

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص

الحوكمة و الوقاية من الفساد

دور الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد دراسة
تطبيقية للتصريح الإلكتروني بالامتلاكات - السلطة العليا للشفافية
والوقاية من الفساد ومكافحته -

تحت إشراف :

د. منير بلالي

من إعداد الطالبتين :

بن حميدة أنفال

منيس منال

السنة الجامعية:

2025/2026

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد، مع التركيز على آلية التصريح الإلكتروني بالامتلاك بوصفها أداة رقمية محورية في منظومة الوقاية من الفساد، وذلك من خلال دراسة ميدانية نوعية أجريت على مستوى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر. وانطلقت الدراسة من الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى أسهمت الرقمنة، من خلال التصريح الإلكتروني بالامتلاك، في تعزيز نزاهة المؤسسات ومكافحة الفساد؟

ولتحقيق أهداف البحث، اعتمد المنهج النوعي القائم على إجراء مقابلات معمّقة مع المعنيين المباشرين، مما أتاح فهماً أعمق للواقع المؤسسي والتحديات العملية التي واجهت تطبيق هذه الآلية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الرقمنة مثّلت أداة فعّالة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتضييق مجالات الفساد، غير أن فاعليتها الكاملة ظلّت مرهونةً بإجراء إصلاحات مؤسسية شاملة شملت تطوير المنظومة التشريعية، وتعزيز قدرات الأجهزة الرقابية، وترسيخ ثقافة النزاهة لدى الموظفين العموميين.

وأوصت الدراسة بضرورة تعميم منظومة التصريح الإلكتروني وربطها بآليات متابعة ومراقبة فعّالة في إطار حوكمة رشيدة ومتكاملة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التصريح الإلكتروني بالامتلاك، النزاهة المؤسسية، مكافحة الفساد، الشفافية، الحوكمة.

Résumé :

La présente étude a porté sur le rôle de la numérisation dans le renforcement de l'intégrité institutionnelle et la lutte contre la corruption, en mettant l'accent sur le mécanisme de déclaration électronique de patrimoine en tant qu'outil numérique central dans le dispositif de prévention de la corruption. Elle s'est appuyée sur une étude de terrain qualitative menée au sein de la Haute Autorité pour la Transparence, la Prévention et la Lutte contre la Corruption en Algérie.

La problématique centrale de cette recherche était la suivante : dans quelle mesure la numérisation, à travers la déclaration électronique de patrimoine, contribuait-elle au renforcement de l'intégrité institutionnelle et à la lutte contre la corruption ? Pour répondre à cette question, une approche qualitative fondée sur des entretiens approfondis avec les acteurs directement concernés a été adoptée, permettant une compréhension approfondie de la réalité institutionnelle et des défis pratiques liés à la mise en œuvre de ce mécanisme.

Les résultats de l'étude ont montré que la numérisation constituait un outil efficace pour renforcer la transparence et la redevabilité et réduire les opportunités de corruption, mais que son plein impact restait conditionné par des réformes institutionnelles globales, notamment l'amélioration du cadre législatif, le renforcement des capacités des organes de contrôle et l'ancrage d'une culture de l'intégrité au sein de la fonction publique. L'étude a ainsi recommandé la généralisation du système de déclaration électronique de patrimoine et son articulation avec des mécanismes de suivi et de contrôle efficaces, dans le cadre d'une gouvernance intégrée.

Mots-clés : numérisation, déclaration électronique de patrimoine, intégrité institutionnelle, lutte contre la corruption, transparence, gouvernance .

Abstract :

This study examined the role of digitalization in strengthening institutional integrity and combating corruption, with a particular focus on the electronic asset declaration mechanism as a central digital tool within the anti-corruption prevention framework. It was based on a qualitative field study conducted at the High Authority for Transparency, Prevention and Fight against Corruption in Algeria.

The central research question was: to what extent did digitalization, through electronic asset declaration, contribute to enhancing institutional integrity and combating corruption? To address this question, a qualitative methodology based on in-depth interviews with directly concerned stakeholders was adopted, enabling a deeper understanding of the institutional reality and the practical challenges surrounding the implementation of this mechanism.

The findings indicated that digitalization was an effective tool for promoting transparency and accountability and narrowing the space for corrupt practices; however, its full effectiveness remained contingent upon comprehensive institutional reforms, including improvements to the legislative framework, capacity-building of oversight bodies, and the entrenchment of an integrity culture among public officials. The study recommended the generalization of the electronic asset declaration system and its integration with effective monitoring and enforcement mechanisms within a coherent and comprehensive governance **framework.****Keywords:** digitalization, electronic asset declaration, institutional integrity, anti-corruption, transparency, governance .

شكر وعرفان:

الحمد لله ربّ العالمين الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تُرفع الدرجات، وبتوفيقه تكتمل المساعي وتُبلغ الغايات. والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) — سورة يونس، الآية 10

نضع بين يدي القارئ الكريم ثمرة هذا الجهد المتواضع، الذي لم يكتمل إلا بفضل الله أولاً، ثم بعبء من أحاطونا بدعمهم وأضأوا دربنا بتوجيهاتهم. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجّه بأصدق عبارات الشكر والعرفان، وأعمق آيات التقدير والامتنان، إلى كل من كان له أثر.

فأول شكرنا وأجلّه وأعمقه يرتفع إلى والدينا العزيزين الكريمين، اللذين لم يبخلا علينا يوماً بدعاء في جوف الليل، ولا بكلمة تشجيع في لحظات الوهن، ولا بتضحية صامته لم نكن نراها ونحن منهمكون في طلب العلم. فكانا السند الأول والملاذ الدافئ في كل محطة من محطات هذا المشوار الطويل، وكان دعاؤهما الصادق وعطاؤهما المتواصل خير عون لنا بعد الله عزّ وجلّ. فلهما منا كل الحب والوفاء والامتنان، ولا يتسع المقام لحصر ما قدّماه، فحسبنا أن ندعو الله أن يحفظهما ويطيل في عمرهما ويجزيهما عنّا خير الجزاء.

والشكر موصول لنفسيّنا على الصبر والعزيمة والإصرار، لم تكن الرحلة قصيرة ولا سهلة، لكن بعون الله وتوفيقه ها نحن نلامس ختامها ونختّم كل ما مررنا به بفخر ونجاح، الحمد لله من قبل ومن بعد، راجين من الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وأن يعلمنا ما نجهل ويجعله حجة لنا لا علينا.

ونخصّ بالشكر والعرفان أستاذنا المشرف الدكتور منير بلالي، الذي لم يكن مجرد موجّه أكاديمي، بل كان رفيق مسيرة علمية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. فقد أحاطنا بتوجيهاته المنهجية الحكيمة، وأمدّنا بملاحظات الدقة التي كانت تُضيء لنا المسار كلما اشتبهت علينا السبل. وكان صبره علينا وإيمانه بهذا العمل من أقوى الدوافع التي جعلتنا نمضي قدماً دون تردد. فجزاه الله عنّا خير الجزاء، وزاده علماً وعطاءً.

كما نتقدّم بجزيل الامتنان للدكتورة لمياء نديل، على ما أثرت به هذا العمل من ملاحظات علمية رصينة ومتأنية، وعلى راحة صدرها ومرافقتها لنا في كل خطوة دون أن تبخل بوقتها أو جهدها. فكان حضورها العلمي والإنساني معاً نعمة لا تُقدّر في مسيرة هذا البحث.

ونتوجّه بخالص التقدير والشكر إلى الأستاذ المؤطر هزيل هارون، الذي فتح لنا أبواب الميدان وأرشدنا إلى خباياه بصبر وسعة أفق. فقد كانت توجيهاته الميدانية رابطاً حقيقياً بين النظري والتطبيقي، ومكّنا بذلك من النفاذ إلى عمق الإشكالية التي تناولناها. فله منا جزيل الشكر وعميق الامتنان.

وتُتمّ هذا الشكر بأسمى عبارات المحبة والوفاء إلى جدّتنا الحبيبة التي كان دعاؤها الدافئ رفيقنا في كل لحظة، وإلى إخوتنا الأعراف الذين كانت ابتساماتهم ومؤازرتهم بلسماً في أوقات التعب. ولا يفوتنا أن نُهدي خالص شكرنا إلى صديقتنا الوفية ياسمين حكار، التي وقفت إلى جانبنا بصدق وإخلاص طوال هذه المسيرة، فكانت رفيقة الدرب في لحظات العطاء كما في لحظات الصعاب.

ونعبّر كذلك عن امتناننا العميق لأساتذتنا الكرام الذين أسهموا في بناء شخصيتنا العلمية عبر مختلف أطوار تكويننا الجامعي، ولزملاننا الأوفياء الذين شاركوا هذه الرحلة بما حملته من تحديات وانتصارات.

كما نتقدّم بعميق الشكر إلى المدرسة العليا للمناجمت، التي كانت الحاضنة الأكاديمية لمسارنا التكويني، ووفّرت لنا البيئة العلمية والبيداغوجية الملائمة لصقل المعارف وتنمية المهارات، فكان لها فضل التكوين وإعداد الباحث قبل البحث.

قائمة المحتويات

II.....	الملخص:
V	شكر وعرفان:
IX.....	قائمة الجداول :
IX.....	قائمة الأشكال:
X	قائمة الرموز و المختصرات:
1.....	مقدمة عامة
6.....	الفصل الأول: الإطار الأدبي والمفاهيمي
8.....	المبحث الأول : مراجعة الأدبيات
8.....	1.1.مراجعة أدبيات الدراسة:
15.....	2.1 تحليل ومقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:
18.....	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للرقمنة والنزاهة ومكافحة الفساد
18.....	1.2. الأسس النظرية للرقمنة ونزاهة المؤسسات:
18.....	1.1.2. النظريات المفسرة للعلاقة بين الرقمنة والنزاهة:
20.....	2.1.2.
29.....	2.2. مفهوم النزاهة المؤسسية والفساد الإداري
40.....	3.2. الإطار المفاهيمي والقانوني للتصريح بالامتلاكات
52.....	المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات
55.....	4.2. التجارب الدولية المقارنة في التصريح الرقمي بالامتلاكات:
60.....	5.2. الدروس المستفادة للجزائر
61.....	الفصل الثاني: الإطار المنهجي والتنظيمي
62.....	المبحث الأول: المقاربة المنهجية وطرق جمع البيانات
62.....	1.1. التوضع الإبيستيمولوجي (Positionnement Épistémologique)
62.....	2.1. مقاربة البحث (Approche de Recherche) :
63.....	3.1. المقاربة المنهجية (Approche méthodologique) :
64.....	4.1. أساليب جمع البيانات (Méthodes de Collecte de Données) :
66.....	5.1. أدوات جمع البيانات (Les outils de collecte de données) :
67.....	6.1. تحليل البيانات (Analyse des Données) :
68.....	المبحث الثاني: الإطار المؤسسي
68.....	1.2. مبررات اختيار الميدان:
69.....	2.2. تقديم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته :
74.....	خلاصة الفصل الثالث:
76.....	الفصل الثالث: تقديم وتحليل ومناقشة النتائج
77.....	المبحث الأول: عرض وتحليل النتائج
77.....	1.1 عرض تحليل الخرائط المعرفية وسحابة الكلمات
79.....	2.1 تحليل الخريطة المعرفية لمفهوم "الفساد"

3.1 تحليل سحابة الكلمات.....	81
2. تفسير النتائج:	83
2.2دراسة العلاقة بين الرقمنة والنزاهة المؤسسية بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته:.....	83
2.2 من الامتثال الشكلي إلى النزاهة الجوهرية — الفجوة الكبرى	88
3.2 ديناميكية الامتثال — بين الردع والاقتناع.....	89
4.2 العائق البشري — الحلقة الأضعف في سلسلة الرقمنة	89
5.2 آفاق التحول الرقمي الشامل — نحو نموذج جزائري راند	89
خلاصة الفصل الثالث:	91
خاتمة عامة	92
• تعميم المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات على جميع الفئات الملزمة قانوناً، بما يُفضي إلى تراكم بيانات ضخمة قابلة للتحليل المقارن والاستباقي.....	93
• تطوير منظومة التكامل الرقمي بين المنصة وقواعد البيانات الوطنية الأخرى لتمكين التحقق الآلي الشامل من صحة التصريحات	93
• إطلاق برامج تكوين متخصصة في تحليل بيانات النزاهة وكشف التناقضات المالية لإطارات السلطة العليا	93
• إصدار مراسيم تنظيمية تفصيلية تُحدد معايير التحقق الرقمي وتُلزم الجهات المعنية بتبادل البيانات	93
• السعي نحو النشر العلني للتصريحات بما يُتيح للمجتمع المدني والصحافة الاستقصائية المشاركة في منظومة الرقابة الشعبية	93
قائمة المراجع:	94

قائمة الجداول :

- الجدول رقم 01: الفروقات والإختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالي.....
- الجدول رقم 02: يمثل التجارب العربية في تكريس المنظومة.....
- الجدول رقم 03: يمثل نبذة عن الهيئة
- الجدول رقم 04 : يمثل السياق المؤسسي و الإطار القانوني
- الجدول رقم 05: يمثل المقارنة المصحح بالأرقام الأساسية.....
- الجدول رقم 06: يمثل الوثائق المرجعية لإنجاز بحثنا
- الجدول رقم 07: يمثل الأشخاص الذين تم إجراء معهم المقابلات

قائمة الأشكال:

- الشكل رقم 01: صورة توضح تحليل بيبليومتري حسب أكثر الكلمات تكرارا في أبحاث الرقمنة.....
- الشكل رقم 02: صورة توضح تحليل بيبليومتري حسب أكثر الكلمات تكرارا في أبحاث النزاهة المؤسسية مكافحة الفساد
- شكل رقم 03: توضيحي لمراحل التحول الرقمي.....
- شكل رقم 04: يوضح العلاقة التكاملية بين ركائز النزاهة والشفافية ومنظومة مكافحة الفساد.....
- الشكل رقم 05: يمثل الإطار القانوني للسلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته.....
- الشكل رقم 06: الخريطة المعرفية للرقمنة.....
- الشكل رقم 07: الخريطة المعرفية للفساد.....
- الشكل رقم 08 : سحابة الكلمات الأكثر تكرارا.....
- الشكل رقم 09: يمثل سحابة الكلمات الأكثر تكرارا.....
- الجدول رقم 10: يمثل التحليل التطوري لنسب الإمتثال.....

قائمة الرموز و المختصرات:

الرمز / المختصر	المعنى الكامل
HATPLC	السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
ONPLC	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته
INLUCC	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (تونس)
CPIB	هيئة التحقيق في ممارسات الفساد سنغافورة Corrupt Practices Investigation Bureau
UNCAC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد United Nations Convention Against Corruption
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة United Nations Office on Drugs and Crime
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development
OIT	منظمة العمل الدولية Organisation Internationale du Travail
StAR	مبادرة استرداد الأصول المسروقة Stolen Asset Recovery Initiative (World Bank)
IDC	مؤسسة البيانات الدولية International Data Corporation
NIST	المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا National Institute of Standards and Technology
AID	نظام الإفصاح عن الأصول والمصالح Asset and Interest Disclosure
HRMS	نظام إدارة الموارد البشرية الإلكتروني Human Resource Management System
CRM	إدارة علاقات العملاء Customer Relationship Management
ERM	إدارة علاقات الموظفين Employee Relationship Management
Nvivo	برنامج تحليل البيانات النوعية
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Middle East and North Africa
CPI	مؤشر إدراك الفساد Corruption Perception Index
EGDI	مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية E-Government Development Index
OSI	مؤشر الخدمات الإلكترونية Online Service Index
HCI	مؤشر رأس المال البشري Human Capital Index
TII	مؤشر البنية التحتية للاتصالات Telecommunication Infrastructure Index
EPI	مؤشر المشاركة الإلكترونية E-Participation Index
WGI	مؤشرات الحوكمة العالمية World Governance Indicators
SEM	نموذج المعادلات الهيكلية Structural Equation Modeling
CNAS	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال
PCA	قانون الوقاية من الفساد سنغافورة Prevention of Corruption Act
CDSA	قانون الفساد والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال Corruption, Drug Trafficking and Other Serious Crimes Act
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit
MINECOFINE	وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي رواندا Ministry of Finance and Economic Planning
PERC	مركز أبحاث المخاطر السياسية والاقتصادية Political and Economic Risk Consultancy

مقدمة عامة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية في طبيعة الحوكمة العامة، كان من أبرز محركاتها انتشار الرقمنة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف قطاعات الدولة. فمع تسارع وتيرة التحول الرقمي، باتت أنظمة الحكومة الإلكترونية والمنصات الرقمية تُعيد رسم ملامح العلاقة بين الإدارة والمواطن، وتفرض إعادة النظر في الأدوات التقليدية لمكافحة الفساد، إذ أضحت الرقمنة رافعةً استراتيجية قادرة على تضيق الهوامش الرمادية التي يزدهر فيها الفساد الإداري من خلال أتمتة الإجراءات وتقليص السلطة التقديرية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

في هذا الإطار، لم تكن الجزائر في معزل عن هذه التحولات، حيث شرعت تدريجياً في تبني استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي، وكان من أبرز تجلياتها إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (HATPLC)، التي تضطلع بمهام محورية تشمل تلقّي التصريحات بالامتلاكات والسهر على تطبيق آليات الشفافية ونشر ثقافة النزاهة داخل المؤسسات العامة. غير أن هذا المسار لا يزال يواجه تحديات عديدة تتعلق بضعف البنية التحتية الرقمية ومحدودية آليات التحقق والإنفاذ والفجوة بين النصوص التشريعية والتطبيق الميداني الفعلي.

وقد جاءت هذه الدراسة استجابةً لحاجة أكاديمية ملحة لفهم طبيعة العلاقة بين الرقمنة بوصفها متغيراً مستقلاً والنزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد بوصفهما متغيراً تابعاً، في ظل سُج الدراسات التطبيقية ذات المنظور الجزائري المعمق. ومن هنا، اتجه الباحث نحو إجراء تربص ميداني بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بوصفها النموذج المؤسسي الوطني الأمثل للوقوف على مدى توظيف الأدوات الرقمية في تعزيز منظومة النزاهة ميدانياً.

وقد تم تنظيم هذه الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية:

❖ **في الفصل الأول**، نستعرض الإطار النظري والمفاهيمي المتعلق بالرقمنة والنزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد.

❖ **أما الفصل الثاني**، فيتناول الإطار المنهجي للدراسة مع تقديم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وهيكلها التنظيمي ومسارها في تبني الأدوات الرقمية.

❖ **ويأتي الفصل الثالث** ليعرض النتائج المستخلصة من التربص الميداني والتحليل، مع تقديم جملة من التوصيات الرامية إلى تعظيم الأثر الرقمي على منظومة الحوكمة الجزائرية.

بهذا، تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في فهم أعمق لكيفية توظيف الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد، وتقديم رؤية عملية لتطوير منظومة الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العامة الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من التحولات العميقة التي تشهدها بيئة الحوكمة العامة المعاصرة، حيث أضحت الرقمنة ضرورةً استراتيجية تفرضها متطلبات الحوكمة الرشيدة ومعايير الشفافية الدولية، لا مجرد خيار تقني. وبالنظر إلى تخصصنا في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد، فإن فهم هذه التحولات واستيعاب أثرها على منظومة النزاهة المؤسسية بات مطلباً حتمياً. وتتجلى أهمية هذه الدراسة تحديداً في:

- ✓ تسليط الضوء على دور الرقمنة في تطوير وتحديث آليات الوقاية من الفساد، خصوصاً في مجال التصريح بالامتلاكات والمساءلة المؤسسية.
- ✓ تحليل تجربة واقعية في السياق الجزائري من خلال التربص الميداني بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بوصفها المؤسسة الوطنية الرائدة في هذا المجال.
- ✓ الإسهام في فهم انعكاسات التحول الرقمي على فاعلية منظومة النزاهة المؤسسية ومستوى الامتثال للمعايير الدولية للحوكمة.
- ✓ إبراز أهمية بناء القدرات الرقمية وتطوير الكفاءات البشرية داخل مؤسسات مكافحة الفساد لضمان مواكبة متطلبات الحوكمة الرقمية.
- ✓ الكشف عن التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في إدماج الأدوات الرقمية ضمن منظومة النزاهة، واقتراح سبل عملية لتجاوزها.
- ✓ توفير مرجعية علمية وميدانية للباحثين والممارسين حول العلاقة بين التحول الرقمي وتعزيز النزاهة المؤسسية في السياق الجزائري والعربي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم طبيعة العلاقة بين الرقمنة بوصفها متغيراً مستقلاً والنزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد بوصفهما متغيراً تابعاً، متخذةً من السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته نموذجاً ميدانياً للدراسة والتحليل. ولتحقيق هذا الهدف العام، تسعى الدراسة إلى بلوغ الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد الأدوات والآليات الرقمية المعتمدة في منظومة الوقاية من الفساد بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
2. تحليل أثر رقمنة التصريح بالامتلاكات على مستوى الشفافية والامتثال لدى الموظفين العموميين.
3. تقييم مدى إسهام التحول الرقمي في تعزيز النزاهة المؤسسية وتقليص مظاهر الفساد الإداري.
4. دراسة دور التكوين الرقمي وبناء القدرات في تعزيز فاعلية منظومة مكافحة الفساد داخل المؤسسات العامة.
5. رصد التحديات التنظيمية والتقنية والقانونية المرتبطة بتطبيق الرقمنة في مؤسسات الرقابة والنزاهة، واستعراض الحلول الممكنة لتجاوزها.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار موضوع "دور الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد" استجابةً لجملة من الدوافع العلمية والواقعية. فمن جهة، يشهد عالم الحوكمة العامة تحولات متسارعة بفعل الثورة الرقمية، حيث أصبحت الرقمنة من أبرز الأدوات التي تُعيد تشكيل آليات مكافحة الفساد والرقابة المؤسسية. ومن جهة أخرى، يُعدّ هذا الموضوع حديثاً نسبياً في السياق الأكاديمي الجزائري، مما يجعل دراسته فرصةً للمساهمة في إثراء المعرفة العلمية بمجال حيوي ومتجدد. كما أن التحولات التكنولوجية المتسارعة تفرض علينا كطلبة في تخصص الحوكمة ومكافحة الفساد مواكبة متطلبات العصرنة، والتسلح برؤية نقدية ومهارات تحليلية لفهم كيف يمكن توظيف الأدوات الرقمية بشكل فعال وأخلاقي في تعزيز النزاهة داخل مؤسساتنا العامة.

إشكالية البحث:

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، أصبحت الرقمنة تشكل ركيزةً محورية في تحديث منظومة الحوكمة العامة ومكافحة الفساد، لا سيما في مجالي الشفافية والمساءلة المؤسسية. وقد اتجهت العديد من الدول إلى توظيف الأدوات الرقمية بهدف تحسين فاعلية الرقابة وتعزيز دقة وموضوعية آليات التصريح بالامتلاكات والكشف عن مواطن الفساد. ومن بين هذه المؤسسات، تضطلع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بمهمة قيادة هذا التحول على المستوى الوطني. وانطلاقاً من ذلك، تبرز الإشكالية التالية:

- مادور الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد في الجزائر، في ظل التحول الرقمي للإدارة العامة؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي من شأنها المساهمة في الإحاطة الشاملة بالموضوع وتوفير إجابات دقيقة تُمكننا من معالجة الإشكالية الرئيسية، وتتمثل هذه الأسئلة فيما يلي:

- ما طبيعة الآليات الرقمية المعتمدة في منظومة الوقاية من الفساد بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته؟
- كيف تُسهم رقمنة التصريح بالامتلاكات في تعزيز الشفافية ومستوى الامتثال لدى الموظفين العموميين؟
- ما أثر التحول الرقمي على فاعلية منظومة النزاهة المؤسسية وتقليص مظاهر الفساد الإداري؟
- ما دور التكوين الرقمي وبناء القدرات في تعزيز كفاءة العاملين على منظومة مكافحة الفساد الرقمية؟
- ما التحديات التنظيمية والتقنية والقانونية التي تواجه تطبيق الرقمنة في مؤسسات الرقابة والنزاهة، وما الحلول المعتمدة لتجاوزها؟

المنهج المتبع:

وفقاً للإشكالية المطروحة سلفاً، التي تهدف إلى استكشاف دور الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد داخل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتحليل أثرها على مستوى الشفافية والامتثال المؤسسي، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي إطاراً منهجياً للدراسة. ويُعدّ هذا المنهج الأنسب لمقاربة الموضوع من زاوية تفسيرية استكشافية تُمكن من فهم الظواهر في سياقها الحقيقي من خلال التفاعل المباشر مع الواقع المؤسسي. ويعتمد هذا المنهج أساساً على المقابلة شبه الموجهة بوصفها وسيلة مرنة لجمع المعطيات من وجهة نظر الفاعلين الميدانيين، بما يسمح بالحصول على معلومات معمّقة حول طبيعة الآليات الرقمية المعتمدة ومدى فاعليتها وتحديات تطبيقها.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته، وتليها خاتمة تتضمن نتائج البحث وتوصياته. وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

❖ الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يتناول هذا الفصل التحولات التقنية وتأثير الرقمنة على منظومة الحوكمة العامة ومكافحة الفساد، خاصة في مجالي الشفافية والمساءلة المؤسسية. كما يستعرض النظريات الحديثة والأطر المفاهيمية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية والنزاهة المؤسسية التي أصبحت ضرورية لتحليل العلاقة بين التحول الرقمي وتقليص الفساد.

❖ الفصل الثاني: الإطار المنهجي والتنظيمي

يركز هذا الفصل على المنهجية البحثية المتبعة، حيث تم اعتماد الدراسة النوعية الاستكشافية لفهم كيفية توظيف الأدوات الرقمية في منظومة مكافحة الفساد. كما يتناول الهيكل التنظيمي للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، ويوضح كيف تسعى إلى توظيف الرقمنة في تحديث آليات التصريح بالممتلكات وتعزيز الرقابة المؤسسية.

❖ الفصل الثالث: تقديم وتحليل ومناقشة النتائج

يستعرض هذا الفصل نتائج التربص الميداني والمقابلات حول أثر الرقمنة على منظومة النزاهة المؤسسية داخل السلطة العليا، حيث تبين أن التحول الرقمي أسهم في تحسين مستوى الشفافية وتسريع معالجة التصريحات، غير أنه لا يزال يواجه تحديات في التحقق الآلي وضمان الامتثال الكامل. كما يسلط الضوء على مستوى الوعي المؤسسي بأهمية الرقمنة، مع تقديم توصيات لتعزيز التكامل بين الأدوات الرقمية والإرادة المؤسسية الفعالة.

الفصل الأول: الإطار الأدبي والمفاهيمي

تمهيد:

يُعدّ الإطار الأدبي والمفاهيمي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي بحث علمي رصين، إذ يُتيح للباحث تأسيس منطلقاته النظرية على قاعدة معرفية متينة ومتكاملة، مستمدةً من تراكمات الأدبيات السابقة وإسهامات الباحثين في الميدان. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى بناء الإطار النظري للدراسة من خلال مقاربتين متكاملتين؛ أدبية ومفاهيمية، بهدف تأطير موضوع دور الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد عبر آلية التصريح الإلكتروني بالامتلاكات.

فمن الناحية الأدبية، تستدعي الدراسة الوقوف عند أبرز ما أنتجه الباحثون والمختصون في هذا الحقل المعرفي من دراسات وأبحاث، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وذلك بهدف استجلاء ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج، وتحديد الفجوات البحثية التي لا تزال تستدعي مزيداً من الاستقصاء والتعمق، وهو ما سيُعالج في المبحث الأول المخصص لعرض الدراسات السابقة وتحليلها ومقارنتها بالدراسة الراهنة.

أما من الناحية المفاهيمية، فتستلزم الإحاطة بالمفاهيم الجوهرية التي تتمحور حولها هذه الدراسة، كمفهوم الرقمنة وأبعادها في السياق المؤسسي، ومفهوم الفساد وأشكاله وتداعياته، ومفهوم النزاهة المؤسسية وآليات تعزيزها، فضلاً عن مفهوم التصريح الإلكتروني بالامتلاكات بوصفه أداةً رقمية في خدمة الشفافية والمساءلة، وهو ما سيتناوله المبحث الثاني بالشرح والتحليل.

وعليه، يُشكّل هذا الفصل المدخل النظري الضروري الذي ينبثق منه باقي فصول الدراسة، ويُرسّي الأسس المفاهيمية والمنهجية التي ستُوجّه عملية التحليل والتفسير في المراحل اللاحقة من البحث.

المبحث الأول : مراجعة الأدبيات

1.1.مراجعة أدبيات الدراسة:

تُعدّ مراجعة الأدبيات بمثابة الخلفية النظرية التي تُبنى عليها الدراسة، إذ تُسمح من خلالها بفهم التطورات الحاصلة في مجال الرقمنة وعلاقتها بتعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد، وذلك عبر استقراء الأدبيات العلمية والتقارير الدولية ذات الصلة. وقد تم تنظيم هذا المبحث وفق المتغيرات المحورية للدراسة، إذ يتضمن فرعاً أول يتناول الدراسات المتعلقة بمتغير الرقمنة، ويُركّز على الحكومة الإلكترونية والشفافية والمساءلة الرقمية، وفرعاً ثانياً يُعالج الدراسات المتعلقة بمتغير النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد، من حيث مؤشرات النزاهة والحوكمة والإصلاح المؤسسي. وقد حرصنا على استقطاب دراسات حديثة تمتد من سنة 2020 إلى اليوم، مع إعطاء الأولوية للدراسات المحكّمة والتقارير الدولية الصادرة عن هيئات معتمدة، وتضمن دراسات تطبيقية ومقارنة تعكس سياقات متنوعة تشمل الجزائر والدول العربية وكذا التجارب الأفريقية والعالمية، وتجنّب التكرار بين المتغيرين. ليُختتم هذا المبحث باستخلاص ملخص تحليلي لكل متغير، ثم تحديد الفجوة البحثية العامة التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها.

الدراسات المتعلقة بمتغير الرقمنة

من خلال الاطلاع على عدة دراسات، نلاحظ تنوع اهتمامات الباحثين واختلاف مناهجهم في دراسة الرقمنة وعلاقتها بالحوكمة ومكافحة الفساد:

تناول ((Santiso, 2022)) في مقالته الموسومة بـ "GovTech ضد الفساد: ما هي عوائد النزاهة لرقمنة الحكومة؟" المنشورة في مجلة *Data & Policy* (Cambridge University Press)، دور رقمنة الحكومة في تعزيز النزاهة المؤسسية والحد من الفساد. عرّف الباحث الرقمنة الحكومية بوصفها استراتيجيةً ضمنية لمكافحة الفساد قادرة على تفكيك "معادلة الفساد" من خلال تقليص السلطة التقديرية غير المراقبة وتعزيز الشفافية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن عبر مراجعة تجارب دولية متعددة في بيئات مؤسسية متباينة، وأظهرت النتائج أن الرقمنة تُقلّص فرص الفساد عبر أتمّة الإجراءات وتقليص التفاعل المباشر بين المواطنين والموظفين، مع التحذير من أنها قد تُقرّز أشكالاً جديدة من الفساد الرقمي. وأوصى الباحث بضرورة التأزر بين الإصلاح الرقمي والاستراتيجية المؤسسية لمكافحة الفساد شرطاً لتحقيق مكاسب حوكمية فعلية.

وفي دراسة أخرى لـ (Seiam & Salman, 2024) بعنوان "فحص التأثير العالمي للحوكمة الإلكترونية على الفساد: تحليل بيانات لوحية" المنشورة في مجلة *Future Business Journal* (Springer)، سعى الباحثان إلى قياس الأثر الكمي للحكومة الإلكترونية على مستويات الفساد في 110 دولة خلال الفترة 2003-2021. عرّفا الحكومة الإلكترونية بوصفها منظومة متكاملة تقاس بمؤشر EGDI ومكوناته الأربعة OSI و HCI و TII و EPI. اعتمدت الدراسة نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect) على بيانات لوحية لـ 110 دولة، وأظهرت وجود ارتباط سلبي معنوي بين مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية ومستويات الفساد عالمياً، مع ملاحظة أن الحكومة الإلكترونية تحتاج بلوغ مستوى نضج معين كي تُؤثّر فعلياً في خفض الفساد. وأوصى الباحثان بتوجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري الرقمي بالتوازي مع إصلاح المنظومة المؤسسية.

أما Adam (2020) فقد تناول في بحثه "فحص آثار تطوير الحكومة الإلكترونية على الفساد في أفريقيا: الآثار الوسيطة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودة المؤسسات" المنشور في مجلة *Technology in Society* (Elsevier)،

دراسة تأثير تطور الحكومة الإلكترونية على الفساد في القارة الأفريقية مع التركيز على الدور الوسيط لتطور تقنية المعلومات وجودة المؤسسات. عرّف الباحث العلاقة بين الرقمنة والفساد بوصفها علاقة غير مباشرة تتوسطها عوامل مؤسسية جوهرية. اعتمدت الدراسة نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) على بيانات لوحية لدول أفريقية، وأظهرت أن الحكومة الإلكترونية تؤثر إيجاباً على خفض الفساد فقط حين يرتفع مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات وتتوفر جودة مؤسسية كافية، وأن العلاقة بين الرقمنة وانخفاض الفساد ليست تلقائية. وأوصى الباحث بضرورة موازنة الاستثمار في الحكومة الإلكترونية مع تعزيز الجودة المؤسسية وتطوير البنية التحتية الرقمية.

وفي دراسة Karinda, Agustang & Usman (2023) بعنوان "الحكومة الرقمية لمكافحة الفساد: مراجعة منهجية للأدبيات" المنشورة في *International Journal of Science and Society*، هدف الباحثون إلى تقديم خريطة معرفية شاملة للأدبيات المتعلقة بالحكومة الرقمية ومكافحة الفساد. عرّفوا الحكومة الرقمية بوصفها أداة متنامية الأهمية في منظومة مكافحة الفساد خاصة في سياق ما بعد الجائحة. اعتمدت الدراسة المراجعة المنهجية للأدبيات (Systematic Literature Review) 99 مقالة محكمة من قاعدة Scopus للفترة 2019-2021 باستخدام أداة VOSviewer لتحليل الشبكات المعرفية، وأظهرت أن المفاهيم الأكثر تكراراً هي: الحكومة، الشفافية، الفساد، والحكومة، مع تصاعد ملحوظ في الاهتمام البحثي بهذا الموضوع. وأوصى الباحثون بتوسيع نطاق البحوث لتشمل مصادر Web of Science وتمديد فترات الدراسة للحصول على نتائج أكثر شمولاً.

وتناول Elbahnasawy (2021) في بحثه "هل يمكن للحكومة الإلكترونية الحد من نطاق الاقتصاد غير الرسمي" المنشور في مجلة *World Development (Elsevier)*: استكشاف قدرة الحكومة الإلكترونية على تقليص الاقتصاد غير الرسمي الذي يُعدّ من أبرز بيئات الفساد. عرّف الباحث الحكومة الإلكترونية بوصفها أداة هيكلية لتضييق الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية الضريبية. اعتمدت الدراسة أساليب اقتصاد قياسي متعددة للتحقق من متانة النتائج (Robustness) على بيانات لوحية لعينة واسعة من الدول، وأظهرت أن الحكومة الإلكترونية أداة فعالة لتقليص الاقتصاد غير الرسمي وأن الأثر طويل الأمد أكبر بكثير من الأثر قصير الأمد، فضلاً عن إثبات سببية ثنائية الاتجاه بين الحكومة الإلكترونية وانكماش الاقتصاد الخفي. وأوصى الباحث بتعزيز البنية التحتية للاتصالات بوصفها المحرك الأساسي داخل منظومة الحكومة الإلكترونية.

وفي دراسة Zhao & Du (2025) المعنونة بـ "الحكومة الرقمية ومكافحة الفساد والاستقرار السياسي: دراسة تجريبية باستخدام بيانات لوحية عابرة للدول" المنشورة في مجلة *PLOS ONE*، سعى الباحثان إلى تحديد دور الحكومة الرقمية في تعزيز الاستقرار السياسي عبر الدور الوسيط لجهود مكافحة الفساد في 112 دولة خلال 2014-2023. عرّف الباحثان الحكومة الرقمية بوصفها مؤشراً مركباً يجمع بين مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (EGDI) ومعدل استخدام الإنترنت. اعتمدت الدراسة نماذج التأثيرات الثابتة ونماذج الوساطة مع اختبارات Sobel و Bootstrap للتحقق من المتانة، وأظهرت أن الحكومة الرقمية تُعزز الاستقرار السياسي مباشرةً وأن مكافحة الفساد تُشكّل متغيراً وسيطاً معنوياً في هذه العلاقة، مع وجود أثر عتبة يستلزم تجاوز مستوى مؤسسي معين كي تتحقق المكاسب الفعلية. وأوصى الباحثان بتأسيس آليات تعاون دولية متعددة الأطراف لتطوير الحكومة الرقمية وتضمين أدوات مكافحة الفساد الرقمية في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية.

وفي السياق الأفريقي:

تناول (Kogueda & Manga Engama 2025) في بحثهما "الحكومة الرقمية العامة والفساد: تحليل علاقة ثنائية الاتجاه في أفريقيا" المنشور في مجلة (SAGE) *Politics & Policy*، تقييم العلاقة الثنائية الاتجاه بين مستوى الحكومة الرقمية والفساد في عينة من الدول الأفريقية خلال 2020-2022. عرّف الباحثان هذه العلاقة بوصفها تفاعلاً متبادلاً لم تتناوله الدراسات السابقة بالعمق الكافي في السياق الأفريقي تحديداً. اعتمدت الدراسة نموذج الانحدار متعدد المستويات (Multilevel Mixed-Effects Regression) على بيانات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، وأظهرت وجود علاقة سلبية ثنائية الاتجاه ومعنوية إحصائياً بين الحكومة الرقمية والفساد، مع الإشارة إلى أن الفساد لا يؤثر معنوياً على جودة الخدمات الرقمية المُقدّمة. وأوصى الباحثان بتسريع مسار الرقمنة في الدول الأفريقية بوصفه ركيزة لتعزيز النزاهة المؤسسية.

وفي مجال التقنيات الرقمية المتقدمة:

تناولت (Odilla 2023) في بحثها "الروبوتات ضد الفساد: استكشاف فوائد وقيود تكنولوجيا مكافحة الفساد القائمة على الذكاء الاصطناعي" المنشور في مجلة (Springer) *Crime, Law and Social Change*، التحليل التجريبي لـ 31 مبادرة تعتمد الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد بالبرازيل. عرّفت الباحثة هذه الأدوات بوصفها آليات رقمية قادرة على التحقق السريع من البيانات وكشف التجاوزات في العطاءات والعقود والنفقات العامة. اعتمدت الدراسة المنهج النوعي القائم على دراسة الحالة (Qualitative Case Study) من خلال بيانات ثانوية ومقابلات مع المطورين والمستخدمين، وأظهرت أن أدوات الذكاء الاصطناعي كالروبوتات تستطيع التحقق السريع من البيانات الحكومية وكشف التجاوزات، غير أن معظمها يفتقر إلى الشفافية في خوارزمياتها فيما تعاني المبادرات الشعبية من محدودية الوصول إلى البيانات المفتوحة. وأوصت الباحثة بمعالجة إشكاليات التحيز في الخوارزميات وتعزيز متطلبات الشفافية التقنية شرطاً لتوسيع نطاق توظيف هذه الأدوات.

التحليل المقارن للدراسات السابقة حول الرقمنة:

عند تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالرقمنة، يمكن ملاحظة وجود نقاط التقاء واختلافات في كل من الاهداف، المنهجيات والنتائج.

الشكل رقم 01: صورة توضح تحليل بيبليومتري حسب أكثر الكلمات تكرارا في أبحاث الرقمنة



المصدر: من إعدادنا باستعمال برنامج VosViewer

تُظهر هذه الصورة أكثر الكلمات استخداماً في الأبحاث المتعلقة بالرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد، مما يساعد في فهم الاتجاهات البحثية الرئيسية والتخصصات المتداخلة مع التحول الرقمي، مثل الحكومة الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، البنية التحتية الرقمية، والنزاهة المؤسسية.

من حيث الأهداف، سعت معظم الدراسات إلى استكشاف تأثير الرقمنة على تعزيز الشفافية والحد من الممارسات الفاسدة، سواء على المستوى المؤسسي كما في دراسة (Santiso, 2022) التي ركزت على عوائد النزاهة لرقمنة الحكومة، أو على مستوى تقليص الاقتصاد غير الرسمي كما في دراسة (Elbahnasawy, 2021) بينما توجهت دراسات أخرى مثل (Zhao, 2025) و (Du, 2023) إلى استشراف دور التقنيات المتقدمة (كالذكاء الاصطناعي والروبوتات) في تحقيق الاستقرار السياسي والرقابة اللحظية على البيانات.

أما فيما يتعلق بالمنهجيات، فقد تنوعت بين اعتماد المنهج الكمي التحليلي باستخدام البيانات اللوحية (Panel Data) كما في دراسة (Seiam & Salman, 2024) ودراسة (Kogueda & Manga Engama, 2025)، والمنهج النوعي القائم على دراسة الحالة والمقابلات كما هو الشأن في دراسة (Odilla, 2023)، أو المراجعة المنهجية للأدبيات كما في دراسة (Karinda et al., 2023) هذا التباين يعكس طبيعة الإشكاليات المدروسة؛ حيث اقتضى قياس الأثر العالمي أدوات إحصائية دقيقة، بينما تطلب فهم آليات عمل "الروبوتات" في مكافحة الفساد تحليلاً نوعياً عميقاً.

من حيث النتائج، أجمعت معظم الدراسات على التأثير الإيجابي للرقمنة في خفض مستويات الفساد، مع تسجيل تباين في "شروط النجاح". إذ أبرزت دراسات مثل (Adam, 2021) أن الرقمنة لا تحقق نتائج تلقائية إلا بتوفر جودة مؤسسية وبنية تحتية قوية، في حين حذرت دراسة (Santiso, 2022) من ظهور أشكال جديدة من "الفساد الرقمي". أما الدراسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي فقد أكدت قدرته الفائقة على كشف التجاوزات، لكنها ركزت على ضرورة معالجة "التحيز الخوارزمي" وضمان شفافية الأنظمة.

بصفة عامة، يتضح من خلال التحليل أن الرقمنة، سواء عبر بوابات الحكومة الإلكترونية أو تقنيات الجيل الرابع، تمثل أداة حوكمية استراتيجية تتطلب تجاوز "عتبة معينة" من النضج الرقمي والمؤسسي لموازنة الفوائد وتقليل مخاطر التلاعب الرقمي.

خلص هذا الفرع إلى أن الرقمنة تمثل تحولاً بنوياً في علاقة الإدارة بالمواطن، مما فرض على الأنظمة السياسية ضرورة التكيف مع مخرجاتها التقنية لتعزيز الاستقرار والنزاهة. وفي ظل هذا السياق، تبرز أهمية دراسة كيفية توظيف هذه الأدوات الرقمية في تحسين مؤشرات الحوكمة، وهو ما سيتم التطرق إليه تفصيلاً في الفصول الموالية.

الدراسات المتعلقة بمتغير النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد

من خلال الاطلاع على عدة دراسات، نلاحظ تنوعاً ملحوظاً في المقاربات التي تناولت النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد من جوانب نظرية وتطبيقية متعددة.

تناولت خالدي، شريفة (2022) في مقالتها الموسومة بـ "التصريح بالامتلاك أمام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته" المنشورة في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (المجلد 15، العدد 2): تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لآلية التصريح بالامتلاكات في الجزائر في ضوء المنظومة التشريعية الجديدة المتمثلة في السلطة العليا للشفافية (HATPLC) عرّفت الباحثة التصريح بالامتلاكات بوصفه آليةً وقائيةً مزدوجة الوجه تصون نزاهة الموظف العام وتُجرّم الإثراء غير المشروع في آنٍ واحد. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي القانوني للنصوص التشريعية والتنظيمية الجزائرية مع المقارنة بين المنظومة القانونية السابقة والراهنة، وأظهرت وجود منظومة تشريعية شاملة لكن مع إشكاليات تطبيقية تتمثل في ضعف آليات التحقق من صحة التصريحات ومحدودية الرقابة الميدانية الفعلية. وأوصت الباحثة بتطوير منظومة رقمية لاستيعاب التصريحات والتحقق منها آلياً لتعزيزاً لفاعلية هذه الأداة في مكافحة الفساد.

وفي دراسة مؤسسية دولية لـ World Bank / StAR Initiative (2020) بعنوان "تعزيز فاعلية الحكومة والشفافية: مكافحة الفساد": سعى التقرير إلى تقييم فاعلية أنظمة الإفصاح عن الأصول والمصالح (AID) في أكثر من 160 دولة بوصفها أداةً عالمية شائعة لتعزيز شفافية القطاع العام. عرّف التقرير أنظمة التصريح بالامتلاكات بوصفها آليةً عالمية للوقاية من الفساد واكتشافه ومحاسبة مرتكبيه، مع التمييز بين نماذجها المتعددة في الشمول والتحقق والإتاحة للعموم. اعتمد التقرير المراجعة المقارنة الدولية الشاملة لتجارب أنظمة التصريح في مختلف مناطق العالم، وأظهر أن أغلب هذه الأنظمة لم تبلغ إمكاناتها الكاملة بسبب تعقيد إجراءات الإيداع وغياب آليات التحقق الفعال وضعف الإنفاذ، مع التأكيد على أن النشر العلني للتصريحات يُضاعف قيمتها رقابياً. وأوصى التقرير بالانتقال نحو منظومات التصريح الرقمي المدعومة بتحليل البيانات الضخمة للكشف عن التناقضات المالية بصورة استباقية.

أما Kozarivska, Iefimova & Pranevičienė (2024) فقد تناولوا في بحثهم "الرقمنة عاملاً ضد الفساد وضماناً للأمن الاقتصادي للدولة" المنشور في Public Security and Public Order، تحليل دور الرقمنة في مكافحة الفساد وضمان الأمن الاقتصادي من خلال آليتي الشفافية والأتمتة: عرّف الباحثون الرقمنة بوصفها رادعاً بنيوياً للفساد عبر تضيق هامش التقدير الشخصي غير المنضبط للمسؤولين. اعتمد البحث المنهج التحليلي النظري مع مراجعة تجارب دول متعددة في توظيف تكنولوجيا المعلومات لمراقبة سلوك المسؤولين، وأظهرت النتائج أن الرقمنة تُقلّص خطر التدخل والتلاعب من خلال توفير الشفافية وأتمتة العمليات مما يُساهم في تعزيز الأمن الاقتصادي، مع التأكيد على دور تكنولوجيا المعلومات في تمكين المراقبة المستمرة لسلوك المسؤولين العامين. وأوصى الباحثون بتطوير أطر تنظيمية متكاملة تجمع بين الالتزام التقني والضمانة القانونية لتعزيز النزاهة المؤسسية الفعلية.

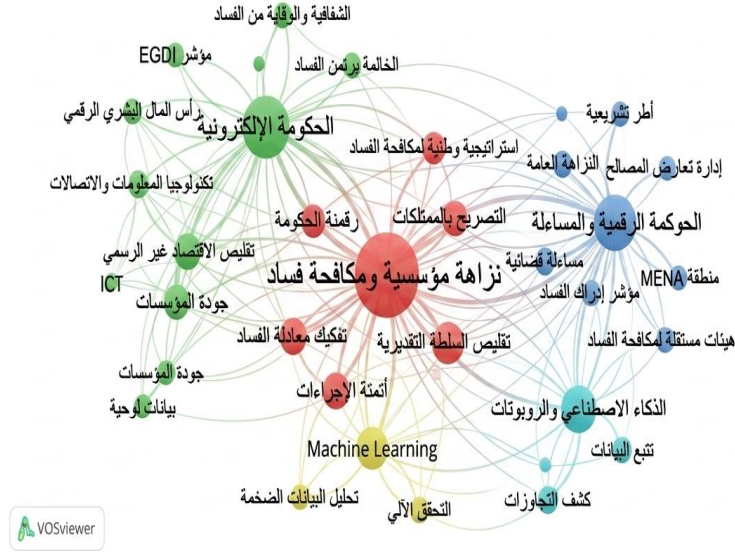
وفي دراسة مؤسسية لـ Transparency International (2023) بعنوان "مؤشر إدراك الفساد 2022: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الفساد يُذكي الصراعات المستمرة"، رصد التقرير مستويات الفساد المُدرَك في منطقة MENA وتحليل العوامل المُعيقة لتحسين النزاهة المؤسسية في دولها. عرّف التقرير مؤشر إدراك الفساد بوصفه مقياساً تجميعياً مُستنداً إلى 13 مصدراً من مسوحات وتقييمات دولية تُعطي صورة عامة عن مستويات الفساد في 180 دولة. اعتمد التقرير منهجية CPI القائمة على التوحيد القياسي لمصادر متعددة وتحويلها إلى مقياس من 0 إلى 100، وأظهر أن المنطقة العربية تحتفظ بمتوسط 39/100 مع ركود واضح في التقدم، وأن الفساد المستمر يُغذّي الصراعات ويُعيق تطوير منظومة الحوكمة الرشيدة. وأوصى التقرير بتبني إصلاحات مؤسسية جوهرية تشمل تعزيز الشفافية الرقمية واستقلالية القضاء ومشاركة المجتمع المدني.

وتناول (Hanisch, Goldsby, Fabian & Oehmichen 2023) في بحثهم "الحوكمة الرقمية: إطار مفاهيمي وأجندة بحثية" المنشور في مجلة **Journal of Business Research (Elsevier)**: بناء إطار مفاهيمي متكامل للحوكمة الرقمية وتحديد أجندة بحثية مستقبلية في هذا المجال. عرّف الباحثون الحوكمة الرقمية بوصفها منظومة شاملة تُعزز الكفاءة والشفافية وتُقلص الفساد عبر تسجيل كل تفاعل مؤسسي وتحسين المساءلة. اعتمدت الدراسة المراجعة النظرية والمفاهيمية الشاملة للأدبيات مع تطوير نموذج تحليلي جديد للحوكمة الرقمية، وأظهرت أن التحديات الرئيسية تشمل الحوكمة الأخلاقية للبيانات والمساواة في الوصول الرقمي وصون الخصوصية، مع التأكيد على أن الحوكمة الرقمية الفعالة تستلزم توازناً دقيقاً بين الكفاءة والأمان والعدالة. وأوصى الباحثون بتطوير أطر تشريعية متكاملة تجمع بين الالتزام التقني والضمانة القانونية لتحقيق المساءلة المؤسسية الفعلية.

وفي دراسة مؤسسية لـ (OECD 2024) بعنوان "مؤشرات النزاهة العامة للـ OECD": هدف التقرير إلى وضع معيار قياسي دولي محكم لمرونة الحكومات أمام مخاطر الفساد وقياس قوة منظومة النزاهة العامة في الدول الأعضاء وغير الأعضاء. عرّف التقرير النزاهة العامة بوصفها منظومة متكاملة تشمل الأطر الاستراتيجية والرقابة الداخلية وإدارة تعارض المصالح والمساءلة القضائية. اعتمد التقرير مؤشرات مركبة مبنية على بيانات أولية مُتحقق منها من قِبَل الدول تُغطي أبعاداً متعددة للنزاهة، وأظهر أن الدول ذات الأطر التشريعية المتكاملة للنزاهة تُسجل مؤشرات أفضل في مكافحة الفساد، وأن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية هما الأكثر ارتباطاً بانخفاض مستويات الفساد. وأوصى التقرير بتبني الرقمنة أداة لتعزيز فاعلية منظومات النزاهة وتحسين قياسها وتتبعها بصفة منتظمة.

وختاماً، تناول (Middle East Council on Global Affairs 2024) في تقريره "مكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: رؤى ومقارنات عالمية"، تحليل وضع مكافحة الفساد في منطقة MENA وتقييم أداء الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد في دولها مقارنةً بالمعايير الدولية. عرّف التقرير مؤسسات مكافحة الفساد بوصفها ركيزة جوهرية للنزاهة المؤسسية حين تتمتع بالاستقلالية الكافية والصلاحيات القانونية اللازمة. اعتمد التقرير التحليل المقارن لمؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) وتقارير Transparency International والبيانات الميدانية من دول المنطقة، وأظهر أن المنطقة تحتل مرتبة متوسطة دولياً مع تباين حاد بين دولها، وأن الشفافية الرقمية والتوعية المجتمعية تبرزان كأدوات متنامية الأثر لتعزيز النزاهة المؤسسية. وأوصى التقرير بأن الإصلاح المؤسسي الفعال يستلزم الجمع بين التشريع والإرادة السياسية ومشاركة المجتمع المدني والتحول الرقمي المنهجي.

الشكل رقم 02: صورة توضح تحليل بليومتري حسب أكثر الكلمات تكراراً في أبحاث النزاهة المؤسسية و مكافحة الفساد



المصدر: من إعدادنا بإستعمال برنامج VosViewer

تُظهر هذه الصورة أكثر الكلمات استخداماً في الأبحاث المتعلقة بالنزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد، مما يساعد في فهم الاتجاهات البحثية الرئيسية والآليات القانونية والتقنية المتداخلة، مثل التصريح بالامتلاكات، الشفافية الرقمية، المساءلة القضائية، وأنظمة النزاهة العامة.

من حيث الأهداف، سعت معظم الدراسات إلى تقييم فاعلية آليات النزاهة في ضبط سلوك القطاع العام، سواء على المستوى الوطني كما في دراسة (خالدي، 2022) التي حللت دور السلطة العليا للشفافية في الجزائر، أو على المستوى الدولي الشامل كما في تقرير (World Bank, 2020) الذي قيم أنظمة الإفصاح عن الأصول في 160 دولة. بينما توجهت دراسات أخرى مثل (Kozerivska et al., 2024) و (OECD, 2024) إلى إبراز الرقمنة والرقابة الداخلية كركائز أساسية لضمان الأمن الاقتصادي ومرونة الحكومات أمام مخاطر الفساد.

أما فيما يتعلق بالمنهجيات، فقد تنوعت بين المنهج التحليلي القانوني المقارن كما في دراسة (خالدي، 2022)، والمنهج الوصفي القائم على المؤشرات المركبة والبيانات الضخمة كما هو الحال في تقارير (Transparency International, 2023) و (OECD, 2024) كما برز المنهج المفاهيمي النظري في دراسة (Hanisch et al., 2023) لبناء إطار متكامل للحكومة الرقمية. هذا التباين يعكس اختلاف زوايا المعالجة؛ حيث تطلب تقييم النزاهة في منطقة "مينا" أدوات قياس تجميعية، بينما اقتضى فهم آليات النزاهة الرقمية تحليلاً نظرياً وتقنياً عميقاً.

من حيث النتائج، أجمعت معظم الدراسات على أن كفاءة مكافحة الفساد مرتبطة بمدى "تكامل" المنظومة الرقمية مع الإرادة السياسية. إذ أبرزت دراسات ومنظمات مثل (World Bank) و (خالدي) وجود فجوة بين التشريع والتطبيق نتيجة ضعف آليات التحقق الآلي، في حين أكدت دراسة (Kozerivska et al., 2024) أن الأتمتة هي الرادع الأقوى لتقليص السلطة التقديرية للمسؤولين. أما التقارير المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد خلصت إلى أن الفساد المستمر يظل عائقاً أمام التنمية، مما يستلزم استقلالية قضائية تامة مدعومة بشفافية رقمية مطلقة.

بصفة عامة، يتضح من خلال التحليل أن النزاهة المؤسسية لم تعد مجرد نصوص قانونية جامدة، بل أصبحت منظومة "ديناميكية" تعتمد على التحول الرقمي المنهجي والمشاركة المجتمعية لضمان المساءلة الفعلية وتقليص فرص الإفلات من العقاب.

خلص هذا الفرع إلى أن تعزيز النزاهة المؤسسية يمثل حجر الزاوية في استراتيجيات مكافحة الفساد الحديثة، مما فرض على الدول ضرورة تبني أدوات رقمية استباقية للرقابة. وفي ظل هذا السياق، تبرز أهمية دراسة أثر هذه الآليات على أداء المؤسسات، وهو ما سيتم التطرق إليه تفصيلاً في الفصول الموالية.

2.1 تحليل ومقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:

في هذا الجزء، تطرقنا إلى مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية التي نقوم بها في بحثنا هذا، بهدف استخلاص الفروقات والتشابهات بين النتائج التي توصلت إليها الأدبيات السابقة وتلك التي نسعى إلى تحقيقها في دراستنا، فمن خلال تحليل بعض الدراسات التي جاء بها مختلف الباحثين، يمكننا الوقوف على الدور الذي تلعبه الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية والحد من ظاهرة الفساد، سواء من خلال أنظمة الحوكمة الإلكترونية، أو آليات الشفافية الرقمية، أو منظومة الإفصاح والرقابة الإلكترونية. كما نهدف إلى إبراز الإضافات التي تقدمها دراستنا مقارنةً بالأبحاث السابقة، سواء من حيث الآليات الرقمية المعتمدة في الوقاية من الفساد، أو المنهجية المتبعة، أو نطاق الدراسة، أو النتائج المتوقعة، مما يسهم في تقديم رؤية جديدة وأكثر وضوحاً حول دور الرقمنة في ترسيخ النزاهة ومكافحة الفساد داخل المؤسسات العمومية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد، من خلال تحليل الأدوار التي تضطلع بها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بوصفها نموذجاً تطبيقياً، وذلك عبر استكشاف مدى توظيف الأدوات الرقمية في تفعيل آليات الرقابة والإفصاح وتعزيز الشفافية، ومقارنة ما هو مُعتمد على الصعيد التنظيمي والمؤسسي بما يجري تطبيقه فعلياً على أرض الواقع، من خلال مقابلات معمّقة مع المعنيين المباشرين بهذا الملف.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مستوى التحول الرقمي ودرجة النزاهة المؤسسية، واستكشاف طبيعة الأثر الرديعي الذي تُحدثه منظومة الرقمنة على السلوكيات الفسادية، فضلاً عن تقييم مدى فعالية الحلول الرقمية المعتمدة في تحقيق متطلبات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبدأ الشفافية في المؤسسات العمومية الجزائرية.

وقد قدمت الدراسات السابقة تحليلاً معمقاً للأطر القانونية والمؤسسية المنظمة لمكافحة الفساد، ولا سيما الأحكام الواردة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، إلى جانب إبراز الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به الرقمنة في تحسين أداء الأجهزة الرقابية وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة. وقد ركزت هذه الدراسات بصفة خاصة على أهمية التحول الرقمي في سد الثغرات التي يستغلها الفساد، وقدمت توصيات تهدف إلى تطوير منظومة الحوكمة الإلكترونية وترسيخ ثقافة النزاهة والامتثال المؤسسي في إطار مقارنة وقائية شاملة.

وعليه، يمكن القول إن الدراسات السابقة أسهمت إسهاماً ملحوظاً في ترسيخ إطار نظري متكامل حول الرقمنة وآليات مكافحة الفساد، الأمر الذي وفّر قاعدة علمية راسخة للبحث الحالي، وقد أتاحت هذه الدراسات إمكانية تحليل نتائج الدراسة الراهنة في ضوء ما توصلت إليه الأبحاث السابقة، بما يسمح بمقارنة أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما.

الفجوة العلمية:

يتناول هذا الجدول أوجه الاختلاف بين دراستنا ودراسات أخرى تناولت موضوع الرقمنة والنزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد. يتم مقارنة دراستنا مع الدراسات السابقة في عدة جوانب:

الدراسة	المحور الرئيسي	السياق الجغرافي	المنهج	ما تضيفه دراستنا
Santiso (2022)	عوائد النزاهة لرقمنة الحكومة	دولي مقارن	تحليلي مقارن	تتجاوز دراستنا التأطير النظري العام نحو قياس الأثر الفعلي للرقمنة على نسب الامتثال بالتصريح بالممتلكات في سياق مؤسسي جزائري محدد
Seiam& Salman (2024)	أثر الحكومة الإلكترونية على الفساد في 110 دولة	عالمي	كمي — بيانات لوحية	تُقدّم دراستنا تحليلاً نوعياً ميدانياً يكشف عن الآليات الداخلية للتحويل الرقمي داخل هيئة رقابية بعينها، بدلاً من الاكتفاء بالمشورات الإجمالية
Adam (2020)	الحكومة الإلكترونية والفساد في أفريقيا	أفريقي	نموذج المعادلات الهيكليّة	تُركّز دراستنا على هيئة رقابية متخصصة في مكافحة الفساد لا على الحكومة الإلكترونية العامة، وتُجسّد المتغيرات الوسيطة بأدلة ميدانية لا بنماذج إحصائية
Karinda et al. (2023)	مراجعة منهجية للأدبيات	عالمي	مراجعة منهجية	تنتقل دراستنا من مراجعة الأدبيات إلى الاختبار الميداني الفعلي في سياق جزائري غائب تماماً عن مراجعات الأدبيات الدولية
Elbahnasawy (2021)	الحكومة الإلكترونية والاقتصاد غير الرسمي	عالمي	اقتصاد قياسي	تُعمّق دراستنا التحليل بالتركيز على آلية بعينها وهي التصريح بالممتلكات بدلاً من قياس الأثر الكلي للحكومة الإلكترونية
Zhao & Du (2025)	الحكومة الرقمية والاستقرار السياسي	عالمي — 112 دولة	كمي — نماذج	تُقدّم دراستنا دليلاً نوعياً ميدانياً على آليات التأثير الداخلية التي تبقى مخفية في النماذج الكمية العابرة للدول
Kogueda&Manga Engama (2025)	العلاقة ثنائية الاتجاه بين الحكومة الرقمية والفساد في أفريقيا	أفريقي	انحدار متعدد المستويات	تُضيف دراستنا بُعداً تطبيقياً جزائرياً غائباً عن الدراسات الأفريقية

المقارنة، مع تتبع زمني لمسار الامتثال لا مجرد قياس آني				
تُقدّم دراستنا حالة مقارنة من السياق الجزائري والأفريقي، وتُركّز على التصريح بالامتلاكات لا على المشتريات العامة	نوعي — دراسة حالة	برازيلي	الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد بالبرازيل	Odilla (2023)
تتجاوز دراستنا التحليل القانوني النصي نحو قياس الأثر الميداني الفعلي للمنظومة الرقمية على نسب الامتثال،	تحليل قانوني	جزائري	الإطار القانوني للتصريح بالامتلاكات في الجزائر	خالدي (2022)
تُقدّم دراستنا نموذجاً جزائرياً تطبيقياً يُجسّد على أرض الواقع التوصيات التي أطلقها التقرير نظرياً حول رقمنة منظومة التصريح	مراجعة مقارنة دولية	عالمي	فاعلية أنظمة التصريح بالامتلاكات في 160 دولة	WorldBank/StAR (2020)
تُختبر دراستنا هذه الفرضية النظرية ميدانياً داخل هيئة رقابية جزائرية فعلية بأدوات تحليل نوعي موثقة	تحليلي نظري	متعدد الدول	الرقمنة رادعاً للفساد والأمن الاقتصادي	Kozerivska et al. (2024)
تنزل دراستنا من مستوى المؤشرات الكلية إلى مستوى المؤسسة الرقابية الواحدة، مُقدّمةً تشخيصاً ميدانياً دقيقاً لا يتيح المؤشر العام	مؤشرات مُركّبة	إقليمي — MENA	مؤشر إدراك الفساد في منطقة MENA	Transparency International (2023)
تُوظّف دراستنا هذا الإطار المفاهيمي في اختبار ميداني فعلي يُغني الأطر النظرية بأدلة تطبيقية من السياق الجزائري	مراجعة نظرية	عالمي	الإطار المفاهيمي للحوكمة الرقمية	Hanisch et al. (2023)
تُوسّع دراستنا نطاق التطبيق خارج دول OECD نحو السياق الجزائري كدولة نامية، مُسلّطة الضوء على خصوصيات التحول الرقمي في بيئات مؤسسية هشة	مؤشرات مُركّبة	دولي — دول OECD	مؤشرات النزاهة العامة	OECD (2024)
تُعمّق دراستنا التحليل الإقليمي بالتركيز على حالة جزائرية خاصة تتناول هيئة رقابية بعينها بأدوات	تحليل مقارن	إقليمي — MENA	مكافحة الفساد في منطقة MENA	Middle East Council (2024)

نوعية متقدمة غائبة عن التقارير الإقليمية				
--	--	--	--	--

الجدول رقم 01: الفروقات والاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للرقمنة والنزاهة ومكافحة الفساد

1.2. الأسس النظرية للرقمنة ونزاهة المؤسسات:

1.1.2. النظريات المفسرة للعلاقة بين الرقمنة والنزاهة:

لا تكتمل الدراسة الأكاديمية لأي ظاهرة دون توظيف الأطر النظرية التي تُضيء أبعادها وتُبين آليات اشتغالها. وفيما يخص العلاقة بين الرقمنة والنزاهة، تبرز ثلاث نظريات محورية توفر المرتكز التحليلي لهذا البحث، وتتقاطع في تسليط الضوء على ديناميكيات مختلفة تحكم العلاقة بين الرقمنة وظاهرة الفساد. (Schnell, 2023)

أولاً: نظرية الوكالة (Agency Theory) وتقليل عدم تماثل المعلومات:

الأصول النظرية ومفهوم العلاقة التعاقدية:

تُعد نظرية الوكالة من أبرز المساهمات في الاقتصاد المؤسسي، وقد رسّخها جنسن وميكلنغ من خلال ورقتهما البحثية الأكثر استشهاداً في أدبيات تمويل الشركات، حيث قدّما تصوّراً للمؤسسة بوصفها "شبكة عقود" تحكم العلاقة بين أطراف متعددة ذات مصالح متباينة. (Jensen, 1976) وفي سياق الإدارة العامة، يُجسّد المواطنون دور الموكّل (Principal)، فيما يضطلع الموظفون العموميون بدور الوكيل (Agent) المنوط به تحقيق مصلحة العام.

وتكمن إشكالية الوكالة في أن الوكيل يمتلك في الغالب معلومات وقدرات أفضل مما يمتلكه الموكّل، وهو ما يُعرف بـ "عدم تماثل المعلومات". (Information Asymmetry) ويترتب على هذا التفاوت ظهور سلوكين إشكاليين: الاختيار المعاكس (Adverse Selection) قبل إبرام العقد، والخطر الأخلاقي بعده، وهما المنبعان الرئيسيان لكثير من مظاهر الفساد الإداري (Eisenhardt, 1989)

تكاليف الوكالة ومعالجة التفاوت المعلوماتي:

حدّد جنسن وميكلنغ ثلاثة مكوّنات لتكاليف الوكالة: تكاليف الرقابة التي يتحمّلها الموكّل، وتكاليف الالتزام التي يُثبت من خلالها الوكيل وفاءه، والخسارة المتبقية الناجمة عن بقاء الفجوة بين الإجراء المُختار والإجراء الأمثل (Jensen, 1976) وفي ضوء هذا الإطار، تضطلع الرقمنة بوظيفة جوهرية في تخفيض هذه التكاليف من خلال تحسين تدفق المعلومات وتيسير الرقابة الآلية.

الرقمنة وإعادة توازن معادلة المعلومات:

تُسهّم الرقمنة في معالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال محورين: أولهما إتاحة المعلومات للموكّل بصورة آنية وقابلة للتحقق، مما يُقلّص قدرة الوكيل على استغلال المعلومات الداخلية لصالحه. وثانيهما أتمّة الرقابة من خلال أنظمة لا تستوجب تدخلاً بشرياً مما يجعل انحراف الوكيل محلّ رصد مستمر. (Al-Faryan, 2024)

ثانياً: نظرية الشفافية (Transparency Theory) وأنواعها:

تطور مفهوم الشفافية في الأدبيات الحديثة:

تجاوزت نظرية الشفافية منذ مطلع الألفية الثالثة مفهومها الأحادي البسيط القائل بأن الشفافية مجرد نشر للمعلومات، لتصبح منظومة متعددة الأبعاد تُميز بين أنواع مختلفة لها ديناميكيات وآثار متباينة في مواجهة الفساد. فالشفافية المعلوماتية لا تكفي وحدها لإحداث التغيير المنشود ما لم تتوفر شروط موضوعية أخرى (Mungiu-Pippidi, 2022)

مستويات الشفافية الرقمية:

تُميز الأدبيات الحديثة بين أنواع متعددة للشفافية تُوفر الرقمنة أدوات لتحقيق كل منها بصورة مختلفة. فالشفافية التشاركية تتجاوز نشر المعلومات لتشمل إشراك المواطنين في صنع القرار عبر منصات التشاور الإلكترونية. أما الشفافية الإجرائية فتُعنى بالكشف عن الآليات التي تُتخذ بموجبها القرارات لا عن نتائجها فحسب. (Cucciniello, 2017) وتُضاف إليهما الشفافية النتائجية التي تُركّز على نشر مآلات السياسات وقياسها، والشفافية الخوارزمية التي ظهرت مع توسّع الذكاء الاصطناعي في القطاع العام.

حدود الشفافية: إشكالية الإفراط في الإفصاح

تنبّه نظرية الشفافية المعاصرة إلى معضلة التوازن بين الإفراط في الإفصاح والقصور فيه. فوفرة المعلومات غير المنظمة قد تُفضي إلى ما يُعرف بـ"الفوضى المعلوماتية" التي تُضعف قدرة المواطنين على توظيف البيانات في المساءلة. كما أن الشفافية المنقوصة التي تُظهر الصورة جزئياً قد تكون أشدّ إضراراً من الغموض الكامل (Schnell, 2023)

ثالثاً: نظرية الردع (Deterrence Theory) في مكافحة الفساد:

الأصول الكلاسيكية: من بنتام إلى بيكر

تُعدّ نظرية الردع في جذورها الفلسفية وليدة الفكر النفعي لجيريمي بنتام، الذي افترض أن الإنسان كيانٌ عقلاني يُحرّكه البحث عن اللذة وتجنّب الألم. وقد أعاد الاقتصادي غاري بيكر صياغة هذا المفهوم في إطار اقتصادي رصين من خلال مقالته الشهيرة "الجريمة والعقوبة: مقارنة اقتصادية"، مُرسّخاً لنموذج يرى في الجريمة — بما فيها الفساد — نتاجاً لحساب عقلاني يقارن المكاسب المتوقعة بالتكاليف المحتملة. (Becker, 1968)

المتغيرات الثلاثة للردع:

تُحدّد نظرية الردع في صيغتها المعاصرة ثلاثة متغيرات تُحرّك قرار الإقدام على السلوك الفاسد أو الإحجام عنه. أولها **احتمالية الاكتشاف** (Certainty of Punishment) وقد أثبتت الدراسات أن هذا المتغير يُلقي ظلاً أثقل على قرار الإقدام من شدة العقوبة ذاتها، إذ إن الفاسد الذي يعلم أنه مراقب يترجع قبل الفاسد الذي يخشى العقوبة وحدها. وثانيها **سرعة تطبيق العقوبة** (Celerity) إذ يُعزّز التطبيق الفوري أثرها النفسي الرادع. وثالثها **شدة العقوبة** (Severity) وهي عاملٌ ضروري لكنه وحده غير كافٍ (Gulumba, 2023).

الرقمنة وتعزيز منظومة الردع:

تتقاطع الرقمنة مع نظرية الردع في نقطة محورية: رفع احتمالية الاكتشاف من خلال أنظمة الرقابة الآلية والذكاء الاصطناعي. وقد أثبتت الدراسة التجميعية لأدم وفازيكاس أن التقنيات الرقمية ترفع التكلفة المتوقعة للفساد بصورة ملموسة، مما يُغيّر حسابات الأفراد الساعين إلى الإفلات بأفعالهم (Adam, 2021).

القيود التطبيقية لنظرية الردع في البيئة الرقمية:

في المقابل، تواجه نظرية الردع قيوداً حين تُطبّق في البيئة الرقمية. فالنموذج يستند إلى افتراض العقلانية التامة، في حين كثيراً ما تتشكل السلوكيات الفاسدة تحت وطأة عوامل ثقافية وانتهازية لا تخضع للحساب العقلاني. فضلاً عن ذلك، يُشير بعض الباحثين إلى ظاهرة "الفساد التكيفي" حيث يلجأ الفاسدون إلى تقنيات متطورة للتحايل على أنظمة المراقبة الرقمية (Kossow, 2020) كما يرى كوغلر وزينو أن تشديد العقوبات قد ينتج عنه آثار عكسية في البيئات التي يكون فيها الفساد منظماً وضعف الحوكمة عميقاً (Kugler, 2009).

2.1.2. مدخل مفاهيمي للرقمنة:

أولاً: مفهوم الرقمنة والتحول الرقمي

منذ عام 2004، كان مصطلح الرقمنة هو الأكثر استخداماً في الأدبيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، أدت التطورات السريعة في المجال التكنولوجي إلى ظهور مفهوم أوسع نطاقاً وأكثر انتشاراً اليوم: التحول الرقمي، الذي يشير إلى استخدام التكنولوجيا لإحداث تغييرات جذرية على مستوى الأنظمة والمؤسسات وأساليب العمل. ظهرت الرقمنة كنتيجة مباشرة لظهور التقنيات الحديثة، التي ساهمت في ظهور بيئة جديدة تتميز بمزيد من التطور والسرعة. وقد جعل ذلك من تبني الرقمنة ضرورة ملحة تفرضها متطلبات العصر وتطورات التكنولوجيا.

تعريف الرقمنة:

تشكل الرقمنة مرحلة أساسية في عملية التحول الرقمي، حيث تهدف إلى تحويل المعلومات والبيانات من تنسيقها الورقي أو التقليدي إلى تنسيق رقمي يمكن معالجته بواسطة الأنظمة المعلوماتية. وتكمن أهميتها في القدرة التي تمنحها للأنظمة الرقمية لاستغلال البيانات بكفاءة في التحليلات وتطبيقات الذكاء الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يمكن تحويل النماذج الورقية التي يملؤها العملاء إلى نماذج رقمية تُستكمل عبر الإنترنت، مما يتيح استغلال البيانات المجموعة في التحليل واتخاذ القرار.

أبرز مبادرات الرقمنة في مجال الأعمال:

تحديث الأنظمة القديمة لتكييفها مع البيئة الرقمية.

أتمتة العمليات الورقية أو اليدوية.

إتاحة الأنظمة والخدمات عبر الإنترنت. (نادية و بن أحمد فاطمة الزهراء ، 2025)

الرقمنة هي عملية تحويل الظواهر التي يدركها الإنسان بشكل تناظري مستمر وشامل — مثل الصوت واللون والضوء إلى صيغة رقمية تستند إلى النظام الثنائي (0 و 1)، حتى يتمكن الكمبيوتر من معالجتها. ويتم ذلك من خلال تمثيل الإشارات التناظرية بقيم رقمية منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، أي في شكل غير متصل.

لا تقتصر الرقمنة على تحويل الصور التقليدية للوثائق إلى صيغة رقمية؛ بل تشمل أيضاً تحويل مختلف الوسائط والمحتويات إلى وثائق رقمية كاملة، قابلة للتخزين والمعالجة والتبادل. وبالتالي، تصبح الوثائق المرقمنة وثنائ رقمية متكاملة.

تشمل الرقمنة جميع أنواع الوثائق، حيث يمكن تطبيقها على الورق والأشرطة المغناطيسية وأشرطة الفيديو والأفلام وغيرها من الوسائط المتنوعة.

مفهوم الرقمنة وفقاً لمنظمة العمل الدولية (OIT)

ترتبط منظمة العمل الدولية (OIT) الرقمنة بمجال اهتمامها الرئيسي، متجاوزةً التعريف التقني التقليدي، حيث تعتبرها استخداماً واسع النطاق للتكنولوجيات الرقمية في عالم العمل، ولا سيما في الاقتصاد والمجتمع. التعريف الرسمي وفقاً لمذكرات منظمة العمل الدولية: كما ورد في بيانها، "تتطلب الرقمنة تحويل الهياكل والعمليات والمنظمات من جوانب مختلفة، قد تكون كبيرة وعميقة في بعض الحالات وبسيطة في حالات أخرى"، من أجل تعزيز الكفاءة وتوليد الإيرادات وتطوير المرونة في مواجهة التحديات. (بلهامل، 2024)

يُعرّف الرقمنة أيضاً بأنها عملية لا تقتصر على الجانب التقني فحسب، بل تصاحبها عمل فكري ومكتبي يهدف إلى تنظيم المعلومات بعد تحويلها، من أجل فهرستها وتصنيفها ضمن سلسلة رقمية متكاملة.

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن الرقمنة هي العملية التي يتم من خلالها تحويل البيانات وتقديم محتوى النصوص في شكل رقمي، مما يسمح بمعالجتها بواسطة الكمبيوتر. في أنظمة المعلومات، يشير مصطلح "الرقمنة" إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور إلى إشارات ثنائية باستخدام الماسحات الضوئية، بحيث يمكن عرضها ومعالجتها بواسطة الكمبيوتر. (زايدي، 2021)

مفهوم التحول الرقمي :

التعريف الاقتصادي :

يمثل التحول الرقمي، من الناحية الاقتصادية، الانتقال الاستراتيجي من نماذج الأعمال التقليدية إلى نماذج رقمية متكاملة، تعتمد على الاستفادة المثلى من التقنيات الرقمية، بهدف تحقيق كفاءة تشغيلية استثنائية، وخلق قيمة مضافة مستدامة، واغتنام الفرص التنافسية في الأسواق الرقمية العالمية.

التعريف التقني :

من الناحية التقنية، يتمثل التحول الرقمي في التبنى المتقدم للتقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، بهدف تبسيط وتسريع العمليات التشغيلية، وتحسين الأداء التقني، ورفع مستوى الكفاءة الرقمية داخل المؤسسات، بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي.

التعريف الإداري :

من الناحية الإدارية، يُعد التحول الرقمي عملية إعادة هيكلة جذرية للمؤسسات وأساليب العمل، تتكيف مع التطورات الرقمية السريعة، وتشجع على مرونة تنظيمية عالية، وكفاءة تشغيلية متميزة، واستجابة سريعة للتغيرات البيئية وديناميكيات السوق. (نادية و بن أحمد فاطمة الزهراء ، 2025)

التعريف العملي وفقاً لـ: IDC

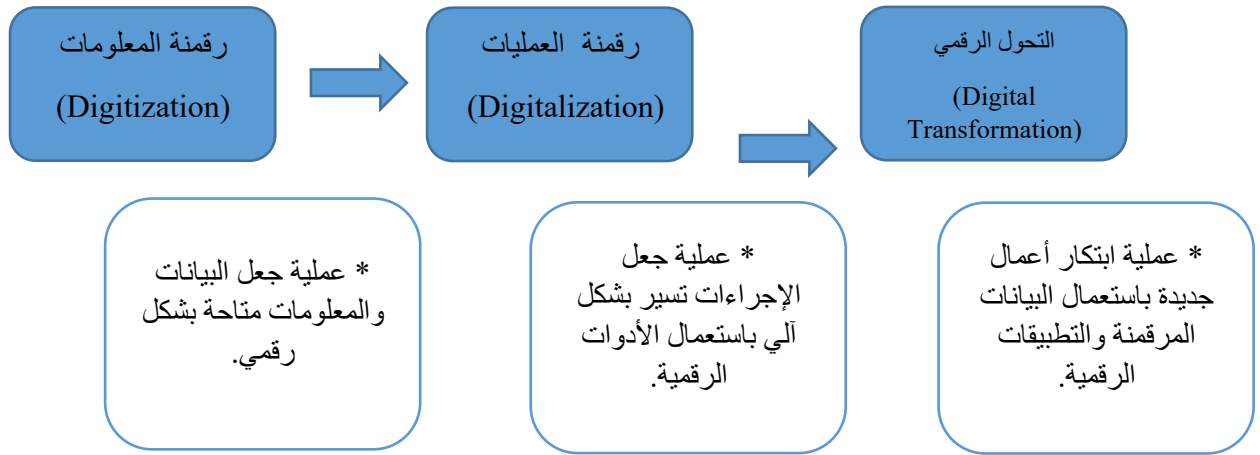
"تعرف شركة International Data Corporation (IDC) التحول الرقمي بأنه عملية مستمرة تضطلع بها المؤسسات من أجل التكيف مع متطلبات عملائها وأسواقها (في إطار نظامها البيئي الخارجي) ، من خلال الاستفادة من القدرات الرقمية لابتكار نماذج أعمال جديدة، ومنتجات وخدمات هجينة تجمع بين العمليات الرقمية والتقليدية، مع إثراء تجارب العملاء، إلى جانب تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى الأداء التنظيمي". (رولامي، 2022، صفحة 80)

- من الرقمنة إلى التحول الرقمي: وفقاً لـ (صالحى و عبد الكريم جده، 2024)

الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي

يلاحظ استخداماً واسعاً لمصطلحات متشابهة عند تناول موضوع التحول الرقمي. وأهمها: رقمنة المعلومات ورقمنة العمليات .

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم الثلاثة تحمل معاني مختلفة، إلا أنها غالباً ما تُستخدم بشكل متبادل حسب السياق أو الكيان الذي يستخدمها. ومع ذلك، من الأفضل تصنيفها حسب نطاقها ومجال تطبيقها، من الأضيق إلى الأوسع، لأنها تمثل مراحل متتالية ومتراصة في مسار التحول الرقمي، كما يوضح الشكل التالي:



شكل رقم 03: توضيحي لمرحل التحول الرقمي (صالحى و عبد الكريم جده، 2024)

• المرحلة الأولى: رقمنة المعلومات

الرقمنة هي الخطوة الأولى، التحضيرية والأساسية، في التحول الرقمي. وهي منهجية تقنية تهدف إلى تحويل البيانات والمعلومات من شكلها التناظري مثل الوثائق الورقية والصور الفوتوغرافية والتسجيلات الصوتية/المرئية وغيرها من الأصول التناظرية إلى تنسيق رقمي يمكن تخزينه ومعالجته والاطلاع عليه عبر أنظمة الحاسوب. تُعرّفها اليونسكو بأنها "عملية إنشاء مستندات رقمية انطلاقاً من مستندات مادية وتناظرية"، باستخدام معدات مثل الماسحات الضوئية وأجهزة التقاط الصور الرقمية ومحولات الإشارات التي تحول الإشارات التناظرية إلى بيانات ثنائية وهي تشكل خطوة أساسية لبقية التحولات الرقمية، لأنها تتيح الحفظ الرقمي والإدارة الإلكترونية للمعرفة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، شريطة أن تتم بجودة ودقة عاليتين.

المرحلة الثانية: رقمنة العمليات

تعد الرقمنة المرحلة الثانية من التحول الرقمي. ويطلق عليها بعض الباحثين اسم عملية التمثيل البصري أو دمج التقنيات الرقمية في العمليات. وتركز هذه المرحلة على استخدام التقنيات الرقمية لتعديل وتحسين العمليات الحالية، على سبيل المثال

من خلال إنشاء قنوات اتصال إلكترونية جديدة عبر الإنترنت أو شبكات التواصل الاجتماعي أو التطبيقات المحمولة. تتضمن هذه المرحلة إعادة تنظيم الهياكل الاجتماعية والتكنولوجية من أجل إنتاج منتجات رقمية جديدة لم تكن متوفرة من قبل، مما يعزز التنسيق بين العمليات، ويضيف قيمة للعملاء، ويحسن تجربة المستخدم في الخدمات.

المرحلة الثالثة: التحول الرقمي

يُعد التحول الرقمي المرحلة التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام. فهو يمثل النتيجة الملموسة ويجسد التغيير على مستوى المؤسسة. ويتجاوز المرحلتين السابقتين، وهما الرقمنة والتحول الرقمي، من خلال إعادة هيكلة وإعادة تنظيم العمليات، مما يؤدي إلى ظهور تغييرات عميقة في العمليات التشغيلية والخدمية، والإجراءات التنظيمية، والقدرات المختلفة. وهي تعمل على إحداث تغييرات واضحة في الطريقة التي ينظر بها الأفراد إلى الأمور ويفكرون فيها، وذلك بفضل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

التحول الرقمي هو أوسع المصطلحات الثلاثة. وغالبًا ما يشمل استخدامه المشروع بأكمله، وليس مجرد عملية محددة. (صالح و عبد الكريم جداه، 2024)

خصائص الرقمنة: وفقًا لـ (طاجين، 2023، صفحة 55) تتميز الرقمنة بعدة خصائص أساسية تجعلها متفوقة على الأنظمة التقليدية. ومن أبرزها: **تجاوز حدود المساحة المادية:** بفضل وسائل التخزين الرقمية ذات السعة الكبيرة، التي تتيح حفظ كميات هائلة من البيانات مع توفير وصول سريع إليها في أي وقت. **التفاعل ثنائي الاتجاه:** يتيح للمستخدم أن يكون مرسلًا ومستقبلًا في آن واحد، مما يسهل تبادل الأدوار ويخلق حواراً تفاعلياً حقيقياً.

الاستقلالية التشغيلية: تتمتع أنظمة المعلومات والاتصالات (مثل الإنترنت) بالقدرة على العمل بشكل مستمر دون انقطاع، ويصعب تعطيلها من قبل أي سلطة كانت.

المرونة والتقلية: تتيح للمستخدمين الاستفادة من الخدمات الرقمية أثناء التنقل، عبر أجهزة محمولة متنوعة مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وغيرها.

الشفافية وإمكانية التتبع: تتمثل إحدى أهم خصائص الرقمنة في أنها تجعل مسار أي معاملة واضحاً وموثقاً، مما يسهل عمليات الرقابة والمساءلة داخل الجهاز الإداري. (بوعبدلي، 2024)

وفقاً لـ (سعد غالب، 2022)، تتميز الرقمنة بقدرتها على معالجة البيانات ونقل المعلومات في اللحظة التي تحدث فيها، مما يزيل الحواجز الزمنية في اتخاذ القرارات الإدارية.

أهداف الرقمنة في الإدارة الحديثة:

في العصر الرقمي، تعد الرقمنة أمراً لا غنى عنه لتحديث الإدارة: فهي تحول العمليات التقليدية إلى نماذج ذكية، وتحسن الكفاءة والشفافية، وتسرع تقديم الخدمات، وتقلل من البيروقراطية، وتشجع التنمية المستدامة.

- **تحسين الكفاءة التشغيلية وأتمتة العمليات:** يهدف التحول الرقمي إلى استبدال الإجراءات اليدوية بأنظمة ذكية تقلل من الجهد والوقت اللازمين لإنجاز المهام الإدارية المعقدة.
- **المركزية واللامركزية في آن واحد:** تتيح الرقمنة للإدارة العليا الإشراف على العمليات بشكل مركزي (عبر لوحات المعلومات)، مع منح الموظفين الميدانيين صلاحية اتخاذ قرارات سريعة (اللامركزية) استناداً إلى النظام المشترك.
- **القدرة على التنبؤ:** لا تقتصر الرقمنة على تخزين البيانات فحسب، بل تتميز بقدرتها على استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات التاريخية والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية (على سبيل المثال، توقع حجم الطلب أو نقص الموارد). (سعد غالب، 2022)
- **تعزيز دقة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية:** تعتمد الرقمنة على المعالجة الآلية للبيانات، مما يضمن نتائج دقيقة ويقلل من مخاطر الأخطاء المرتبطة بالتدخل البشري التقليدي.
- **التكامل والترابط المعلوماتي داخل المؤسسة:** حيث يتم ربط قواعد البيانات (المالية، والموارد البشرية، والإنتاج) في نظام موحد يتبادل المعلومات تلقائياً. (زاهي، 2021)
- **دعم نظام اتخاذ القرارات الاستراتيجية:** توفير تدفق مستمر وفوري للمعلومات (بيانات في الوقت الفعلي) إلى المستويات الإدارية العليا، مما يتيح لها اتخاذ قرارات تستند إلى حقائق رقمية دقيقة.
- **الديناميكية والمرونة العالية:** القدرة على تحديث القواعد الإدارية والبرامج بسرعة فائقة للتكيف مع التغيرات التشريعية أو السوقية، دون الحاجة إلى تفكيك الهياكل التنظيمية القائمة. (العلاق، 2004)
- **الشفافية الإدارية وتفعيل الرقابة الإلكترونية:** تسهيل متابعة مسار المعاملات وتحديد المسؤوليات بدقة، مما يساهم في الحد من البيروقراطية ومكافحة الفساد.
- **الانفتاح والشفافية:** تتميز الأنظمة الرقمية بقدرتها على إتاحة متابعة مسار المعاملات لجميع الأطراف المعنية، مما يقلل من الغموض الإداري ويزيد من مستوى النزاهة. (بوعبدلي، 2024)
- **ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف الاقتصادية:** الاستغناء عن المحفوظات الورقية والمساحات المكتبية الشاسعة، والحد من هدر الموارد المادية والبشرية. (بعاشي، 2025)

أدوات الرقمنة في القطاع العام:

- **المنصة الرقمية الموحدة:** هي بوابة إلكترونية مركزية ومتكاملة تجمع جميع الخدمات الحكومية والإدارية العامة ضمن واجهة رقمية واحدة. وهي تتيح للمواطنين والمقيمين الوصول السريع والأمن إلى مختلف الإجراءات والخدمات عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى التنقل بين عدة جهات إدارية أو اللجوء إلى إجراءات ورقية معقدة. وهي عبارة عن منصة تركز الخدمات الإدارية في واجهة رقمية واحدة، على غرار "DZaïr Digital Services"، وتوفر للمواطنين وصولاً سريعاً عبر الإنترنت دون الحاجة إلى التنقل فعلياً "البوابة الجزائرية للخدمات الرقمية" هي منصة إلكترونية وطنية موحدة، تهدف إلى تمكين المواطنين الجزائريين من الوصول السريع والأمن إلى مختلف الخدمات الحكومية والعامة عبر الإنترنت، من مكان واحد، دون تعقيدات أو تنقلات إدارية.
- "تضم البوابة مجموعة من الروابط والخدمات الرقمية الرسمية، مصنفة حسب القطاعات الحيوية، مما يساهم في توفير الوقت والجهد، وتحسين تجربة المستخدم، ودعم التحول الرقمي للإدارة الجزائرية" "صُممت البوابة

بواجهة بسيطة وسريعة الاستجابة، وتعمل دون الحاجة إلى التسجيل أو إدخال بيانات شخصية، لتكون دليلك الرقمي الذكي نحو الخدمات الرسمية، بكل بساطة وثقة“ (البوابة الجزائرية للخدمات الرقمية، 2025)

- **الأرشفة والإدارة الإلكترونية:**

تشكل السجلات والإدارة الإلكترونية ركيزة أساسية للتحويل الرقمي للإدارة العامة. وهي تتمثل في رقمنة الوثائق والسجلات عن طريق تحويل الوثائق الورقية (مثل شهادات الميلاد والوفاة وعقود الزواج والملفات الإدارية والسجلات التجارية) إلى صيغة رقمية (المحافظة السامية للرقمنة، 2024)). كما يشمل ذلك إنشاء قواعد بيانات مركزية لتخزين جميع المعلومات في سجلات وطنية موحدة، مثل السجل الوطني الآلي للأحوال المدنية (بولعراس و حمزة بلحسيني، 2024). يتيح هذا النظام المتابعة التلقائية للمعاملات من البداية إلى النهاية، إلكترونياً، مع تقليل التدخل البشري (قادة، 2025)، بالإضافة إلى إمكانية الوصول عن بُعد لاستخراج المستندات أو تقديم الطلبات عبر الإنترنت دون الحاجة إلى التنقل. (قادة، 2025)

- **التوقيع الرقمي والتوقيع الإلكتروني:** يضمنان صحة المعاملات دون الحاجة إلى توقيع بخط اليد، مع تشفير البيانات لمنع التزوير.

التوقيع الإلكتروني: يشير إلى أي مجموعة من الرموز أو العلامات أو الحروف أو حتى الخصائص البيومترية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل القانوني أو الوثيقة، وتُستخدم لتحديد هوية الموقع والتعبير عن إرادته. يعترف القانون 04-15 في الجزائر بها كوسيلة إثبات قانونية ويعتبرها معادلة للتوقيع اليدوي التقليدي شريطة استيفائها لشروط مثل: ارتباطها الحصري بصاحبها، وإمكانية التحقق من الهوية، وضمان عدم تغيير محتوى الوثيقة بعد التوقيع.

التوقيع الرقمي: هو نوع خاص من التوقيع الإلكتروني يعتمد على تقنيات التشفير. يتم إنشاؤه باستخدام خوارزميات رياضية ومفاتيح خاصة وعامة. (بولافة و الطاهر غيلاني، 2020)

- **الحوسبة السحابية:** تخزين مركزي للبيانات عبر الإنترنت يتيح الوصول الآمن إليها من أي جهة إدارية عامة، مع النسخ الاحتياطي التلقائي. يعرّف المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) الحوسبة السحابية بأنها: ”نموذج يتيح الوصول الدائم والمريح عبر الشبكة، عند الطلب، إلى مجموعة مشتركة من الموارد الحاسوبية (الشبكات، الخوادم، وحدات التخزين، التطبيقات والخدمات)، والتي يمكن نشرها وتوفيرها بسرعة وبأقل جهد إداري أو تفاعل مع مزود الخدمة“. (زرزار و حمزة بن وريدة ، 2019)

- **تطبيقات الهواتف الذكية:** تعد تطبيقات الهواتف الذكية من أهم أدوات الرقمنة في القطاع العام الجزائري، حيث توفر تطبيقات جوال لتقديم الطلبات والدفع الإلكتروني بسهولة وسرعة، مثل تطبيق ”Espace El Hanaa“ التابع للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) والمتوفر على Google Play، والذي سجل 1.2 مليون عملية تنزيل. وقد بذلت هذه المؤسسة جهوداً كبيرة لتحديث الخدمات العامة من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية، لا سيما بالنسبة لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إطلاق ”El Hanaa“ والإقرار الإلكتروني وبطاقة CHIFA والدفع الإلكتروني، مما يسمح للمؤمن عليهم اجتماعياً بإدارة جميع معاملاتهم من هواتفهم الذكية دون الحاجة إلى التنقل أو الوقوف في طوابير. (SOUKI, 2023)

- **التصريح الإلكتروني بالملكيات:** لم يقر المشرع الجزائري، في التعديل الأخير، بتعريف التصريح الإلكتروني بالملكيات. بل اكتفى بإدخاله كإجراء إلزامي جديد يجب اتباعه لمكافحة الفساد المالي، والذي يمكن تعريفه على

النحو التالي: التزام قانوني يُلزم الموظف العام بالإعلان إلكترونياً، عبر منصة رقمية مخصصة، عن جميع الممتلكات العقارية والمنقولة التي يمتلكها داخل البلاد وخارجها، فور توليه منصبه، على أن يخضع هذا الإعلان بعد ذلك للتصديق. (بوعزيز، 2025)

- **البوابة الإلكترونية للمشتريات العامة:** "تشكل المنصة الإلكترونية لإدارة المشتريات العامة أداة مهمة في مجال الإدارة الإلكترونية للطلب العام في الجزائر. وتهدف إلى نشر وتبادل الوثائق والمعلومات المتعلقة بالمشتريات العامة. وبالتالي، تعتمد هذه العملية على الاستبدال التدريجي للوسائط المادية بالوسائط الإلكترونية، مما يكرس التبادل الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بالملفات" (حرفوش و نبيل كريبش، 2023)

- **الرقابة الإلكترونية:** أنظمة المراقبة الآلية للمعاملات، التي تكشف عن المخالفات دون تدخل بشري مباشر. تتجلى تطبيقات الرقابة الإلكترونية في القطاع العام الجزائري من خلال أنظمة المراقبة الآلية التي تعمل بشكل مستقل عن أي تدخل بشري مباشر. (خلاف، 2022) ويشكل نظام المعلومات «جباياتك» التابع للمديرية العامة للضرائب نموذجاً رائداً في هذا السياق. الرقابة الإلكترونية من خلال نظام المعلومات الجبائي "جباياتك" يمكن اعتبار هذا النظام أحد أبرز أدوات الرقابة الإلكترونية في الميدان الجبائي بالجزائر، حيث يُعد هذا النظام المنصة الرقمية الموحدة للإدارة الجبائية، التي أُطلق عليها رسمياً سنة 2013 بموجب بلاغ وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب، وأصبحت بمثابة "البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية" على موقعها الإلكتروني. ويتسم هذا النظام بـ التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الجبائية، من استقبال المكلف بالضريبة إلى معالجة السندات، وترجم الوعاء، وتحصيل الضرائب، وتسير الملف الجبائي، مما يُقلل من التدخل البشري في المعالجات الروتينية ويوفر منظومة رقابة أكثر دقة واتساقاً. (قوادري، 2022)

من خلال "جباياتك"، تُرقم جميع العمليات الجبائية، ويُمكن تبادل المعطيات في الوقت الفعلي بين المصالح الضريبية المختلفة وبين باقي المؤسسات العمومية (الجمارك، السجل التجاري، المصارف...)، وهو ما يمكن من مقارنة البيانات وإصدار إنذارات أو مؤشرات مخاطر عند اكتشاف تناقضات بين الإقرارات الجبائية وأنظمة أخرى، فيُعد ذلك شكلاً من أشكال الرقابة الإلكترونية الاستباقية. كما يتيح النظام للمكلفين بالضريبة الولوج إلى رزناماتهم الجبائية، ومتابعة دينهم الضريبي، ودفع الضرائب إلكترونياً، وتقديم طعون أو طلبات امتيازات، مما يجعل العلاقة مع المكلف شفافة، قابلة للرصد، وقابلة للتدقيق عن بعد، ما يعزز كفاءة الرقابة ويقلل من فرص التهرب أو التلاعب في المعطيات. (قوادري، 2022) (حمودة، 2024)

- **البوابات الموحدة للخدمات الحكومية:** البوابات الموحدة للخدمات الحكومية في الجزائر، وفي مقدمتها بوابة "إنجاز" (<https://injaz.industrie.gov.dz>) ووزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، (2023) التابع لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، بالإضافة إلى المنصة الوطنية للخدمة العامة "بوابتك" (<https://www.google.com/search?q=https://www.bawabatika.dz>) المحافظة السامية للرقمنة، (2024)، (بوابتك)، نموذجاً متقدماً لرقمنة الإدارة العامة وتعزيز ركائز الحوكمة الإلكترونية. وتعمل هذه المنصات كواجهات رقمية متكاملة تتيح للجهات الاقتصادية والمواطنين إنجاز الإجراءات الإدارية وإجراء عمليات الدفع الإلكتروني عبر نافذة واحدة؛ مما ساهم بشكل ملموس في تقليص المهل الإجرائية، وتحسين الشفافية، والحد من البيروقراطية من خلال إزالة العنصر البشري. وبفضل استراتيجية "التراط" بين مختلف القطاعات الوزارية

والهيئات العامة، تشكل هذه البوابات نظاماً متكاملًا للخدمة العامة الرقمية يضمن المتابعة الإلكترونية لمسارات الإجراءات ويعزز آليات الرقابة والوقاية من التجاوزات الإدارية. (بوزيد، 2022)

أبعاد الرقمنة والتحول الرقمي:

يتطلب التحول الرقمي بوصفه مسارًا تغييريًا شاملاً، والرقمنة بوصفها مدخلًا تقنيًا لهذا المسار، تضافر جهود متكاملة تشمل التخطيط الاستراتيجي، وتعبئة الكفاءات البشرية، وتخصيص الموارد المالية، وتوفير البنى التحتية التقنية والبرمجية اللازمة لضمان التطبيق الفعال والمستدام. ويمكن تنظيم الأبعاد الملازمة لعملية التحول الرقمي ضمن المحاور الآتية:

✓ **الأبعاد التقنية:** تشمل هذه الأبعاد جميع المكونات المادية والتقنية التي تسهل تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية. وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوفير أنظمة المعلوماتية، ومنصات البيانات المتكاملة، ومعدات الاتصال، مثل الهواتف أو أجهزة الفاكس. علاوة على ذلك، تعزز بنية الاتصالات الفعالة الاتصال بين مختلف الكيانات الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات الإدارة الإلكترونية تختلف باختلاف المبادرات وتتأثر ببرامج التحول الرقمي وكذلك بحجم المنظمة، سواء كانت تهدف إلى أتمتة وظائفها وأنشطتها بشكل كامل أو جزئي. من بين المكونات الأساسية للبنية التحتية التكنولوجية، والتي تعتبر حاسمة لإدماج الإدارة الإلكترونية داخل الكيانات التنظيمية، يمكن ذكر ما يلي:

(أ) **البنية التحتية المادية للأنشطة الإلكترونية:** تضم هذه البنية التحتية جميع الوصلات السلكية واللاسلكية، والمعدات الحاسوبية، وأنظمة الشبكات، فضلاً عن تقنيات المعلومات المادية الأساسية اللازمة لتنفيذ العمليات الإلكترونية ونقل البيانات الرقمية. ومكوناتها الأساسية هي التالية:

- **الحاسوب:** وهو جهاز إلكتروني قابل للبرمجة، قادر على معالجة البيانات وتخزينها واسترجاعها، وإجراء العمليات الحسابية والمنطقية بدقة عالية وسرعة كبيرة.

- **الماسحات الضوئية (أو أجهزة المسح الضوئي):** هي أجهزة بصرية تقوم بمسح المستندات أو المخطوطات أو الصور باستخدام أشعة ضوئية. وهي تحول هذه العناصر إلى صور رقمية، مكونة من نقاط إلكترونية، يتم نقلها بعد ذلك إلى أنظمة معالجة الصور لإجراء عمليات مثل التكبير أو التصغير أو النسخ بالحجم والتفاصيل الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الأجهزة إمكانية معالجة الصور والنصوص التي تم التقاطها من خلال عمليات الحذف أو الإضافة أو التعديل أو الاستبدال.

- **وسائط التخزين:** يعد دمج وسائط تخزين عالية الأداء وذات سعة كبيرة مطلباً أساسياً في مجال تكنولوجيا الرقمنة، لا سيما فيما يتعلق بتوافقها مع أنظمة الكمبيوتر.

(ب) **البنية التحتية البرمجية للأنشطة الإلكترونية:** تشمل هذه البنية التحتية مجموعة من الخدمات والموارد الرقمية. وهي تضم على وجه الخصوص الخبرات الفنية والبرامج وأنظمة التشغيل والبنى التحتية للشبكات والتطبيقات البرمجية اللازمة لتنفيذ مهام الأنشطة الإلكترونية. وتتألف مكوناتها الرئيسية مما يلي:

شبكات الاتصالات: وهي عبارة عن وصلات إلكترونية تمتد عبر شبكة متصلة، بما في ذلك شبكات الإنترنت والإكسترنات. وتمثل هذه الشبكات بنية تحتية ذات قيمة مضافة للمنظمة وإدارتها الإلكترونية، على غرار الإنترنت.

-البرامج: يتطلب تنفيذ مشاريع الرقمنة مجموعة من البرامج الملائمة للوظائف والتطبيقات المخطط لها. ويشمل ذلك أنظمة التشغيل الحديثة، وبرامج التطبيقات، وأدوات معالجة الصور، وبرامج ضغط الملفات.

✓ **الأبعاد الإدارية:** يفرض تطبيق الإدارة الإلكترونية إجراء تحولات هيكلية وتنظيمية في الجوانب الإدارية. وتتعلق هذه التعديلات بشكل خاص بالإجراءات والأساليب الحكومية، لضمان توافقها مع مبادئ الإدارة الإلكترونية. ويتطلب هذا النهج إنشاء كيانات إدارية جديدة، وإلغاء أو دمج بعض الكيانات القائمة، بالإضافة إلى إعادة صياغة العمليات والإجراءات الداخلية. والهدف المنشود هو تهيئة الظروف المواتية لإدارة إلكترونية أكثر استجابة وكفاءة وأداءً، مع دمج انتقال تدريجي ومخطط له. (بن عامية، 2023)

✓ **الأبعاد القانونية:** تشمل هذه الأبعاد مجمل التشريعات والأطر التنظيمية اللازمة لتهيئة بيئة قانونية مواتية للمعاملات الإلكترونية. (ضويو وشخمة، 2022)

✓ **الأبعاد البشرية:** يُعد العنصر البشري عاملاً حاسماً داخل المؤسسات. ففي الواقع، يظل تحقيق الأهداف المؤسسية مرهوناً بتوافر الموارد البشرية المؤهلة، بغض النظر عن إدماج المعدات والتقنيات المتطورة. ولذلك، فإن توفير تدريب عالي الجودة أمر ضروري للكوادر الفنية المتخصصة العاملة في مجال هندسة نظم المعلومات ونظم الاتصالات الإلكترونية. ويعد إنشاء برامج تدريبية موجهة أمراً أساسياً لضمان نجاح عمليات تنفيذ الإدارة الإلكترونية. وتشمل المتطلبات الرئيسية في مجال الموارد البشرية ما يلي: - تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المهارات في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات والعمليات عبر الإنترنت. - تنفيذ آليات فعالة للاحتفاظ بالموظفين وتطويرهم وتحفيزهم، لتمكينهم من التكيف بسرعة مع التطورات التكنولوجية.

✓ **الأبعاد الأمنية:** تهدف أمن المعلومات الإلكترونية إلى ضمان سلامة البيانات المؤسسية ضد أي وصول غير مصرح به أو أي تغيير، سواء تعلق الأمر بالبيانات الإلكترونية نفسها أو بالأجهزة والوسائط المرتبطة بها. ويمتد هذا النهج أيضاً إلى حماية المؤسسة وموظفيها. ويتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق العديد من الإجراءات، مثل برامج مكافحة الاختراق (أو برامج الحماية من الاختراق)، بهدف الحفاظ على المعلومات، التي تعتبر الأصول الأكثر قيمة للمؤسسة. (ضويو وشخمة، 2022، صفحة 17)

✓ **البعدان الأساسيان للتحويل الرقمي:** لا يقتصر التحويل الرقمي على مجرد اعتماد تقنيات جديدة. فهو يركز على ركيزتين أساسيتين تعملان في تآزر: من ناحية، التقنيات الرقمية نفسها، التي يؤدي تطورها المستمر إلى إحداث تغيير جذري في النماذج القائمة؛ ومن ناحية أخرى، تجربة المستخدم، التي أصبحت الآن في صميم الاستراتيجيات التنظيمية. ويشكل هذان البعدان، اللذان لا ينفصلان، الأساس الذي تبني عليه الشركات تحولها الرقمي.

البعد الأول: التقنيات الرقمية

يمكن فهم التحويل الرقمي على أنه عملية ناتجة عن التطور المستمر للتقنيات الجديدة. في الأدبيات الأكاديمية، يُلاحظ في كثير من الأحيان أن التقنيات الأساسية المذكورة في سياق التحويل الرقمي للمؤسسات هي تقنيات تحليلات الإنترنت. وقد شهدت هذه التقنيات تطوراً كبيراً خلال السنوات الثلاث الماضية، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى التقدم الذي أحرزته الحوسبة السحابية.

البعد الثاني: تجربة المستخدم

تضع التحول الرقمي المستخدم في صميم التصميم الاستراتيجي للمؤسسة. يطرح العملاء متطلبات متزايدة فيما يتعلق بجودة المنتجات والخدمات. كما يتوقعون من الشركات أن تثبت قدرتها على التكيف السريع وتخصيص عروضها وفقاً لاحتياجاتهم المتغيرة. ويظهر هذا الاتجاه بشكل خاص لدى الأجيال الجديدة التي تُعرف بـ"الأجيال الرقمية"، والتي تتمتع بفهم عميق للتكنولوجيات المعاصرة وميل كبير لمشاركة تجاربها عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ولتلبية هذه التوقعات الناشئة، من الضروري أن تقوم المؤسسات بتعديل سلوكياتها في إدارة منتجاتها وخدماتها وعلامتها التجارية، بالتوافق مع ديناميكيات الاستهلاك الحالية. ولهذا السبب غالباً ما تبدأ التحول الرقمي بإعادة هيكلة وظيفة التسويق. ويتم ذلك بشكل خاص من خلال اعتماد أدوات إدارة علاقات العملاء (CRM)، التي تتضمن بعداً اجتماعياً قوياً، غالباً من خلال وحدات تحليل شبكات التواصل الاجتماعي. وبالمثل، فقد ترافق رقمنة وظيفة الموارد البشرية مع تطبيق أدوات إدارة علاقات الموظفين (ERM). تعتبر هذه الأنظمة الموظف عميلاً داخلياً وتهدف إلى ضمان مستوى خدمة مثالي. (بو عمامة، 2023، صفحة 58)

2.2. مفهوم النزاهة المؤسسية والفساد الإداري

أولاً : تعريف النزاهة المؤسسية وأبعادها

"النزاهة هي البعد عن الشر، ونزبه كريم إذا كان بعيداً عن اللؤم وهو نزبه الخلق. وتُعرف النزاهة بأنها منظومة القيم والمسؤولية للحفاظ على الموارد والممتلكات العامة واستئصال الفساد، والنزاهة تعني ما تأصل لدى الفرد من قواعد وتشمل الصدق والأمانة وعدم الإضرار بالآخرين وهي عكس الفساد. (عفيفي، 2013)

النزاهة المؤسسية: "هي عملية إضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي على البعد الأخلاقي للإدارة وتنشأ عندما يتم دمج الأداء التشغيلي للمؤسسة (السياسات والعمليات والإجراءات، وأنظمة العمل، وما إلى ذلك) مع المعايير الأخلاقية واستراتيجيات منع الفساد بشكل كامل لتحقيق الأهداف "المصلحة المشتركة" التي من أجلها تم إنشاء المؤسسة." (منصور، 2024، صفحة 261)

ثانياً: أبعاد النزاهة المؤسسية : تُعدّ النزاهة المؤسسية من المفاهيم المحورية في الفكر الإداري والسياسي المعاصر، إذ تتجلى في جملة من المبادئ والآليات التي تضمن حسن سير المؤسسات العامة والخاصة وفق معايير الكفاءة والعدالة والشرعية. وتتبنّى أبعاد هذه النزاهة من ثلاثة ركائز أساسية مترابطة ومتكاملة، هي: الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، وهي الأبعاد التي يُجمع الباحثون على اعتبارها الأساس الذي يقوم عليه الحكم الرشيد.

✓ بُعد الشفافية

يتجاوز بُعد الشفافية مجرد الإفصاح الصامت للمعلومات، ليصبح أداة رقابية فاعلة تضمن انفتاح المؤسسة على بيئتها الخارجية؛ فهو يفرض التزاماً أخلاقياً وقانونياً بإتاحة البيانات المتعلقة بالقرارات والإجراءات والنتائج لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب وبصورة واضحة (Grimmelikhuijsen, 2013) وتتجلى فاعلية هذا البُعد في قدرته على تضيق هوامش التصرفات التعسفية والحد من فرص الفساد الإداري (Transparency International, 2020)، حيث يمتد ليشمل ثلاثة مستويات متكاملة: الشفافية في تدفق المعلومات، والشفافية في سير العمليات الإجرائية، والشفافية في كشف النتائج

النهائية (Hood, 2010) وبذلك، تعمل الشفافية كمحفز داخلي للموظفين للالتزام بمعايير الصدق والمسؤولية، مما يؤسس لثقافة مؤسسية قائمة على الموثوقية والنزاهة.

✓ بُعد المساءلة

يُمثل بُعد المساءلة الجانب الإجرائي والجزائي للنزاهة، إذ لا يكتفي بمراقبة الأداء بل يمتد ليشمل مبدأ الالتزام بتقديم تفسيرات مشروعة ومنطقية للأفعال والقرارات أمام الجهات الرقابية المختصة. ويتخذ هذا البُعد طابعاً مؤسسياً معقداً يشمل المساءلة الرأسية والمساءلة الأفقية بين السلطات، وصولاً إلى المساءلة المجتمعية التي يمارسها الجمهور (O'Donnell, 1998) ولا تتحقق النزاهة عبر هذا البُعد إلا إذا اقترنت القدرة على "الإجابة" والتبرير بسلطة "الإنفاذ" وتطبيق العقوبات الرادعة؛ فالمساءلة الحقيقية هي التي تضمن تحمل المسؤولين للتبعات القانونية والإدارية في حال الإخلال بالالتزامات، مما يجعلها الضمانة الأساسية ضد تمرکز السلطة وإساءة استخدامها. (Bovens, 2007)

✓ بُعد سيادة القانون

يُعد بُعد سيادة القانون هو الإطار المعياري الأعلى الذي يمنح الأبعاد الأخرى شرعيتها واستدامتها، حيث يضمن خضوع جميع الأطراف داخل المؤسسة وخارجها لقواعد قانونية مُعلنة ومطبقة بالتساوي. ويتضمن هذا البُعد ثلاثة مسارات متوازية: المسار الشكلي الذي يستلزم وجود القوانين، والمسار الإجرائي الذي يضمن عدالة التطبيق وضمانات المحاكمة، والمسار الموضوعي الذي يفرض انسجام القوانين مع معايير العدالة الإنسانية (Tamanaha, 2004). وفي سياق النزاهة المؤسسية، يعمل سيادة القانون كأداة لتقييد السلطة التقديرية للمسؤولين بضوابط قانونية صارمة، مما يمنع تحول المؤسسة إلى نظام مغلق قائم على المحاباة أو الإقصاء، ويجعل من النزاهة واقعاً تطبيقياً وليس مجرد نصوص نظرية (North, 1990).

ثانياً: مفهوم الفساد الإداري

تُعد ظاهرة الفساد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نظراً لتشعبها وتغلغلها في مختلف جوانب الحياة. ولأن الفساد الإداري ليس إلا فرعاً من أصل، فإنه من الضروري تحديد المفهوم العام للفساد أولاً بصفته المظلة الشاملة لكل أشكال الانحراف؛ وذلك لضبط الحدود المصطلحية والشرعية والقانونية له. إن فهم الجوهر العام للفساد يساعدنا على استيعاب خصوصية الفساد الإداري، وفهم كيف تتحول الوظيفة العامة من أداة لخدمة الصالح العام إلى وسيلة لتحقيق مآرب شخصية ضيقة، وهو ما سنفصله من خلال التعريفات التالية:

الفساد: "عُرّف في الشريعة الإسلامية على أنه جميع المحرمات والمكروهات".

كما يعني بالمدلول القانوني إساءة استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة.

كما عرفته موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه "استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع ورشاي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين.

وقد عرفه المشرع الجزائري في المادة الثانية فقرة "أ" من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على أنه "كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون". (رضوان و بواب فيصل)

تعريف الفساد الإداري

هنالك عدة تعريفات للفساد الإداري، ويمكن تعريفه بأنه عادةً ما يشمل طرفين: الأول الموظف، والثاني الشخص الذي يريد إنجاز مهمة ما بصورة ملتوية.

وقد عرّف صندوق النقد الدولي الفساد الإداري بأنه «سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مصلحة خاصة، حين يقبل أو يطلب أو يبتز موظفٌ ما رشوةً مقابل خدمة».

كما عرّفته منظمة الشفافية الدولية بأنه «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب ويحقق المصلحة لفرد أو جماعة» (بومدان، 2025)

بينما عرّفه المشرّع الجزائري بأنه كل استعمال إجرامي أو غير سليم، متجسّد في الصور والأشكال التالية: «اختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، والتستر على جرائم الفساد» (رولامي، 2022)

من بين القوانين والاتفاقيات التي تعرضت إلى مكافحة الفساد نذكر:

القانون رقم 08-22 المؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق لـ 5 ماي 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تشكيلها وصلاحياتها (الجريدة الرسمية العدد 32، ص 11).

القانون رقم 01-06، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم (الجريدة الرسمية العدد 74، ص 71).

الأمر رقم 05-10، ممضى في 26 غشت 2010، يتم القانون رقم 01-06، المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. (الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 01 سبتمبر 2010، ص 16).

قانون رقم 15-11، ممضى في 02 غشت 2011، يعدل ويتم القانون رقم 01-06، المؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. (الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 10 غشت 2011، ص 4).

المرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ في 25 رمضان 1435 الموافق 23 جويلية 2014، يعدل المرسوم الرئاسي رقم 11-426 الموافق 08 ديسمبر 2011 الذي يحدد تشكيلة الديوان الوطني لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره. (الجريدة الرسمية لـ 31 جويلية 2014، العدد 46، ص 8).

المرسوم الرئاسي رقم 04-128، مؤرخ في 29 صفر عام 1425، الموافق 19 أبريل سنة 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003.

المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 4 محرم عام 1423 الموافق 7 أبريل سنة 2002 والمتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها (الجريدة الرسمية رقم 23 الموافق لـ 07 أبريل سنة 2002 ص 16).

المرسوم التنفيذي رقم 22-36 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1443 الموافق 04 جانفي 2022 (الجريدة الرسمية، العدد 3 ليوم 9 جانفي 2022، ص 12).

التعليمية رقم 01 لسنة 2023 المؤرخة في 11 ربيع الثاني 1445 الموافق لـ 26 أكتوبر 2023 المتعلقة بالتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات والمهن غير المالية المحددة والصادرة عن وزارة المالية (وزارة المالية الجزائرية - خلية معالجة الاستعلام المالي، التعليم رقم 01 لسنة 2023).

نظام رقم 24-03 مؤرخ في 18 محرم عام 1446 الموافق 24 يوليو سنة 2024، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

نظام بنك الجزائر رقم 12-03 الموافق 28 نوفمبر 2012 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية: اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 ودخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فيفري 2002.

/اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد اعتمدت خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد بمابوتو في 11 جويلية 2003 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 05 أوت 2006 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أفريل 2006؛

/الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد: اعتمدت بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 08 سبتمبر 2014؛

/نظام بنك الجزائر رقم 12-03 الموافق 28 نوفمبر 2012 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، (السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته).

أنواع الفساد الإداري

تتعدد صور وأنماط الفساد الإداري وتتباين تبعاً لاختلاف الأوساط الاجتماعية والبيئات التنظيمية التي ينشأ فيها. وتتسم هذه الأنماط بتأثيرات متفاوتة تمتد لتشمل الجهاز الإداري والتنظيمي وصولاً إلى المجتمع ككل. ونظراً لتنشعب مجالات الفساد الإداري وتعدد الأطراف الفاعلة فيه أو المتورطة في ممارساته، فقد تم تصنيفه وفق عدة معايير.

يُصنف من حيث الحجم إلى:

-الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا):

يشير هذا النمط إلى الممارسات الهادفة إلى تحقيق منافع ومكاسب محدودة من حيث القيمة. وينتشر بشكل شائع ضمن المستويات الوظيفية الأدنى، حيث يُقدم عليه صغار الموظفين عادةً مقابل مبالغ مالية متواضعة نسبياً. وتدخل في نطاقه الرشاوى المقدمة لتسريع إصدار التراخيص أو لتجنب تقديم الوثائق الأساسية اللازمة لإنجاز معاملة معينة. ويمارسه فرد أو مجموعة أفراد داخل المؤسسة غالباً دون تنسيق مسبق، مما يجعله متركزاً في فئة الموظفين ذوي الدرجات الأدنى، ويرتبط عادةً بتنفيذ المهام والخدمات الروتينية. ويُعد الدافع الأساسي له هو الحاجة المادية أو الظروف الاقتصادية التي تواجه هذه

الفئة، وذلك من خلال قبول رشاي ومزايا مقابل تقديم خدمة، كالمساهمة في تسهيل إجراء معين أو التغاضي عنه مقابل عائد مادي أو منفعة معنوية.

- الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية العليا):

يمثل هذا النوع من الفساد ممارسة من قبل كبار المسؤولين والموظفين، ويُصنف ضمن أعلى مستويات الفساد، حيث يطال القيادات العليا، والحكام، والبيروقراطيين الكبار. يستند هذا النمط إلى شبكة معقدة من المصالح والعلاقات والإجراءات، مما يجعل الكشف عنها أمراً بالغ الصعوبة. وينتشر عادةً في المستويات الحكومية العليا، حيث يرتبط بالقضايا الاستراتيجية كتهب الموارد المخصصة للصفقات الضخمة وبرامج التمويل، وغالباً ما يتسم هذا المستوى بتنظيم وهيكلة محكمة. ويشارك فيه أطراف رئيسية تضم كبار الموظفين، والسياسيين، ورجال الأعمال، بهدف تحقيق مصالح شخصية، أو سياسية، أو اقتصادية. ويتم ذلك من خلال استغلال نفوذهم ومكانتهم ليس فقط لتجاوز القوانين، بل لتوجيه عملية صياغة التشريعات والأنظمة الرسمية بما يخدم مصالحهم الخاصة والفئوية، وهو ما يأتي غالباً على حساب المصلحة العامة. (بوروج و بلقاسم بوقرة، 2018، صفحة 257)

كما يُصنف من حيث درجة التنظيم والاتساق إلى:

- **الفساد المُنظم:** يتسم هذا النمط بكونه ظاهراً ومعلومًا لدى الفئات المنخرطة فيه، حيث تخضع ممارساته لقواعد وأنماط مستقرة ومتعارف عليها بين الأطراف. فبمجرد رغبة الفرد في تحقيق منفعة معينة، يكون على دراية تامة بالمسارات غير القانونية الواجب اتباعها والتكاليف المقابلة لها؛ مما يجعله سلوكاً مقبولاً اجتماعياً وشائعاً لقضاء الحاجات وتلويغ الغايات.
- **الفساد غير المُنظم:** يمثل درجة أعلى من الخطورة مقارنة بالنوع السابق، نظراً لارتفاع تكاليفه والغموض الذي يكتنف آلياته. فالمستفيد هنا يواجه إجراءات وقواعد غير معلنة ولا يوجد اتفاق مسبق حولها، مما يفتح الباب أمام المساومات العشوائية التي تضاعف من الأعباء المالية المترتبة على العملية الفاسدة.

كما يُقسم وفقاً لموقف الرأي العام أو درجة توافق النخبة مع العامة حول تجريمه إلى ثلاثة مستويات:

- **الفساد الأسود:** يتضمن كافة السلوكيات والانحرافات التي يوجد إجماع كامل بين النخبة وعامة أفراد المجتمع على تجريمها واعتبارها ممارسات فاسدة. وهي أفعال مدانة ومستهجنة ومرفوضة قطعاً لمخالفتها الصارخة للمعايير الرسمية والاجتماعية.
- **الفساد الرمادي:** يضم مجموعة الأفعال التي لا تحظى بإجماع حول تصنيفها؛ فلا يوجد اتفاق بين العامة والنخبة أو بين الجمهور والموظفين على كونها فساداً أو انحرافاً، حيث يراها البعض سلوكيات مرفوضة بينما يعتبرها آخرون ممارسات عادية ومقبولة، مما يخلق نوعاً من الضبابية في تقييمها.
- **الفساد الأبيض:** يتمثل في الأنماط السلوكية التي لا يراها الجمهور أو الموظفون تستوجب العقاب أو الإدانة، حيث يتم التغاضي عنها وقبولها اجتماعياً، وتتمتع بنوع من التوافق بين النخبة والعامة باعتبارها أفعالاً غير مؤذية أو مقبولة في السياق العام.

كما يُصنف بناءً على الغرض من ارتكابه إلى:

- **الفساد المرتبط باستغلال الموارد العامة:** ويتمثل في تسخير مقدرات الدولة لتحقيق مآرب شخصية، مثل عمليات التزوير أو ابتكار مشاريع وهمية لا وجود لها على أرض الواقع.

- **الفساد القائم على المحاباة (خدمة الأقارب والأصدقاء):** وينتج عن خرق الأنظمة واللوائح الرسمية لتقديم مزايا فئوية أو شخصية، من خلال تسهيل أنشطة غير قانونية أو منح امتيازات غير مشروعة لأشخاص تربطهم بالمسؤول علاقات قرابة أو صداقة.

- **الفساد الناجم عن السرقة العامة:** وهو ما يترتب عن عمليات الاختلاس والاستيلاء المباشر على الأموال أو الأصول العامة، ويتخذ هذا النمط صوراً متعددة كالتلاعب بالأسعار، والعبث بالرواتب والأجور، بالإضافة إلى التدليس في نظم الحوافز والمكافآت المالية. (بوروح و بلقاسم بوقرة، 2018، الصفحات 258-259)

مظاهر الفساد الإداري

يتجلى الفساد الإداري في عدة صور وأشكال، من أبرزها ما يلي:

1. **نهب المال العام:** يُصنف كأخطر أشكال الفساد وأكثرها تأثيراً على اقتصاد الدولة؛ حيث يؤدي هذا السلوك إلى هدر وتبديد الموارد المالية والممتلكات العامة بطرق غير مشروعة.

2. **الرشوة:** هي الحصول على مقابل (سواء كان مادياً كالأموال، أو غير مادي كالمنافع الخاصة) يقبله الموظف العام مقابل تقديم خدمة أو تسهيل إجراء غير قانوني للمستفيد.

3. **المحاباة (المحسوبية):** تتمثل في منح أفضلية أو معاملة خاصة لبعض الأشخاص بناءً على صلة القرابة أو المعرفة الشخصية بمقدم الخدمة، وليس بناءً على الاستحقاق. وتُعد من أبرز صور الظلم الاجتماعي، إذ غالباً ما يحصل المستفيد على الخدمة دون استيفاء الشروط القانونية اللازمة.

4. **الوساطة:** هي تدخل الموظف العام كوسيط بين شخص (أو مؤسسة) وبين الإدارة العمومية، وذلك بغرض تمكين هذا الشخص من الحصول على تسهيلات أو امتيازات غير قانونية لا يحق له الحصول عليها في الظروف العادية. (رولامي، 2022)

أسباب الفساد الإداري

تنبثق ظاهرة الفساد الإداري من تداخل معقد لمجموعة من العوامل التي يمكن تصنيفها وفق المحاور التالية:

1- الأسباب السياسية والقانونية:

أ- **ضعف البنية المؤسسية:** تعاني أغلب الدول النامية من ترهل مؤسساتها، حيث يرتبط معدل الفساد طردياً مع غياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية، وضبابية آليات التعيين والترقية، وتراجع فاعلية الأجهزة الرقابية في تتبع أنشطة الدولة.

ب- **قصور المنظومة التشريعية:** لا يقتصر الفساد على غياب القوانين فحسب، بل يمتد ليشمل تعقيد النصوص وتضاربها (التضخم التشريعي)، مما يخلق ثغرات تسمح بالالتفاف على النص. كما أن العبرة تكمن في كفاءة التنفيذ القضائي لا في مجرد الصياغة.

ت- ج- تآكل الاندماج المجتمعي: يؤدي التفاوت الطبقي الحاد وغياب العدالة في توزيع الموارد إلى إضعاف قيم المواطنة والانتماء، مما يدفع الأفراد لتغليب المصلحة الذاتية الضيقة على حساب الصالح العام.

2- الأسباب الاقتصادية:

أ- **تغول الدور الاقتصادي للدولة:** يؤدي تركيز القرار الاقتصادي في يد السلطة المركزية إلى منح المسؤولين صلاحيات واسعة تُستغل غالباً في جني الرشاوى والمنافع غير المشروعة نتيجة التحكم المطلق في الموارد.

ب- **تدني مستويات الأجور:** يساهم عدم التوازن بين المداخل وتكاليف المعيشة في خلق بيئة طاردة للنزاهة، حيث يندفع الموظف لتعويض العجز المالي عبر مسالك غير قانونية نتيجة الخلل في توزيع الثروة الوطنية.

ج- **غياب المساءلة واحتكار السلطة:** تزداد احتمالات الفساد في البيئات التي تتميز بالسرية المطلقة والاحتكار الإداري، حيث يمنح المنصب الحكومي صاحبه سلطة تقديرية واسعة في عقود المشتريات والخصخصة بعيداً عن أعين الرقابة.

2- العوامل الاجتماعية والثقافية:

أ- **المحددات القيمية والولاءات الفرعية:** تساهم بعض الأنماط الثقافية (كالولاء للعائلة أو القبيلة) في تقشي ظاهرة المحسوبية، حيث يُقدم الموظف مصلحة ذوي القربى على معايير الكفاءة والجدارة الإدارية.

ب- **اتساع فجوة العقاب:** يلاحظ وجود تباين واضح بين العقوبات المنصوص عليها قانوناً وبين ما يتم تطبيقه فعلياً، مما يولد انطباعاً بـ "الإفلات من العقاب" ويشجع على الاستمرار في الفساد نتيجة ضعف الردع.

ج- **تدهور أخلاقيات الوظيفة العامة:** يؤدي غياب مفهوم "المساءلة" وتكافؤ الفرص إلى تميع الضوابط الأخلاقية، مما يحول الوظيفة العامة من تكليف لخدمة المجتمع إلى وسيلة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة.

(بوطورة، 2021، الصفحات 86-87)

ثالثاً: العلاقة بين النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد

تجمع بين النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد علاقة عضوية وثيقة، إذ لا يمكن تصوّر قيام إحداها بمعزل عن الأخرى، فهي مفاهيم متلازمة تشكّل في مجموعها الركيزة الأساسية لمنظومة الحوكمة الرشيدة. وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 هذا الترابط صراحةً في ديباجتها ومواد عديدة منها، إذ نصّت على ضرورة تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة بوصفها الوسائل الأجدى لمكافحة الفساد. (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC، ديباجة الاتفاقية والمادتان 5 و7، 2003)

وتقوم هذه العلاقة على ثلاثة محاور جوهرية متكاملة:

أولاً: النزاهة وقاية داخلية: تتمثل النزاهة الحصن الأول أمام الفساد، لأنها تعمل من الداخل على تحصين سلوك الفرد والمؤسسة، فالموظف العام النزهي لا يحتاج إلى رقيب خارجي لمنعه من الانحراف. وفي هذا السياق يرى الباحثون أن النزاهة هي "البوصلة الداخلية التي تحدد الاتجاه السليم لسلوك الأفراد في ممارسة وظائفهم العامة، وتحثهم على الصدق والأمانة بعيداً عن أي إغراء". (منظمة رشيد للنزاهة والشفافية، منهاج النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، الأردن، 2019).

ثانياً: الشفافية رقابة خارجية: إذا كانت النزاهة تعمل من الداخل، فإن الشفافية تُكملها من الخارج، إذ تُتيح للرأي العام وهيئات الرقابة الاطلاع على آليات اتخاذ القرار ومآلاته، مما يُضيق هامش الفساد ويجعله مكشوفاً. وتُعَدّ الشفافية بهذا المعنى

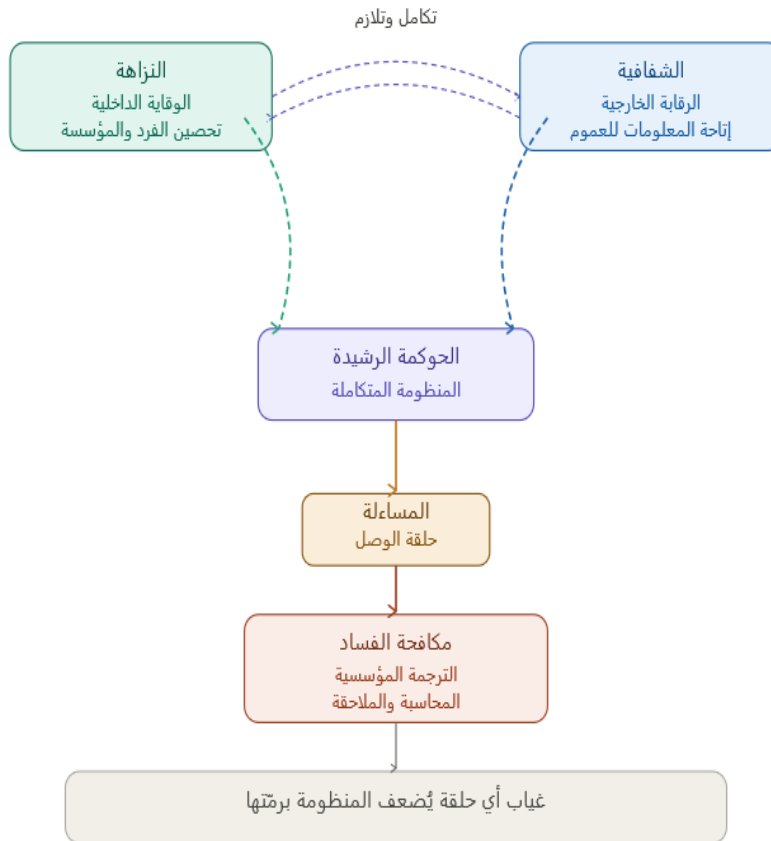
"الضامن الموضوعي لنزاهة المؤسسات، لأنها تحوّل العمل العام من فضاء مغلق إلى فضاء مفتوح على المساءلة". (باصم، 2019)

ثالثاً: مكافحة الفساد ترجمةً مؤسسية

لا تكتمل المنظومة إلا بوجود آليات إجرائية وقانونية فعّالة لمكافحة الفساد، تُحوّل قيم النزاهة وممارسات الشفافية إلى إجراءات محاسبية ملزمة. وقد خلص الباحثون إلى أن "الإصلاح الإداري المتسم بالنزاهة والشفافية والمساءلة هو السبيل الفعلي لمكافحة الفساد، وهو ما تؤكد المنظمات الدولية في توجيهها للدول نحو تبني أنظمة حوكمة رشيدة".

(العالم، "مجلة المسار للدراسات الإنسانية"، "الحوكمة ومكافحة الفساد مفاهيم اطارية و إسقاطات على العالم العربي"، 2023).

وخلاصة القول، أن هذه المفاهيم الثلاثة تتكامل على النحو الآتي: النزاهة تمنع نشوء الفساد، والشفافية تكشفه متى وُجد، ومكافحة الفساد تُعالجه وتُزيل آثاره. وغياب أي حلقة من هذه الحلقات يُضعف المنظومة برمتها ويُفقد فاعليتها.



شكل رقم 04: يوضح العلاقة التكاملية بين ركائز النزاهة والشفافية ومنظومة مكافحة الفساد.

من المصدر: من إعداد الطالبان استناداً إلى:

- مقال بعنوان الحوكمة ومكافحة الفساد مفاهيم اطارية واسقاطات على العالم، مجلة المسار للدراسات الإنسانية، 2023
- مقال محمد ناصر باصم المعنون ب «دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد»، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية.
- منظمة رشيد للنزاهة والشفافية، منهاج النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، الأردن، 2019
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC، نيويورك، 2003)

رابعا : التجارب العربية في تكريس المنظومة

الدولة	الإطار المؤسسي و التشريعي	أبرز المبادرات
المملكة العربية السعودية	هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" - نظام مكافحة الفساد 1412هـ وتعديلاته	برنامج الاتفاقيات الدولية - رؤية 2030 لتعزيز الشفافية
مصر	المادة 218 من دستور 2014 - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	الاستراتيجية الأولى 2014-2018 بنسبة نجاح 94.69%
الأردن	هيئة مكافحة الفساد - قانون النزاهة ومكافحة الفساد 2016	منهاج رشيد للنزاهة - الشفافية الدولية الأردن
الإمارات	قانون مكافحة الفساد الاتحادي - هيئة الرقابة المالية	حكومة رقمية متكاملة تُقلص الاحتكاك المباشر وتُعزز الشفافية

الجدول رقم 02: يمثل التجارب العربية في تكريس المنظومة

المصدر: من إعداد الطالبتان استناداً إلى:

1. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مصر (2018/2014)
2. الموقع الرسمي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" (السعودية).
3. تقارير منظمة "رشيد للنزاهة والشفافية" (الأردن).
4. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات الرقمية.

خامساً: دور الرقمنة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

باتت الرقمنة أحد أبرز المداخل المعاصرة لإصلاح منظومة الحوكمة العامة، إذ أسهمت بصورة ملموسة في إعادة رسم طبيعة العلاقة بين الإدارة والمواطن من جهة، وبين الشفافية والمساءلة من جهة أخرى. وقد انتهت الدراسات المقارنة إلى أن توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في القطاع العام يُشكل رافداً فعالاً لتضيق بيئة الفساد وتعزيز قيم النزاهة (Khan, 2021)

✓ الرقمنة كآلية للشفافية

تُعدّ الشفافية ركيزةً جوهرية في معادلة الحكم الرشيد، وقد أسبغت الرقمنة عليها بُعداً جديداً يتجاوز مجرد الإفصاح الشكلي إلى تحقيق ما يمكن تسميته "الشفافية الفعلية"، التي تُقاس بمدى إتاحة المعلومات وقابليتها للتحقق والتوظيف من قِبَل الجمهور (Mungiu-Pippidi, 2022)

أنظمة الإفصاح الرقمي وبوابات البيانات المفتوحة

تمثل بوابات الميزانية المفتوحة وأنظمة المشتريات الإلكترونية نماذج بارزة لتوظيف الرقمنة في خدمة الشفافية الإجرائية. إذ تُتيح هذه الأنظمة للمواطنين والباحثين والصحفيين الاطلاع على تفاصيل الإنفاق العام بصورة آنية ودقيقة، مما يُقلص هامش التلاعب ويُعزّز ثقافة المساءلة (Matheus, 2021) وقد توصلت دراسة شنيبل إلى أن مبادرات الشفافية الرقمية تُؤتي أكلها في تقليص الفساد حين تتوافر آليات فعلية للمساءلة تُرافق الإفصاح المعلوماتي، إذ إن نشر المعلومات وحده لا يكفي لتغيير السلوك (Schnell, 2023)

البيانات المفتوحة والرقابة المجتمعية

يستند مبدأ البيانات الحكومية المفتوحة إلى فكرة أن المعلومات العامة هي ملكٌ مشاع للمواطنين. وقد أثبتت الدراسات أن إتاحة هذه البيانات رقمياً تُوسّع نطاق الرقابة المجتمعية وتُمكن منظمات المجتمع المدني من رصد الانحرافات وتتبعها بأدوات موضوعية بعيداً عن أي تحيز سياسي (Bertot, 2010)

✓ الرقمنة كأداة للرقابة والتتبع

لا تقتصر إسهامات الرقمنة في مجال الحوكمة على الجانب المعلوماتي، بل تمتد لتشمل بناء منظومات رقابية متكاملة تعمل بصورة مستقلة وآلية. وتُجمع الأدبيات الأكاديمية على أن هذا البُعد الرقابي يُشكل الأثر الأكثر مباشرةً للرقمنة في مواجهة الفساد. (Adam, 2021)

مسارات التدقيق الرقمية (Audit Trails)

تُتيح أنظمة التدقيق الرقمي تسجيل كل إجراء إداري تلقائياً بما يشمل هوية المنفّذ والتوقيت والتعديلات المُجرّاة. ويُشكل هذا السجل الحي رادعاً قوياً للفساد، لأنه يجعل كل قرار خاضعاً للمراجعة في أي وقت ومن أي جهة. وقد أكّد سانتيسو أن أنظمة التتبع الرقمي تُساهم في إنشاء "بيئة مساءلة استباقية" تتحول فيها الرقابة من آلية لاحقة إلى ضمانة مدمجة في صلب العملية الإدارية (Santiso, 2022)

تقنية البلوكشين في حفظ السجلات الحكومية

يُقدّم البلوكشين نموذجاً ثورياً للتسجيل اللامركزي يجعل التلاعب بالبيانات مستحيلاً تقنياً، إذ يُنشئ سجلاً موزعاً غير قابل للتعديل. وقد أثبتت الدراسات أن تطبيق هذه التقنية في حفظ السجلات الحكومية ينشئ مسار تدقيق لا يمكن التلاعب به، مما يُعزّز النزاهة في إدارة الموارد العامة. (Parenti, Janssen, M., & Noori, N, 2022) كما يؤكد سيم وصلمان أن الحوكمة الإلكترونية توفر مستوى غير مسبوق من الشفافية والموثوقية في سجلات المعاملات الحكومية (Siam &

الذكاء الاصطناعي في رصد الشذوذ المالي

باتت خوارزميات تعلّم الآلة قادرة على مراجعة ملايين المعاملات المالية وكشف الأنماط غير الاعتيادية بدقة تفوق قدرات المدققين البشريين. ويرى آدم وفازيكاس أن التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي تُوفّر إمكانيات واعدة في الكشف المبكر عن مؤشرات الفساد، وإن كانت فعاليتها مشروطة بجودة البيانات المتاحة وبيئة الحوكمة المحيطة (Adam, 2021) **الرقمنة وتقليص الاحتكاك البشري ومخاطر الفساد** يُشكّل التفاعل المباشر بين المواطن والموظف العام بيئة خصبة لنشوء الفساد، إذ تتيح حالة التقدير الشخصي فرصاً للمحسوبية وتداول المحفزات غير المشروعة. وقد جاءت الرقمنة لتحلّ من هذا الاحتكاك من خلال أتمتة الإجراءات وتحويل التفاعل من الواجهة إلى الرقمي (Kossow, 2020)

الخدمات الإلكترونية وتراجع فرص الفساد

توثّق دراسة خان وكريشنان وذير في مراجعتها الشاملة للأدبيات أن تحوّل الخدمات الحكومية إلى الفضاء الرقمي يُقلّص بصورة ملموسة الفرص التي يستثمرها الفاسدون، وذلك من خلال استبدال التفاعل التقديري للموظف بإجراءات آلية موضوعية وشفافة. (Khan, 2021) ويتجلى هذا بوضوح في قطاعات المشتريات العامة وتراخيص الأعمال التي تحوّلت رقمياً.

رقمنة المدفوعات وإلغاء "الموظفين الأشباح"

يُقدّم سانتيسو شواهد ميدانية بالغة الأهمية على فعالية رقمنة المدفوعات الحكومية في تقليص الفساد. ففي نيجيريا، تمكّنت الحكومة بعد تطبيق نظام التعريف البيومتري من حذف أكثر من 43,000 موظف وهمي من كشوف الرواتب عام 2011، مما وُفّر على خزينة الدولة ما يزيد على 60 مليون دولار أمريكي (Santiso, 2022)

✓ رابعاً: الرقمنة كآلية لحماية المبلّغين عن الفساد

يُعَدّ التبليغ عن الفساد ركيزة في منظومة مكافحته، غير أن المبلّغين يواجهون في الغالب مخاطر انتقامية جسيمة. وقد وُفّرت الرقمنة أدوات للحماية تُقلّل هذه المخاطر وتُشجّع على التبليغ. وقد رصد كوسو هذه الوظيفة الحمائية لتقنيات المعلومات، وأكد أن المنصات المشفّرة فتحت قناة آمنة للتبليغ كانت مغلقة في البيئة التقليدية (Kossow, 2020)

منصات التبليغ المشفّرة

وُفّرت أدوات التبليغ الرقمي المشفّرة بيئة آمنة تُتيح للمواطنين والموظفين الإبلاغ عن حالات الفساد دون كشف هوياتهم، مما يُشكّل درعاً واقية من الانتقام. ويُلاحظ منغيو-بيبيدي أن فعالية هذه الآليات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى ثقة المبلّغين في إجراءات الحماية القانونية المرافقة (Mungiu-Pippidi, 2022)

أنظمة التبليغ المؤسسي الرقمي

تبنّت منظمات دولية ومؤسسات رقابية حكومية أنظمةً رقمية لتلقّي البلاغات تُضمن سرية المبلّغ وتُوفّر تتبّعاً مستقلاً للشكاوى. وقد رصدت منظمة الشفافية الدولية في تقاريرها الأخيرة أن تعزيز قنوات التبليغ يُعدّ أحد أهم الأولويات في الإصلاح المؤسسي لمكافحة الفساد. (Transparency International, 2023)

3.2. الإطار المفاهيمي والقانوني للتصريح بالامتلاكات أولاً: مفهوم التصريح بالامتلاكات

تُعد آلية التصريح بالامتلاكات عنصراً محورياً ضمن الإطار الشامل للنزاهة في الإدارة المعاصرة؛ إذ لا تقتصر أهميتها على كونها مجرد تدبير إداري شكلي، بل تمثل في جوهرها آلية استباقية غايتها حماية المرفق العام من مخاطر الفساد والتجاوزات. في سياق التشريع الجزائري، يكتسب هذا التدبير أهمية خاصة؛ فإنه يُنظر إليه كمعيار عملي لتقييم مدى نزاهة الموظف العمومي، وهو ما يسهم بدوره في تعزيز الثقة المتبادلة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. وتتجلى هذه الأهمية في الطابع الإلزامي للتصريح، وفي مقتضيات الكشف عن الذمة المالية للمسؤولين والموظفين المكلفين بوظائف أو مناصب قد تتيح لهم فرصاً لاستغلال صلاحياتهم لأغراض شخصية، مما يجعل التصريح بالامتلاكات أداة رقابة وشفافية لا غنى عنها في بناء إدارة عصرية قائمة على أسس النزاهة والمساءلة.

تعريف التصريح بالامتلاكات

بموجب المادة الرابعة من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم، يعرف المشرع الجزائري التصريح بالامتلاكات بأنه التزام قانوني يفرض على الموظف العام اكتتاب تصريح بامتلاكاته خلال الشهر الذي يتلو تاريخ تنصيبه أو مباشرة عهده الانتخابية. ولا يتوقف هذا الالتزام عند التعيين، بل يمتد ليشمل تجديد التصريح عند حدوث أي زيادة معتبرة في الذمة المالية للموظف.

"وقد عرفه الفقه على أنه عبارة عن آلية تسعى إلى متابعة الذمة المالية للموظف العام، بغية التحقق من التغييرات التي قد تطرأ عليها خلال المسار الوظيفي للموظف، ولوضع حد لأي ممارسة من شأنها أن تحقق الثراء السريع الذي يشكل سبباً في التورط لأحد جرائم الفساد". (بوخميس، 2019، صفحة 60)

أهداف آلية التصريح بالامتلاكات:

ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية

يُعدّ ضمان الشفافية استجابةً فعلية من الحكومة لحق المواطنين والأطراف المعنية في الولوج إلى المعلومات المتعلقة بأداء الجهاز التنفيذي، والاطلاع على آليات اتخاذ القرار، لاسيما تلك القرارات ذات الصلة المباشرة بالحياة اليومية للمواطن. (بوزينة أمحمد، 2022)

وعليه، يتوجب على مؤسسات الدولة وإداراتها اعتماد مبدأ الشفافية، والذي يتجسد في:
إتاحة المعلومات: توفير البيانات بشكل علني وواضح يتيح دراستها وتحليلها.
جودة المعطيات: أن تتسم المعلومات بالدقة، الصحة، والشمولية.

التعميم: ألا يُستثنى أي قطاع من قطاعات الدولة من هذا المبدأ، لضمان الرقابة الشعبية والمؤسسية. (بوهندالة، 2021)

وبالنظر إلى نص المادة 04 من القانون رقم 06-01 (المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته)، نجدها تكرر هذا المبدأ كآلية وقائية؛ فما هو المفهوم القانوني الدقيق للشفافية في هذا السياق؟

تُعد الشفافية مفهوماً حديثاً اعتمدته الهيئات الدولية لمكافحة الفساد، وتتمثل في تمكين المواطنين من حق الاطلاع على آليات صنع السياسات العامة وإدارة شؤون الدولة. ويهدف هذا المبدأ إلى إنهاء الممارسات الغامضة أو ما يُعرف بـ "العمل خلف الكواليس"، مستهدفاً بذلك تعزيز الرقابة الشعبية وضمان مشاركة الجمهور في العملية السياسية بوضوح ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها "الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف المحاسبة العمومية للقطاع العام، والذي من شأنه تقرير المساءلة وتثبيت المصلحة". (بوهنتالة، 2021)

كما تهدف الشفافية من خلال التصريح بالامتلاكات إلى إدارة ومنع تضارب المصالح في الشؤون العمومية؛ فعندما تتوفر بيانات دقيقة حول امتلاكات المسؤول (حصص في شركات، عقارات، نشاطات تجارية)، يصبح من السهل رصد أي تقاطع بين مصلحته الخاصة والقرارات العمومية التي يتخذها، وهو ما يعزز حيادية الدولة واستقلاليتها. (بن الشيخ، 2022)

ثانياً: حماية الممتلكات العامة وصون نزاهة الأشخاص المكلفين بالخدمة العمومية

حماية الممتلكات العامة : إن الحفاظ على ركائز الدولة ومقوماتها فريضةً يتحتم على كل شاغل لوظيفة عامة صونها وحمايتها من الخراب وكافة أشكال النهب والسرقة بشتى الطرق والوسائل المتاحة، نظراً لأهميتها البالغة. وفي هذا السياق، فرضت الدولة إجراء التصريح بالامتلاكات الخاص بالموظفين العموميين بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، والذي يُعتبر من أبرز التدابير الإدارية الرامية لمحاربة الفساد الإداري. (بوزينة أمحمدي، 2022)

كما يُعدّ إلزام الموظفين العموميين بإجراء التصريح بالامتلاكات، وفقاً لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم (06-01) الصادر عام 2006، ركيزة أساسية لحماية الأموال العامة من شتى صور الاستيلاء أو التبيد. فالهدف الجوهري من وضع هذه الممتلكات تحت تصرف القيادات الإدارية هو تمكينهم من **إدارتها ورعايتها** لتبقى ذخراً للمجتمع، وليس وسيلة للتنمية أرصدتهم الخاصة. (ححو و لبنى دنش، 2007)

وعليه، فإن صيانة المال العام تُفرض بالضرورة إلى تحصين الاقتصاد الوطني ضد أي ممارسات تُصنف كجرائم فساد إداري؛ إذ إن أي إضرار بالبنية الاقتصادية هو في الحقيقة مساس بمسار التنمية المستدامة، وتهديد مباشر لسيادة الدولة واستقرارها. (بوخميس، 2019)

صون نزاهة الأشخاص المكلفين بالخدمة العمومية : تُعد النزاهة مسلكاً أخلاقياً سامياً، ذا أبعاد دينية وسلوكية جوهريّة لا تستقيم شؤون الحياة بدونها. وهي لا تقتصر في مفهومها على مجرد الزهد في المال العام، بل تمتد لتشمل ضرورة صونه وتكثيف الجهود لحمايته؛ إذ يمثل تكريس هذه القيم والامتثال لها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية والتشديد والاستقرار المجتمعي.

من هذا المنطلق، يلعب نظام التصريح بالامتلاكات دوراً مزدوجاً؛ فهو يعمل كدرع واقٍ للأموال العمومية من جهة، ومن جهة أخرى يحمي الموظف العام من التعرض للشبهات أو التشكيك في مصادر ملكيته الخاصة، مما يفرض في النهاية إلى صون نزاهة القائمين على الخدمة العامة. (بوزينة أمحمدي، 2022)

وفي المقابل، فإن غياب آليات الحصر والتحديد لممتلكات المكلف بالخدمة العامة، وعدم إخضاعه لالتزام التصريح بها، يفتح المجال أمام احتمالات التراكم المالي غير المشروع، أو ظهور ثروات مشبوهة تفتقر للنزاهة. لذا، فإن التصريح

بالممتلكات لا يهدف فقط إلى حماية المال العام، بل هو وسيلة لحماية الموظف نفسه من الانزلاق في أي سلوكيات غير قويمه، فضلاً عن كونه أداة لتعزيز قيم النزاهة والشفافية في المنظومة الإدارية. (بوخميس، 2019)

ثالثاً: الأساس القانوني للتصريح بالممتلكات (دستور 2020، القوانين 01-06، 08-22)

1. التصريح بالممتلكات في التشريع الأساسي

لقد ارتقى المؤسس الدستوري الجزائري في تعديل 2020 بواجب التصريح بالممتلكات إلى مصادف الالتزامات الدستورية، حيث نصت المادة 24 منه على إلزام كل شخص يُعين في وظيفة سامية في الدولة، أو يُنتخب في مجلس شعبي وطني أو محلي، أو يُعين في هيئة وطنية، بتقديم تصريح علني بممتلكاته في بداية عهده أو وظيفته وفي نهايتهما. وتكريساً لمبادئ النزاهة والشفافية في تسيير الشأن العام، استحدث الدستور بموجب المادة 204 و205 السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، ومنحها صلاحيات واسعة تشمل فحص ومراقبة محتوى هذه التصريحات، والتحري في قضايا الثراء غير المشروع، ومتابعة حالات التستر على الثروات غير المبررة، مما يجعل من التصريح أداة رقابية فعالة وليس مجرد إجراء إداري شكلي.

2. التصريح بالممتلكات في القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بالرجوع إلى القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، نجد نصّ على التصريح بالممتلكات وحدد الهدف منه على النحو التالي:

"قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، وحماية الممتلكات العمومية، وصون نزاهة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية، يلزم الموظف العمومي بالتصريح بممتلكاته."
انطلاقاً من ذلك، نجد أن المشرع حصر التصريح بالممتلكات في شخص الموظف العمومي، ويقصد بهذا الأخير وفقاً للقانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، كل من يشغل منصباً تشريعياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، سواء أكان معيناً أو منتخباً، دائماً أو مؤقتاً، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن رتبته أو أقدميته.

ويعتبر كذلك كل شخص آخر يتولى ولو مؤقتاً، وظيفة أو وكالة بأجر أو بدون أجر ويساهم بهذه الصفة في خدمة هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية أو أية مؤسسة أخرى تملك الدولة كل أو بعض رأسمالها، أو أية مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية، أيضاً كل شخص آخر معروف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما نصّ أيضاً على ضرورة أن يتضمن محتوى التصريح بالممتلكات جرداً للأموال العقارية والمنقولة التي يحوزها المكتتب وأولاده القصر في الجزائر أو خارجها.

وقد نص ذات القانون على كفاءات التصريح بالامتلاكات حيث يكون التصريح بالامتلاكات الخاص بـ:

- رئيس الجمهورية.
- أعضاء البرلمان.
- رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها.
- رئيس الحكومة وأعضائها.
- رئيس مجلس المحاسبة.
- محافظ بنك الجزائر.
- السفراء والقناصل والولاة والقضاة.

يكون أمام رئيس المحكمة العليا، على أن يكون التصريح بامتلاكات رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة أمام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أما باقي الموظفين فيتم التصريح بامتلاكاتهم إما أمام السلطة الوصية، بالنسبة للموظفين العموميين الذين يشغلون مناصب أو وظائف عليا في الدولة، أو أمام السلطة السلمية المباشرة بالنسبة للموظفين العموميين الذين تحدد قائمتهم بقرار من السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية. (خالدي، 2022، صفحة 163)

3. التصريح بالامتلاكات في القانون 08-22 المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها

بالرجوع إلى فحوى نصوص هذا القانون نجده أكد على ضرورة التصريح بالامتلاكات أمام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وكذا بغرض معالجتها ومراقبتها، كما مكنها من التحري في مظاهر الإثراء غير المشروع لدى الموظف العمومي الذي لا يمكنه تبرير الزيادة المعتبرة في ذمته المالية، ويمكن أن تشمل التحريات التي تجريها السلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته أي شخص يحتمل أن تكون له علاقة بالتستر على الثروة غير المبررة لموظف عمومي في حال ما إذا تبين أن هذا الأخير هو المستفيد الحقيقي منها بمفهوم التشريع الساري، ويمكن للسلطة العليا أن تطلب توضيحات مكتوبة أو شفوية من الشخص المعني. (خالدي، 2022، صفحة 164)

4. التصريح بالامتلاكات في النصوص التنظيمية: تعددت النصوص التنظيمية المعالجة لإجراء التصريح بالامتلاكات نجد على رأسها:

- المرسوم الرئاسي 06-414 المحدد لنموذج التصريح بالامتلاكات والذي صدر تطبيقاً لنص المادة 05 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم.
- المرسوم الرئاسي 06-415 المحدد لكفاءات التصريح بالامتلاكات بالنسبة للموظفين العموميين الذين لم تنص عليهم المادة 06 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- القرار الصادر في 02 أبريل 2007 من قبل المدير العام للوظيفة العمومية المحدد لقائمة الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالامتلاكات، وذلك لحوالي 40 إدارة منها "الإدارة المكلفة بالضرائب، الإدارة المكلفة بالجمارك، الإدارة المكلفة بالأموال الوطنية، الإدارة المكلفة بالخزينة والإدارة، الإدارة المكلفة بقمع الغش، الإدارة

المكلفة بالمنافسة والتحقيقات الاقتصادية، الإدارة العامة للمالية، إدارة السجون، الإدارة المكلفة بالجماعات الإقليمية، الإدارة المكلفة بالأمن، الإدارة المكلفة بالحماية المدنية..."

مما سبق نلاحظ تنوع النصوص القانونية المنظمة لإجراء التصريح بالامتلاكات وكل هذا يعكس أهمية التصريح بالامتلاكات كإجراء لحماية المال العام أيضاً للمساعدة على بسط الشفافية والحفاظ على نزاهة أعوان الدولة.

ثالثاً: الجهات الخاضعة للتصريح بالامتلاكات :

نص التعديل الدستوري لسنة 2020 على وجوب قيام كل شخص تم تعيينه في وظيفة عليا في الدولة، أو انتخاب أو عين في البرلمان أو في هيئة وطنية، أو انتخاب في مجلس محلي، بالتصريح بامتلاكاته في بداية عهده أو وظيفته وفي نهايتها، أما القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته فقد حصر في مادته الرابعة الأشخاص الملزمون بواجب التصريح بالامتلاكات، في كل من يحوز صفة الموظف العمومي بمفهوم هذا القانون، ووسع من فئة الأشخاص التي تأخذ هذا الوصف حيث تشمل كل شخص يشغل منصباً في المجال القضائي أو التشريعي أو التنفيذي أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، ويستوي في ذلك أن يكون أن معيناً أو منتخباً، دائماً أو مؤقتاً، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر، كما ينطبق الوصف كذلك على كل من يتولى ولو مؤقتاً وظيفة أو وكالة بأجر أو بدون أجر، ويساهم بهذه الصفة في خدمة هيئة عمومية أو أي مؤسسة تملك الدولة كل أو بعض رأسمالها أو أي مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية. إلى جانب كل شخص آخر معرف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

1. شاغلي المناصب التنفيذية

ألزم المشرع الجزائري كل شخص يشغل منصباً تنفيذياً بالتصريح بامتلاكاته ويستوي في ذلك أن يكون منتخباً أو معيناً، دائماً أو مؤقتاً وبصرف النظر عن رتبته أو أقدميته، وتتمثل هذه المناصب في:

منصب رئيس الجمهورية

ألزم الدستور الجزائري كل مترشح لمنصب رئيس الجمهورية -الذي يعتبر رأس السلطة التنفيذية- بتقديم تصريح علني بامتلاكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه، يدرج في الملف المقدم من أجل الترشح للانتخابات الرئاسية، وأكد على ذلك القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وصدر تطبيقاً له المرسوم الرئاسي رقم 06-414 الذي يحدد النموذج الذي يتم وفقه التصريح بالامتلاكات.

الوزير الأول أو رئيس الحكومة والطاقم الحكومي

يخضع كل من الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة وكذلك الطاقم الوزاري لواجب التصريح بالامتلاكات، استناداً لأحكام المادة 6 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، على اعتبار أنهم يشغلون مناصب تنفيذية قيادية في الدولة، بالرغم من عدم نص الدستور على التزامهم بذلك كما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية.

شاغلي المناصب العليا والوظائف العليا في الدولة

يندرج في هذه الفئة المناصب المذكورة في المادة 6 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته التي تشمل: رئيس المحكمة الدستورية، رئيس مجلس المحاسبة، محافظ بنك الجزائر، السفراء، القناصل والولاة. أما باقي الموظفين الملزمين بواجب التصريح بالامتلاكات، فقد أحال القانون رقم 06-01 إلى التنظيم مسألة تحديدهم، وتنفيذاً لذلك صدر المرسوم الرئاسي رقم 06-415 الذي نص في مادته الثانية على أن إجراء التصريح بالامتلاكات يمس أيضاً الموظفين العموميين الذين يشغلون مناصب أو وظائف عليا في الدولة دون أن يضع لها مفهوماً عاماً أو يحددها بشكل مفصل، الأمر الذي يستلزم معه الرجوع لأحكام قانون الوظيف العمومي لاسيما المواد من 10 إلى 18، التي وضحت بأن المقصود بالمناصب العليا تلك المناصب النوعية للتأطير ذات الطابع الهيكلي أو الوظيفي، والتي تسمح بضمان التكفل بتأطير النشاطات الإدارية والتنفيذية في الإدارات والمؤسسات العمومية، أما الوظائف العليا فيقصد بها تلك المتعلقة بممارسة مسؤولية الدولة قصد المساهمة مباشرة في تصور وإعداد وتنفيذ السياسات العمومية.

2. الأشخاص المنتخبون والمعيّنون التابعون للسلطة التشريعية

يلتزم ذوي الوكالات النيابية بالتصريح بامتلاكاتهم منعاً لاستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية خلال عهدتهم النيابية، وتشمل هذه الفئة الأشخاص المنتخبون في المجالس المحلية المنتخبة (المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية) ونواب المجلس الشعبي الوطني، إلى جانب الأعضاء المعيّنون من طرف رئيس الجمهورية في مجلس الأمة.

3. المناصب القضائية

يقصد بالأشخاص التابعين للسلطة القضائية الملزمون بالتصريح بامتلاكاتهم بالقضاة كما تم تحديدهم وفق المادة 02 القانون العضوي 04-11 المتضمن القانون الأساسي للقضاء، وهم قضاة الحكم والنيابة العامة التابعين للقضاء الإداري والقضاء العادي، القضاة العاملون بالإدارة المركزية لوزارة العدل والمصالح الإدارية للمحكمة العليا ومجلس الدولة، مؤسسات التكوين والبحث التابعة لوزارة العدل، إلى جانب قضاة أمانة المجلس الأعلى للقضاء.

4. من يتولى وظيفة أو وكالة في بعض المؤسسات، ومن هو في حكم الموظف

يتعلق الأمر بالعاملين في الهيئات العمومية أو المؤسسات العمومية أو في المؤسسات ذات الرأسمال المختلط، أو في المؤسسات الخاصة التي تقدم خدمة عمومية، والذين يتمتعون بقسط من المسؤولية. وتقتضي هذه الصفة أن ينتمي المصرح إلى أحد الأشخاص المعنوية غير الدولة والجماعات المحلية، وأن يكون له قسط من المسؤولية. يضاف إلى قائمة الملزمين بالتصريح بالامتلاكات كل شخص معرف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما. (لعجال، 2025، صفحة 99_101)

خامساً: الجزاءات المقررة جراء الإخلال بالتصريح بالامتلاكات

تعتبر آلية التصريح بالامتلاكات من أهم الأساليب والوسائل القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري من أجل تحقيق النزاهة والشفافية، والقضاء على ظاهرة الفساد الإداري. ومن أجل ضمان تجسيد هذه الآلية وعدم الإخلال بها، اعتمد المشرع على أسلوب رَدعي قائم على عقوبات محددة قانوناً تُوقع على كل من لم يلتزم بمضمون هذه الآلية.

1. صور الإخلال بالتصريح بالامتلاكات : لقد حصر المشرع الجزائري صور الإخلال بالتصريح بالامتلاكات في صورتين:

- **عدم التصريح بالامتلاكات :** يقصد بعدم التصريح بالامتلاكات امتناع الموظف العمومي عن تقديم اكتتاب التصريح بالامتلاكات في الأجل المحددة قانوناً سواء كان التصريح أولياً، أو تكميلياً، أو نهائياً. وهو الأمر الذي نصت عليه المادة 36 من القانون 06-01 حيث جاء فيها: "يعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى خمس (05) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج، كل موظف عمومي خاضع قانوناً لواجب التصريح بامتلاكاته ولم يقدّم بذلك عمداً، بعد مضي شهرين (02) من تذكيره بالطرق القانونية، أو قام بتصريح غير كامل أو غير صحيح أو خاطئ، أو أدلى عمداً بملاحظات خاطئة أو خرق عمداً الالتزامات التي يفرضها عليه القانون."

من خلال ما جاء في نص المادة أعلاه يمكننا القول أنه يعاقب الموظف العمومي الذي لم يقدم تصريحاً بامتلاكاته لكن بشرط: **القصد الجنائي:** ويتمثل القصد الجنائي في التعمد في التملص، أي لا تقوم الجريمة إلا إذا تعمد الموظف العمومي عدم التصريح، ومن ثم فالجريمة لا تقوم إذا كان عدم التصريح نتيجة إهمال أو لا مبالاة.

اشتراط تذكير الموظف العمومي: شرط آخر فرضه المشرع قبل توقيعه العقوبة هو واجب تذكير الموظف العمومي بعدم قيامه بالتصريح بالامتلاكات بالطرق القانونية عن طريق التبليغ بالمحضر القضائي أو عن طريق رسالة مع الإشعار بالوصول، وهو بالتالي إعلام للموظف بأنه سوف تتخذ الإجراءات القانونية في حال بقاء الحال على ما هو عليه.

اشتراط الأجل بعد التذكير: جعل المشرع أجل شهرين كاملين من تاريخ التذكير بواجب التصريح بالطرق القانونية المتاحة، وهي كما بمثابة مهلة للموظف العمومي من أجل التصريح بامتلاكاته، ومع ذلك فإنه لا يعذر بجهل القانون.

إذاً وبعد توفر هاته الشروط ومضي شهرين يُعاقب الموظف العمومي على عدم التصريح بالامتلاكات.

وبمقارنة القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بالأمر رقم 97-04 المتعلق بالتصريح بالامتلاكات (الملغى) نجد أن هذا الأخير يعاقب الموظف العمومي لمجرد امتناعه عن تقديم اكتتاب التصريح بامتلاكاته، إما بإسقاط العضوية الانتخابية أو العزل من المهام، ولم يشترط العمد لتسليط العقوبة، إنما هو مهمة أساسية من مهام القاضي الجنائي.

وما يعاب على المادة 36 أنها لم تحدد متى يتم التذكير هل يتم ذلك في التصريح الأولي، أو التصريح التجديدي، أو النهائي، ولكن سكوت المشرع الجزائري يفهم منه أن التذكير يتم في جميع مراحل التصريح بالامتلاكات.

• **التصريح الكاذب للامتلاكات :**

في هذه الصورة يقوم الموظف بالتصريح بامتلاكاته ولكنه لا يكون صادقاً في ذلك، إذ يدلي بتصريح غير كامل أو غير صحيح أو خاطئ أو أدلى عمداً بملاحظات خاطئة أو خرق عمداً الالتزامات التي يفرضها عليه القانون. وهو ما نصت عليه أحكام المادة 36 من قانون 06-01.

حسب المادة أعلاه يقوم الموظف العمومي في هذه الصورة، باكتتاب التصريح بامتلاكاته ولكنه يدلي بتصريح غير كامل أو غير صحيح أو خاطئ، فماذا يقصد المشرع بالتصريح غير الصحيح و التصريح الخاطئ إذا لا يوجد فرق بينهما؟

لكن بالرجوع إلى بعض المادة باللغة الفرنسية فإن المادة 36 منه تنص على:

Est puni d'un emprisonnement de six (6) mois à cinq (5) ans et d'une amende de 50.000 DA » à 500.000 DA, tout agent public assujetti légalement, à une déclaration de patrimoine, qui deux (2) mois après un rappel par voie légale, sciemment, n'aura pas fait de déclaration de son patrimoine, ou aura fait une déclaration incomplète, inexacte ou fausse, ou formulé sciemment de fausses observations ou qui aura délibérément violé les obligations qui lui sont imposées par la loi ».

بالتالي يظهر جليا أن النص باللغة الفرنسية، جاء أكثر وضوحا من النص باللغة العربية إذ استعمل عبارة "inexacte" التي يقابلها بالعربية مصطلح غير صحيح، و عبارة "fausse" التي يقابلها بالعربية مصطلح خاطئ في حين أن عبارة "fausse" يقصد بها كذلك الشيء المزور كما يعد تصريحاً كاذباً، كل من أدلى عمداً بملاحظات خاطئة، أو خرق عمداً الالتزامات التي يفرضها القانون عليه والملاحظ أن هذه الصورة اقتضت شرط التعمد أيضاً.

وعند مقارنة القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بالأمر رقم 04-97 المتعلق بالتصريح بالامتلاكات (الملغى)، تجد أن هذا الأخير لم يشترط التعمد لتوقيع العقاب، بل بمجرد أن يكون التصريح غير صحيح حيث جاء فيه "كل التصريح بالامتلاكات غير صحيح. (بوزينة أمحمدي، 2022، صفحة 39_41)

2. الجزاءات المقررة على الإخلال بالتصريح بالامتلاكات:

رصد المشرع الجزائي عقوبات جزائية في حال إخلال الموظف العمومي بواجب التصريح بامتلاكاته من خلال أحكام القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، على خلاف ما كان مقرر سابقاً على ضوء الأمر 04-97 الذي كان يرتب عقوبات غير جزائية على الموظف الممتنع عن القيام بهذا الالتزام، كإسقاط العضوية والعزل من المهام.

تعددت العقوبات التي تطبق على الموظف المخالف بين عقوبات أصلية مرتبطة بظروف التشديد وأخرى مقترنة بظروف التخفيف، إلى جانب العقوبات التبعية. حيث يعاقب كل موظف عمومي خاضع لواجب التصريح بامتلاكاته أخل بهذا الالتزام بشكل كلي أو جزئي، بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات، وبغرامة من 50.00 دج إلى 500.00 دج³ متى توفرت أركان هذه الجريمة، وتشدّد هذه العقوبات بحيث تصل إلى الحبس من عشرة (10) إلى عشرين (20) سنة إذا كان مرتكب الجريمة قاضياً أو موظفاً يشغل وظيفة علياً في الدولة أو عضواً في الهيئة أو ضابطاً عمومياً أو عون شرطة قضائية أو ممن يمارس صلاحيات الشرطة القضائية أو موظف أمانة ضبط . يمكن إلى جانب ذلك اتخاذ تدابير تحفظية بإصدار أمر قضائي لتجميد عمليات مصرفية أو حجز ممتلكات المعني لمدة ثلاثة (3) أشهر بناء على تقرير السلطة العليا للشفافية، على أن يبلغ هذا الأمر. (لعجال، 2025، صفحة 108_109)

الآثار المترتبة على مخالفة أحكام التصريح بالامتلاكات أمام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته :

يمكن للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته عندما تلاحظ بنفسها أو بعد تبليغها أو إخطارها وقائع ذات وصف جزائي كحالة عدم التصريح بالامتلاكات بعد إعدار المعني أو في حالة التصريح بالكاذب بالامتلاكات، أن تخطر النائب العام المختص إقليمياً وتوافيه بجميع الوثائق والمعلومات ذات الصلة بموضوع الإخطار.

وفي حالة توافر عناصر جدية تؤكد وجود ثراء غير مبرر للمعني منعه من التصريح الكلي أو الجزئي بممتلكاته، يمكن للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أن تقدم لوكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي امحمد تقريراً بغرض استصدار تدابير تحفظية لتجميد عمليات مصرفية أو حجز ممتلكات لمدة ثلاثة أشهر عن طريق أمر قضائي يصدره رئيس ذات المحكمة.

على أن يبلغ الأمر التحفظي بمعرفة النيابة العامة وبكافة الوسائل القانونية إلى الجهات المكلفة بتنفيذه، ويكون هذا الأخير قابلاً للاعتراض أمام نفس الجهة التي أصدرته في أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه للمعني، ويكون الأمر المتضمن رفض الاعتراض قابلاً للاستئناف في أجل خمسة أيام من تبليغه، ويقرر رئيس المحكمة رفع التدابير التحفظية أو تمديد تلقائياً أو بناءً على طلب وكيل الجمهورية المختص.

في حالة انقضاء الدعوى العمومية بالتقادم أو بوفاء المتهم، يمكن لوكيل الجمهورية وبالنظر إلى ما هو متوفر لديه من عناصر أن يبلغ الوكيل القضائي للخزينة قصد طلب مصادرة الممتلكات المجمدة أو المحجوزة تحفظياً عن طريق دعوى مدنية مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.

هذا وتكون قرارات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته قابلة للطعن القضائي وفقاً للتشريع الساري المفعول. (خالدي، 2022، صفحة 169_170)

سادساً : التحول من التصريح الورقي إلى التصريح الإلكتروني

1. مراحل تطور نظام التصريح بالممتلكات (1997-2026)

مرّ نظام التصريح بالممتلكات في الجزائر بمسار تدريجي انتقل فيه من النمط الورقي التقليدي إلى "الرقمنة الكاملة" بحلول عام 2026، وذلك لتعزيز الشفافية وتفعيل آليات الرقابة الآلية على الذمم المالية للمسؤولين والموظفين.

مرحلة التأسيس (الأمر 04-97): التصريح الورقي

بدأ الواجب القانوني في عام 1997 بموجب الأمر رقم 04-97. (تياي و هنية احمد، 2021)

الآلية: كانت العملية ورقية بحتة وتقتصر على فئة ضيقة من الإطارات السامية.

الهدف: إرساء أول لبنة للإفصاح المالي، لكنها افتقرت لآليات المتابعة الرقمية أو التقاطع بين قواعد البيانات.

مرحلة الهيكلية القانونية (القانون 01-06):

شكل صدور القانون رقم 01-06 في عام 2006 طفرة تنظيمية:

* التوسيع: شمل التصريح طائفة واسعة من الموظفين والمنتخبين.

* النمذجة: صدر المرسوم الرئاسي رقم 414-06 الذي حدد "استثمارات ورقية موحدة".

- * التحدي: أدى تضخم حجم التصاريح الورقية إلى صعوبة في معالجتها والتأكد من صحتها يدوياً. (المرسوم الرئاسي 414-06 المحدد لنموذج التصريح بالملكيات والذي صدر تطبيقاً لنص المادة 05 من القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم).

مرحلة التحول الرقمي (2020-2024): استحداث المنصات

مع التعديل الدستوري لعام 2020 وإنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بدأ التوجه نحو التكنولوجيا:

* المنصة الرقمية: تم إعداد منصة إلكترونية خاصة لرقمنة البيانات لتسهيل المعالجة لأكثر من 100 ألف معني.

* التأطير القانوني: صدر المرسومان الرئاسيان رقم 215-24 و216-24 في عام 2024 لإدخال "التصريح الإلكتروني" حيز الخدمة رسمياً وتعديل النماذج السابقة لتتوافق مع المنصة الرقمية. (بودراهم، 2023)

مرحلة الرقمنة الشاملة والربط البيني (2025-2026)

تعتبر هذه المرحلة الفاصلة في تحويل التصريح إلى آلية رقابية ذكية:

* إلزامية التصريح الرقمي: أصبح اكتتاب التصريح بالملكيات يتم حصرياً عبر المنصة الرقمية التابعة للسلطة العليا.

* الربط المعلوماتي: بحلول عام 2026، تم تعزيز الربط البيني بين المنصة وقواعد بيانات مصالح الضرائب (نظام Jibayatic) والمديرية العامة للأموال الوطنية.

* المراقبة الآلية: لم يعد التصريح مجرد وثيقة مخزنة، بل أصبح قاعدة بيانات تُقارن آلياً مع السجلات العقارية والضريبية لكشف أي إثراء غير مشروع بشكل فوري.

مفهوم التصريح الإلكتروني بالملكيات

اتجهت الإدارة الحديثة نحو تبني التحول الرقمي كخيار استراتيجي يهدف إلى استبدال التعاملات الورقية التقليدية بأنظمة إلكترونية متطورة. وفي هذا السياق، استحدثت المشرع الجزائري نظام "التصريح الإلكتروني بالملكيات"؛ ليكون أداة فعالة لتعزيز قيم الشفافية والنزاهة في المشهد السياسي والاجتماعي. ولا تقتصر أهمية هذا النظام على حماية الأموال العمومية فحسب، بل تمتد لتشمل تمتين روابط الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية. وسنتناول هذا المفهوم من خلال استعراض تعريفه، ثم تسليط الضوء على أبرز الخصائص التي تميزه عن التصريح التقليدي

تعريف التصريح الإلكتروني بالملكيات: "لم يعرف المشرع الجزائري في التعديل الأخير التصريح الإلكتروني بالملكيات، إنما اكتفى بإقراره كإجراء جديد يعتمد عليه من أجل مكافحة الفساد المالي الذي يمكن تعريفه على أنه: التزام قانوني يصرح

بموجبه الموظف العمومي إلكترونياً عبر منصة رقمية خاصة بكل الأملاك العقارية والمنقولة التي يملكها داخل الوطن وخارجها بمجرد توليه منصبه وتتم المصادقة عليه إلكترونياً. " (بوعزيز، 2025)

خصائص التصريح الإلكتروني بالملكيات:

استعانت الدولة الجزائرية في منتصف السنة الماضية بالرقمنة للوقاية من الفساد ومكافحته، ولذلك وضعت إطاراً قانونياً لها من خلال إصدار مرسومين رئاسيين يقران بالتصريح الإلكتروني بالملكيات، أين يقوم المكلفين بالتصريح بكل ملكياتهم إلكترونياً، ولإتمام هذه الخطوة أنشأت منصة خاصة، من طرف السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تقوم بتلقي الملفات بكل شفافية وتصادق عليها بسرعة وتسلم المكلف نسخة إلكترونية منه.

1- التصريح الإلكتروني بالملكيات التزام مصدره القانون :

يستمد التصريح الإلكتروني بالملكيات مشروعيته من المنظومة التشريعية الجديدة الصادرة في يونيو (جوان) 2024، وتحديدًا بموجب المادة 3 مكرر من المرسوم الرئاسي رقم 24-215 والمادة 2 مكرر من المرسوم الرئاسي رقم 24-216. وقد أرسيت هذه النصوص القواعد الإجرائية التي تتيح للملزمين أداء هذا الواجب القانوني عبر الوسائط الرقمية (عن بُعد)، مع التقيد بالنماذج المعتمدة داخل المنصة الرقمية المخصصة والالتزام بالأجال الزمنية المحددة أمام السلطة المختصة.

2- التصريح الإلكتروني بالملكيات تصرف صادر عن أشخاص مكلفة قانوناً: استناداً إلى المادة 02 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ينسج نطاق الالتزام بالتصريح الإلكتروني ليشمل فئات محددة من الموظفين العموميين والقائمين بمهام في الدولة، وهم:

أ- الأشخاص التابعون للسلطة التشريعية والتنفيذية :

1. السلطة التنفيذية: يمتد الالتزام ليشمل هرم السلطة (رئيس الجمهورية، الوزير الأول، والوزراء)، حيث يفرض القانون عليهم الإفصاح الإلكتروني الشامل عن كافة ملكياتهم العقارية والمنقولة فور تولي مهامهم؛ وذلك لترسيخ مبدأ الشفافية السياسية وحماية الوظيفة العامة من تضارب المصالح.

2. السلطة التشريعية والمجالس المنتخبة: أدرج المشرع الجزائري ضمن دائرة الإلزام أعضاء البرلمان بغرفتيه (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني)، بالإضافة إلى المنتخبين على مستوى المجالس المحلية، لضمان أعلى مستويات النزاهة في العمل النيابي والتمثيلي.

ب- الأشخاص الذين يشغلون مناصب ووظائف عليا:

يفرض القانون على شاغلي المناصب والوظائف العليا بالالتزام بالتصريح الإلكتروني بملكياتهم. ونظراً لأن النص القانوني لم يحدد هذه المناصب بدقة، فإنه يُستند إلى الأمر رقم 06-03 المتعلق بالوظيفة العمومية، والذي عرّف المناصب العليا بأنها: "تلك المناصب النوعية ذات الطابع الهيكلي أو الوظيفي، والتي تهدف إلى ضمان تأطير الأنشطة الإدارية والتقنية داخل المؤسسات والإدارات العمومية".

أما **الوظائف العليا**، فيقصد بها ممارسة مسؤولية الدولة بشكل مباشر، وذلك بهدف المساهمة في تصور وإعداد وتنفيذ السياسة العمومية.

وبناءً على ذلك، تشمل قائمة الملزمين بالتصريح الإلكتروني في هذا الإطار كلاً من:

- رئيس المجلس الدستوري.
- رئيس مجلس المحاسبة.
- محافظ بنك الجزائر.
- السفراء والقناصل.
- الولاة، وغيرهم من المسؤولين في رتب مماثلة.

ج- الأعيان العموميون المحددون بموجب قائمة: أقرت المادة 06 من القانون رقم 06-01 إلزام مجموعة أخرى من الموظفين العموميين بالتصريح الإلكتروني بممتلكاتهم، وقد تم تحديد هؤلاء بموجب قرار وزاري. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الإجراء لا يشمل جميع الموظفين، بل يقتصر حصراً على من يشغلون مناصب ذات أهمية وحساسية بالغة.

د- الأشخاص التابعون للسلطة القضائية: يلتزم القضاة، أسوة بغيرهم من موظفي الدولة، بالتصريح الإلكتروني بممتلكاتهم. ويشمل هذا الالتزام:

- قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة التابعين للنظام القضائي والإداري.
- القضاة العاملين في الإدارة المركزية لوزارة العدل.
- القضاة في المصالح الإدارية للمحكمة العليا ومجلس الدولة.
- قضاة أمانة المجلس الأعلى للقضاء.

3- التصريح الإلكتروني بالممتلكات يتم عبر بوابة إلكترونية خاصة:

تجسيداً للتحول الرقمي في الإدارة العمومية، استحدث المشرع الجزائري المنصة الرقمية الخاصة بـ "التصريح الإلكتروني بالممتلكات"، وذلك بموجب الإطار القانوني والتنظيمي الذي أقره المرسومان الرئاسيان رقم 24-215 ورقم 24-216. وتتيح هذه الآلية التقنية للموظفين العموميين الخاضعين لهذا الإجراء القانوني إيداع تصريحاتهم المتعلقة بذمتهم المالية، والتي تشمل كافة الأصول العقارية والمنقولة. وتتم هذه العملية من خلال واجهة رقمية مخصصة تسمح للمكتتبين بتحميل النماذج المطلوبة، ورفع الملفات الإدارية بصيغة رقمية، مما يضمن دقة البيانات وسرعة معالجتها من قبل الجهات المختصة.

4- التصريح الإلكتروني بالممتلكات يتم أمام جهة خاصة:

أسند المشرع الجزائري صلاحية الإشراف على عملية التصريح بالممتلكات إلى هيئة دستورية متخصصة هي "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"، المستحدثة بموجب القانون رقم 22-08. وقد كرس هذا القانون في مادته الثانية الطبيعة القانونية لهذه السلطة بوصفها مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري. وتتعدد المهام المنوطة بها على الصعيدين الوطني والدولي، حيث تبرز كجهة مركزية لاستقبال التصريحات بالممتلكات وضمان معالجتها

والرقابة عليها وفقاً للمنظومة التشريعية سارية المفعول. كما تضطلع السلطة بمهام تقييمية دورية للأدوات القانونية والتدابير الإدارية المتعلقة بمكافحة الفساد لقياس مدى فعاليتها واقتراح سبل تطويرها. وعلاوة على ذلك، تتولى التنسيق والمتابعة الميدانية للأنشطة الرقابية بناءً على تقارير دورية مدعمة بالإحصائيات والتحليل الواردة من مختلف القطاعات، مع تحويلها صلاحية إجراء التحريات الإدارية والمالية اللازمة لتقصي حالات الإثراء غير المشروع لدى الموظفين العموميين الذين يعجزون عن تبرير الزيادات المعتبرة في ذممهم المالية. (بوعزيز، 2025)

5- التصريح الإلكتروني بالامتلاك يصادق عليه إلكترونياً: تكتسي عملية التصريح بالامتلاك صبغتها الرسمية من خلال آلية المصادقة الرقمية؛ فبمجرد استكمال المكتب لإجراءات التصريح عن بُعد، تتولى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مراجعة البيانات والتوقيع عليها إلكترونياً. وتتيح هذه المنظومة الرقمية للمصرح إمكانية استخراج نسخة مصادق عليها من تصريحه بمرونة عالية ووقت قياسي، مما يجسد كفاءة الإدارة الإلكترونية في تكريس مبادئ الشفافية والرقابة. (المادة 23 مكرر 1 من المرسوم الرئاسي رقم، 24_215)

المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاك

"أشارت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، في بداية الثلاثي الأول من سنة 2023، صراحةً إلى إطلاق منصة رقمية للتصريح بالامتلاك. تستهدف هذه المنصة الموظفين الذين يشغلون مناصب عليا في الدولة، وذلك لمعالجة ملفات أكثر من 100 ألف معني بالتصريح.

جاء هذا الإعلان في سياق مداخلتها بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، خلال الملتقى الوطني حول السبل القانونية لضمان الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته". (المصدر: جريدة المجاهد، 2023).

وقد نصت المادة 30 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على ما يلي:

"يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات، وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج، كل موظف عمومي خاضع قانوناً لواجب التصريح بامتلاكاته ولم يقم بذلك عمداً، بعد مضي شهرين (2) من تذكيره بالطرق القانونية، أو قام بتصريح غير كامل أو غير صحيح أو خاطئ، أو أدلى عمداً بملاحظات خاطئة، أو خرق عمداً الالتزامات التي يفرضها عليه القانون". (زازة، 2025، صفحة 467)

ثالثاً: مزايا التصريح الإلكتروني مقارنة بالورقي

تعد عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية فرضتها متطلبات العصرية في هيئات الدولة؛ حيث سعت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته إلى تطوير آليات أدائها عبر رقمنة عملية التصريح بالامتلاك، وهو ما أدى إلى تحقيق طفرة نوعية تتجلى مزاياها فيما يلي:

أولاً- سرعة التصريح الإلكتروني بالامتلاك:

تجاوزت الآلية الإلكترونية بطء الإجراءات الورقية المرتبطة بالدوام الرسمي، حيث أصبحت عملية التصريح تتم عبر أنظمة ذكية تعمل على مدار الساعة (24 ساعة/7 أيام) دون توقف. وتسمح هذه التقنية بمعالجة فورية للبيانات بفضل الربط البيئي المباشر مع مختلف الإدارات والمصالح ذات الصلة، مثل أملاك الدولة ومصالح السجل التجاري، مما يختصر الزمن الذي كان يُهدر سابقاً في المراسلات الورقية التقليدية.

ثانياً- سهولة التصريح الإلكتروني بالملكات:

أحدثت الرقمنة تيسيراً كبيراً للمكلفين بالتصريح من خلال إعفائهم من عناء التنقل الجسدي إلى مقر السلطة أو استهلاك الوقت في الازدحام المروري وقطع المسافات الطويلة. فبإمكان المكلف الآن إتمام الإجراء من موقعه عبر الاتصال بشبكة الإنترنت، وتحميل الاستمارة وملئها وإرفاق الوثائق اللازمة بنسخ إلكترونية بضغط زر واحدة، مما يوفر الجهد ويتيح للمكلف التفرغ لمهامه الوظيفية الأخرى.

ثالثاً- جودة التصريح الإلكتروني بالملكات:

تتفوق الصيغة الرقمية على الورقية في قدرتها العالية على صون محتوى الملفات من التلف المادي، أو الضياع، أو التآكل نتيجة العوامل الطبيعية داخل المكاتب ومخازن الأرشيف. كما تضمن هذه الآلية التخلص من التعقيدات البيروقراطية التي كانت تسم المعالجة اليدوية، مما يرفع من كفاءة الأداء الإداري ويسمح بمعالجة وتصنيف الملفات في وقت قياسي وبدقة متناهية.

رابعاً- حماية التصريح الإلكتروني للمعلومات المصرح بها:

توفر المنصات الإلكترونية حماية أمنية متقدمة تفوق بكثير طرق الحفظ التقليدية؛ حيث تعتمد على أنظمة تشفير تمنع الاختراق، أو التلاعب، أو الاطلاع غير المصرح به، مما يضمن سرية البيانات الشخصية للمصرحين ويحميهم من الشبهات أو الاتهامات الكيدية. وقد عزز المشرع هذه الحماية بفرض عقوبات جزائية صارمة على كل من يحاول الولوج إلى هذه البيانات أو تغييرها أو نشرها بطرق غير مشروعة، وهو ما يوفر بيئة آمنة تضمن حقوق المكلفين.

خامساً- تخفيف الأعباء المالية:

يساهم التصريح الإلكتروني في خفض النفقات العامة بشكل ملحوظ مقارنة بالنظام الورقي؛ حيث تم الاستغناء عن استهلاك كميات ضخمة من الورق والمطبوعات التي كانت تكلف ميزانية الدولة مبالغ معتبرة. كما أدت الرقمنة إلى توفير مساحات التخزين الواسعة والخزائن التي كان يتطلبها الأرشيف الورقي، مما سمح بإحصاء المكلفين وضبط بياناتهم بدقة عالية وبأقل التكاليف المادية واللوجستية الممكنة. (بوعزيز، 2025)

دور التصريح الإلكتروني بالملكات في تعزيز النزاهة

يُمثل التصريح الرقمي بالملكات في التشريع الجزائري، والمؤطر بالمرسومين الرئاسيين رقم 24-215 و 24-216، نقلة نوعية في الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد. وتعتمد هذه الآلية على منصة إلكترونية متخصصة تُديرها السلطة العليا

لشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تهدف إلى رقمنة عملية الإفصاح عن الذمة المالية للموظفين العموميين الخاضعين لهذا الإلزام. وتتجلى القوة القانونية والتقنية لهذا النظام في قدرته على تحويل عملية الرقابة من نظام ورقي بيروقراطي إلى نظام رقمي لحظي يقلص التدخل البشري، مما يساهم مباشرة في تعزيز النزاهة المؤسسية وتفعيل الرقابة الآلية.

أولاً: تعزيز الشفافية وسهولة التحقق من البيانات

- تستند فعالية التصريح الرقمي إلى إنشاء قاعدة بيانات مركزية مؤمنة تتيح "الموثوقية اللحظية" للمعلومات المصرح بها.
- **الربط البيني للمعلومات :** تحتوي المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات على بوابة خاصة بالهيئات الرقابية، تم تطويرها خصيصاً للتنسيق وتبادل المعلومات مع الهيئات الرقابية، كما تعمل المديرية على إنشاء روابط بينية مع مختلف المصالح والمؤسسات ذات الصلة خاصة فيما يتعلق بعملية معالجة التصريحات بالامتلاكات
- **الدقة والحد من التزوير:** يقلل هذا الترابط من فرص إخفاء الممتلكات أو تقديم بيانات كاذبة، حيث يتم تتبع التطور في الذمة المالية منذ لحظة تولي المهام إلى غاية إنهائها، مما يسهل عملية المقارنة والتحليل الدوري. (بوعزيز، 2025)

ثانياً: سرعة المعالجة والكشف المبكر عن تضارب المصالح والإثراء غير المشروع

تتجاوز المنصة الرقمية دورها كمخزن للبيانات لتصبح "أداة تحليلية" استباقية: **المعالجة الإلكترونية الفورية:** تتيح الخوارزميات البرمجية معالجة آلاف التصريحات في فترات زمنية قياسية، مع إصدار شهادات إيداع إلكترونية فورية.

تفعيل الرقابة الاستباقية: تساهم الرقمنة في رصد أي "زيادة غير مبررة" في الثروة لا تتناسب مع المداخل المشروعة للموظف، مما يسمح بالكشف المبكر عن شبهات الإثراء غير المشروع وتحديد حالات تضارب المصالح قبل تحولها إلى جرائم فساد مكتملة الأركان. (Semaan)

ثالثاً: دعم أجهزة الرقابة والتحقيق بالبيانات الرقمية

يعمل التصريح الرقمي كرافد أساسي لدعم العمل الرقابي والقضائي: **تحويل البيانات إلى أدلة:** توفر المنصة تقارير إحصائية وتحليلية منظمة تساعد السلطة العليا والقضاء في استخراج المؤشرات الرقمية حول أنماط الفساد المحتملة.

التوفيق بين السرية والمتابعة: يضمن النظام حماية البيانات الشخصية عبر بروتوكولات تشفير معقدة ووصول محدود ، مع الحفاظ على حق الجهات القضائية في الولوج إليها عند الضرورة القانونية، مما يوازن بين الحق في الخصوصية ومبدأ المساءلة.

رابعاً: التحديات التي تواجه التصريح الإلكتروني

على الرغم من المزايا المحققة، يواجه تطبيق هذا النظام جملة من العوائق التي تستلزم المعالجة: **التحديات التقنية والقانونية:**

- تفاوت جودة البنية التحتية الرقمية بين المناطق، مما قد يؤدي إلى صعوبات تقنية في الولوج للمنصة في بعض البلديات أو المصالح النائية.
- الحاجة إلى ضبط الصياغات القانونية المتعلقة بالجزاءات الإدارية والجنائية المترتبة على الأخطاء التقنية غير العمدية أثناء التصريح، لضمان عدم الخلط بين الخطأ المادي والقصد الجرمي.

التحديات البشرية والسلوكية:

- أمن المعلومات: سيادة ثقافة التخوف من اختراق البيانات الشخصية، مما يتطلب تعزيز تدابير الأمن السيبراني لبناء الثقة في النظام الرقمي.
- الفجوة الرقمية: صعوبة تعامل بعض الفئات (خاصة الكوادر الأكبر سناً) مع الواجهات البرمجية، مما يستلزم تبسيط المنصة وتوفير "أدلة استخدام" تفاعلية
- نقص المهارات الرقمية: الحاجة الملحة لبرامج تدريبية تخصصية للموظفين العموميين المكلفين بالمتابعة، لضمان كفاءة الإدارة الرقمية لملفات التصريح بالامتلاكات. (بوزينة أمحمدي، 2022)

4.2. التجارب الدولية المقارنة في التصريح الرقمي بالامتلاكات:

يُعدّ التصريح الرقمي بالامتلاكات أحد أبرز أدوات الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في العصر الحديث، إذ يُوفّر آليات شفافة وقابلة للتحقق لرصد الذمة المالية للموظفين العموميين ومنتخبهم. ومع تسارع وتيرة التحول الرقمي عالمياً، تسعى الدول إلى استبدال المنظومات الورقية التقليدية بأنظمة إلكترونية متكاملة تُتيح الكفاءة والشمولية والحماية من التلاعب. تتناول هذه الدراسة تجارب أربع دول رائدة على المستوى الدولي، هي: سنغافورة، وإستونيا، ورواندا، وتونس، وتستخلص من مساراتها جملةً من الدروس العملية القابلة للتطبيق في السياق الجزائري، بهدف تعزيز منظومة النزاهة وتعميق ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

. أولاً: تجربة سنغافورة :

هيئة CPIB ونظام التصريح الإلكتروني :

1.1 نبذة عن الهيئة والسياس العام

تُعدّ هيئة التحقيق في ممارسات الفساد (Corrupt Practices Investigation Bureau — CPIB) إحدى أعرق الوكالات المكافحة للفساد في العالم. أُسِّست في سبتمبر 1952 على يد الإدارة الاستعمارية البريطانية لتحلّ محلّ فرع مكافحة الفساد ضمن شرطة سنغافورة، ثم تطوّرت لتصبح جهازاً مستقلاً تحت وصاية مكتب رئيس الوزراء. (Corrupt Practices

Investigation Bureau Our heritage, (n.d.))

البيان	التفاصيل
تاريخ التأسيس	سبتمبر 1952
الجهة المشرفة	مكتب رئيس الوزراء مباشرة (منذ 1968)
الصلاحيات	تحقيق، توقيف، اطلاع على الحسابات المصرفية

الترتيب CPI 2023	المرتبة الخامسة عالمياً، درجة 100/83
------------------	--------------------------------------

الجدول رقم 03: يمثل نبذة عن الهيئة المصدر (Corrupt Practices Investigation Bureau, 2024) :

2.1. مؤشر مدركات الفساد 2023 — سنغافورة

وفق التقرير الرسمي الصادر عن هيئة CPIB بتاريخ 30 يناير 2024:

- حصلت سنغافورة على درجة 100/83 والمرتبة الخامسة عالمياً من بين 180 دولة
- تُعدّ الدولة الآسيوية الوحيدة المصنّفة ضمن أفضل 10 دول منذ 1995
- في مؤشر سيادة القانون لمنظمة Justice Project لعام 2023، جاءت ثالثة عالمياً في غياب الفساد والأولى آسيوياً
- في تقرير PERC لعام 2023، صُنِّفت الأقل فساداً في آسيا من بين 16 اقتصاداً

(Transparency International, 2024) ; (Corrupt Practices Investigation Bureau, 2024)

3.1. الإطار القانوني والمؤسسي

يقوم النظام القانوني لمكافحة الفساد في سنغافورة على:

- قانون الوقاية من الفساد (Prevention of Corruption Act — PCA) الصادر في 17 يونيو 1960، الذي يمنح CPIB صلاحيات واسعة للتحقيق والتوقيف والاطلاع على الحسابات المالية
- قانون الفساد والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال (CDSA) الذي يُجيز مصادرة عائدات الفساد .
- استقلالية CPIB مكفولة دستورياً، مع صلاحية الرئيس المنتخب لفتح أي تحقيق حتى بدون موافقة رئيس الوزراء. (National Library Board Singapore); (Corrupt Practices Investigation Bureau (CPIB), n.d)

منظومة التصريح الإلكتروني بالامتلاكات في سنغافورة

أولاً: مستويات التصريح:

تعتمد سنغافورة نموذجاً للتصريح بالامتلاكات يقوم على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول الوزراء وأصحاب المناصب السياسية :

تُلزم مدوّنة قواعد سلوك الوزراء كلّ وزير بتقديم تصريح بمصادر دخله وامتلاكاته والتزاماته المالية إلى رئيس الجمهورية عبر رئيس الوزراء، وذلك فور توليه منصبه (Public Service Division, 2024) .

المستوى الثاني — الموظفون المدنيون عبر منصة HRMS الإلكترونية:

يُلزم جميع موظفي الخدمة المدنية بالتصريح السنوي باهتماماتهم في الاستثمارات والعقارات لرئيس جهتهم، بما يشمل امتلاكات الزوج والأبناء المعالين، وذلك عبر المنصة الإلكترونية الموحدة لإدارة الموارد البشرية. (United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), n.d)

ما تتضمنه منصة HRMS تحديداً (موثّق من نفس المصدر):

-يُلزم جميع الموظفين بالإفصاح عن أي تضارب في المصالح، سواء أكان حقيقياً أم محتملاً، بين واجباتهم الرسمية ومصالحهم الخاصة.

-التصريح يشمل: الاستثمارات، العقارات، ممتلكات الزوج والأبناء المعالين
-يُمنع الموظفون من استلام أي هدايا مرتبطة بمنصبهم، وفي حال استلامها يجب التصريح بها فوراً عبر آلية التصريح العرضي (ad-hoc declaration) التي تُديرها الجهة الحكومية المعنية.
-الموظفون في بعض المناصب المحددة لا يُسمح لهم، لفترة زمنية محددة، بالانتقال للعمل في أي جهة كانت لهم معها تعاملات رسمية مباشرة وجوهرية.

المستوى الثالث — التصريح في المشتريات الحكومية:

يُلزَم جميع الموظفين المدنيين بالتصريح بأي تضارب في المصالح في أي مرحلة من مراحل عملية المشتريات الحكومية، مع تعيين موظف آخر بديل إذا تبيّن ضرورة ذلك، مع وجود فصل واضح في المهام لتجنب تضارب المصالح. (United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), n.d)

ثانياً: خصائص النموذج السنغافوري

ما يميّزه:

- طبيعة التصريح : داخلي وسري ولا يُنشر للعموم .
- الآلية الرقمية : يعتمد على نظام إدارة الموارد البشرية للخدمة العامة (HRMS) كنظام موحد للتصاريح (United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), n.d)
- الدورية : يُقدّم سنوياً وعند حدوث تغييرات جوهرية في الأصول .
- النطاق : يشمل الموظف العام وزوجه وأبنائه المعالين .
- الجزاء : يخضع المخالفون لإجراءات تأديبية ضمن نظام الخدمة المدنية .
- الشفافية للعموم : لا توجد شفافية علنية، إذ لا يتم نشر التصاريحات للجمهور.

(Public Service Division, 2024), (National Library Board Singapore), (n,d)

(United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), n.d)

ثانياً: تجربة رواندا — الإرادة السياسية والتحول الرقمي

نقطة الانطلاق: من المأساة إلى النموذج

شهدت رواندا عام 1994 إحدى أشد الكوارث الإنسانية في التاريخ الحديث. غير أن العقود التالية شهدت تحولاً استثنائياً جعلها من أبرز نماذج الحوكمة الرشيدة في أفريقيا، بفضل إرادة سياسية صارمة ورؤية تنموية طموحة تمتد حتى عام 2050. ترتيب رواندا في مؤشر مدركات الفساد 2023

وفق تقرير Transparency International الصادر في يناير 2024:

- حصلت رواندا على درجة 100/53 والمرتبة 49 عالمياً (تحسّن من المرتبة 54 في 2022)
- الرابعة في أفريقيا جنوب الصحراء، والأولى في شرق أفريقيا
- المسيرة التصاعدية مستمرة: 51% (2022) ← 53% (2023) ← 57% (2024)

المصدر : (Transparency International Rwanda, 2024), (KT Press, 2024)

3.3 مؤسسة الإشراف على التصريح بالممتلكات

تتولى الإشراف على التصريح بالامتلاكات في رواندا مؤسسة Office of the Ombudsman (مكتب أمين المظالم)، وهي الجهة الرسمية المكلفة بتلقي التصريحات والتحقق منها ونشر نتائجها.

- يخضع التصريح للمسؤولين المنتخبين وكبار موظفي الدولة والقطاع الخاص المتعاقد مع الحكومة
- تتيح المنصة الرقمية التصريح عبر الإنترنت أو الهاتف الذكي أو الوسائل التكميلية في المناطق الريفية
- تُتاح نتائج التحقق للعموم عبر الموقع الرسمي لمكتب أمين المظالم

المصدر : (Office of the Ombudsman Rwanda, n,d) [/https://www.ombudsman.gov.rw](https://www.ombudsman.gov.rw)

المصدر: (Ministry of Finance and Economic Planning (MINECOFIN), Rwanda, 2020)

<https://www.minecofin.gov.rw/vision-2050>

ثالثاً : تجربة تونس INLUCC ومسيرة التصريح الإلكتروني:

السياق المؤسسي والإطار القانوني

في نوفمبر 2011، أسست تونس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (Instance Nationale de Lutte Contre la Corruption — INLUCC) كجهاز انتقالي، ثم أرسيت في دستور 2014. في عام 2018، أصدر البرلمان قانون التصريح بالامتلاكات الذي يلزم 35 فئة من المسؤولين بالتصريح . (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), N.D) و (Open Government Partnership, N.D)

العنصر	التفاصيل
INLUCC تأسيس	نوفمبر (2011 مرسوم حكومي)
الإطار الدستوري	دستور 2014
قانون التصريح	قانون 2018 — يلزم 35 فئة من المسؤولين
INLUCC وضع الراهن	أغلقت في أغسطس 2021 بموجب قرار رئاسي
CPI ترتيب 2023	المرتبة 87 عالمياً، درجة 100/40

الجدول رقم 04 : يمثل السياق المؤسسي و الإطار القانوني

المصدر: (GlobalSecurity.org, n,d)

<https://www.globalsecurity.org/military/world/tunisia/corruption.htm>

المصدر : (Transparency International, 2023)

<https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/tun>

4.2 واقع الامتثال — الأرقام الرسمية

في نهاية 2018، لم تتلقَّ INLUCC سوى ثلث التصريحات المتوقعة (أي الامتثال دون 33%)

أشار رئيس INLUCC شوقي الطيب عام 2019 إلى أن معالجة قضايا الفساد تستغرق 7 إلى 10 سنوات في المنظومة القضائية في 2022 استلمت اللجنة المالية للتحليل نحو 530 تقريراً عن معاملات مشبوهة مرتبطة بالفساد .

(GlobalSecurity.org, n,d) و (Council of Europe, 2019)

4.3 الوضع الراهن لـ INLUCC

في أغسطس 2021، أُغلقت مقرات INLUCC بقرار رئاسي في إطار تركيز السلطة لم يُصرَّح لمسؤولي الحكومة المعيّنين في 2023 بممتلكاتهم نظراً لغياب الجهة المتلقية تواصل منظمات المجتمع المدني مطالبتها بإعادة إنشاء هيئة مستقلة للحكمة ومكافحة الفساد

[المصدر: https://www.transparency.org/en/projects/enforcement-of-african-commitments-against-corruption/data/tea-cac-tunisia?utm_source=chatgpt.com](https://www.transparency.org/en/projects/enforcement-of-african-commitments-against-corruption/data/tea-cac-tunisia?utm_source=chatgpt.com)

خامساً: جدول المقارنة المُصحَّح بالأرقام الرسمية

الجزائر	تونس	رواندا	سنغافورة	المعيار
107 عالمياً (تقريباً)	87 عالمياً	49 عالمياً	5 عالمياً	ترتيب CPI 2023
100/36	100/40	100/53	100/83	درجة CPI 2023
جزئي	قانون 2018 (معطل)	إلزامي وشامل	PCA 1960	الإطار القانوني
ONPLCF	INLUCC (مغلقة)	Office of Ombudsman	CPIB / رئيس الوزراء	الجهة المشرفة
في التطوير	ناشئة (معطلة)	منصة إلكترونية	متطورة	المنصة الرقمية
غير محددة	أقل من 33% (2018)	متنامية	مرتفعة (غير محددة رسمياً)	نسبة الامتثال

الجدول رقم 05: يمثل المقارنة المصحح بالأرقام الأساسية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدة مصادر:

1) Transparency International – Corruption Perceptions Index 2023

<https://www.transparency.org/en/cpi/2023>

2) OECD – Anti-corruption and Integrity Outlook 2024 (Estonia)

https://www.oecd.org/en/publications/anti-corruption-and-integrity-outlook-2024-country-notes_684a5510-en/estonia_a1df0c2f-en.html

3) Transparency International – Rwanda CPI 2023

<https://www.transparency.org/en/countries/rwanda>

4) GlobalSecurity.org – Tunisia government / anti-corruption overview

<https://www.globalsecurity.org/military/world/africa/tn-government.htm>

5) TheGlobalEconomy.com – Algeria Transparency/Corruption Data

https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/transparency_corruption/

5.2. الدروس المستفادة للجزائر الدروس المشتركة الموثقة

تكشف المقارنة الموضوعية بين التجارب الثلاث عن مبادئ موثقة تُسهم في نجاح أنظمة التصريح:

- الإرادة السياسية الحقيقية: أثبتت رواندا أن التحول الرقمي ليس ترفاً بل قرار سياسي راسخ يبدأ من القمة
- الاستقلالية المؤسسية: سنغافورة نموذج لاستقلالية CPIB عن التدخل السياسي وفق النص الدستوري
- خطر توقف الإصلاح: تونس نموذج سلبي يُبين أن إغلاق الهيئة المستقلة يُفرغ كل المنظومة من مضمونها

التوصيات بناءً على الدروس المستفادة

أولاً: تعزيز الاستقلالية المؤسسية

- منح الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLCF) ضمانات دستورية للاستقلالية على غرار CPIB
- تفعيل آليات حماية المبلغين عن المخالفات مع سند قانوني واضح

ثانياً: الاستثمار في البنية التقنية المتكاملة

- إنشاء منصة وطنية موحدة للتصريح الرقمي تربط السجل العقاري ونظام إدارة الضرائب (DGI)

ثالثاً: التدرج في التطبيق

- المرحلة الأولى (0-12 شهراً): تطوير المنصة وتدريب الكوادر وإطلاق النسخة التجريبية
- المرحلة الثانية (12-24 شهراً): التطبيق الإلزامي على كبار المسؤولين والمنتخبين
- المرحلة الثالثة (24-48 شهراً): توسيع النطاق ليشمل جميع الفئات الخاضعة للتصريح

الفصل الثاني: الإطار المنهجي والتنظيمي

تمهيد:

إنَّ عرض الجانب النظري لبحثنا، ننتقل إلى المرحلة الموالية، التي تتمثل في وصف المسار المنهجي المتَّبَع بصورة معمَّقة، بغية إيصال دراستنا إلى غايتها المنشودة. وعليه، يُقسَّم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين: يُخصَّص الأول للمنهجية المعتمدة في إجراء الدراسة، بما تشمله من أدوات مستخدمة وأساليب لجمع البيانات وتحليلها؛ أما المبحث الثاني، فيُفرد لتقديم المؤسسة المُستضيفَة السلطة العليا للشفافية الوقاية من الفساد ومكافحته، الهيئة الرقابية المستقلة المكلفة بتعزيز مبادئ النزاهة والحوكمة الرشيدة في الجزائر، وذلك من خلال إبراز صلاحياتها ومهامها الرئيسية، وهيكلها التنظيمي، فضلاً عن استعراض دورها في منظومة مكافحة الفساد الوطنية.

المبحث الأول: المقاربة المنهجية وطرق جمع البيانات

تُعتبر الدراسة المنهجية بشكل عام تحليلاً للاستخدام السليم للطرق والتقنيات المستمدة من منهج علمي. ولا يكفي معرفتها فقط، بل يجب أيضاً أن يكون الباحث قادراً على تطبيقها بدقة، أي أن يُعَدِّلها بصفة دقيقة مع كل من طبيعة الدراسة المنظمة والأهداف المنشودة (Bendarkawi, 2022) في هذا القسم، سنقوم إذًا بعرض وتقديم المبررات لمقاربتنا المنهجية، مع عرض الطرق المستعملة لجمع البيانات ثم الطرق المعتمدة في التحليل من أجل تحقيق هدف بحثنا.

1.1 التموضع الإبستمولوجي (Positionnement Épistémologique)

يُعدُّ التموضع الإبستمولوجي خطوةً جوهرية في كل بحث علمي رصين، إذ يُحدد الإطار الفلسفي الذي يستند إليه الباحث في تصوره للواقع وطبيعة المعرفة وأساليب إنتاجها. ففي ميدان علوم التسيير، تتعدد البراديجمات البحثية وتتنوع، كل منها يحمل منطلقات فلسفية ومعرفية متميزة تُشكِّل مجمل الخيارات المنهجية للباحث (Guelmami, 2021)

ومن بين هذه البراديجمات الكبرى التي يستند إليها الباحثون في العلوم الاجتماعية وعلوم التسيير: **الوضعية (Positivism)**، وما بعد **الوضعية (Post-positivism)**، و**البنائية (Constructivism)**، و**التأويلية (Interprétativisme)**. (Creswell, 2018)

فالظاهرة التي تتناولها هذه الدراسة تنطوي في جوهرها على عملية إعادة بناء مؤسسي واجتماعي لطبيعة العلاقة بين المسؤول العام والرقابة. ذلك أن اعتماد منصة رقمية لاستقبال التصريحات بالامتلاكات لا يُغيِّر الإجراء التقني وحسب، بل يُعيد بناء ثقافة النزاهة داخل الهيئة، ويُرسِّخ معايير سلوكية جديدة، ويُنتج أنماطاً مغايرة من التفاعل بين الفاعلين المؤسسيين (Crotty, 1998)

إن البراديجم البنائي يمنحنا الأدوات المفاهيمية اللازمة لاستكشاف كيف يُشارك موظفو السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في بناء معنى الرقمنة وأثرها، وكيف تُسهم تجاربهم المتركمة وتصوراتهم المشتركة في تشكيل واقع النزاهة المؤسسية داخل الهيئة، مع مراعاة السياق الخاص بها والمعاني التي يُسبغها الفاعلون الميدانيون على ممارساتهم اليومية. (Berger & Luckmann, T, 1966) (Creswell, 2018)

2.1 مقاربة البحث (Approche de Recherche):

تقوم مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وعلوم التسيير عموماً على مقاربتين أساسيتين: **المقاربة الاستنباطية (Approche Dédutive)**، وتعني الانتقال من العام إلى الخاص، أي من النظرية إلى الميدان؛ و**المقاربة الاستقرائية (Approche Inductive)**، وتعني الانتقال من الخاص إلى العام، أي من المعطيات الميدانية نحو بناء المعرفة النظرية.

ويتوقف الاختيار بين إحداهما على طبيعة الإشكالية المطروحة وأهداف البحث ومدى توفر أطر نظرية جاهزة تُغطي الظاهرة المدروسة (Saunders, Lewis, & Thornhill, A, 2019).

انطلاقاً من هدفنا في استكشاف تصورات موظفي السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وممارساتهم الميدانية المتعلقة بنظام التصريح الرقمي بالامتلاكات، دون الاستناد إلى أطر نظرية مُقَيَّدة مفروضة سلفاً، نعتمد في هذه الدراسة المقاربة الاستقرائية (Démarche Inductive) وتجد هذه المقاربة سندها في النظرية المتصاعدة (Grounded Theory) التي يدعمها (Glaser & Strauss, A. L., 1967)، والتي تُقرّر أن المعرفة العلمية تُبنى تصاعدياً من المعطيات الميدانية لا تنزيراً من نظريات جاهزة.

وتستمد هذه المقاربة ملاءمتها من ثلاثة مبررات جوهرية: أولها أن موضوع الرقمنة في خدمة مكافحة الفساد حديث الظهور في السياق الجزائري ولم تتأسس له بعد نظريات تفسيرية ناضجة؛ وثانيها أن فهم أثر التصريح الرقمي على ثقافة النزاهة يستلزم الانطلاق من التجارب الحية للموظفين لا من افتراضات قبلية؛ وثالثها أن الخصوصية المؤسسية للهيئة لا تكشف حقيقتها إلا من خلال معرفة مستخلصة من هذا الواقع بعينه (Creswell, 2018).

3.1 المقاربة المنهجية (Approche méthodologique) :

تُعرّف المنهجية بأنها مجموعة الطرق والمبادئ التي تسمح بإتمام عملية محددة (Abousaid, 2023). وفي هذا الإطار، تبرز مقاربتان رئيسيتان:

المنهج الكمي: يُعتمد المنهج الكمي على جمع وتحليل بيانات عددية منظمة من أجل قياس المتغيرات واختبار الفرضيات المسبقة وتحديد العلاقات الإحصائية. ووفقاً لـ (Saunders, Lewis, & Thornhill, A, 2019)، فإنه يرمي إلى إنتاج نتائج موضوعية وقابلة للتكرار وقابلة للعموم على السكان المستهدفين.

المنهج النوعي: يهدف هذا المنهج إلى تحليل بيانات غير عددية (مثل المقابلات والملاحظات والوثائق) من أجل فهم الظواهر المعقدة والإدراكات الذاتية والديناميكيات الاجتماعية داخل سياق محدد. وكما يشير (Creswell, 2018)، فإن هذه المقاربة تستكشف المعاني التي ينسبها الأفراد إلى تجاربهم في بيئات معينة.

يجد اختيار المقاربة النوعية في إطار دراستنا مشروعته في جملة من الاعتبارات الموضوعية والمنهجية المتشابهة.

فمن ناحية السياق، يتميز السياق الجزائري في مجال الرقمنة الإدارية ومكافحة الفساد بحدائث المنظومة القانونية والمؤسسية المتعلقة بالتصريح الرقمي بالامتلاكات، وبشّح الدراسات التطبيقية الميدانية التي تناولت هذه المنظومة بالتحليل والتقييم، فضلاً عن محدودية البيانات المتاحة حول أثرها الفعلي على مستوى النزاهة المؤسسية. وهو ما يجعل تطبيق منهجية كمية صارمة أمراً عسيراً، بل وقد يُفضي إلى نتائج منقوصة لا تعكس حقيقة الظاهرة في تعقيدها؛ (Eccles & George, J. , 2013) (John W. & Poth, C. N. , 2016)

علاوة على ذلك، تنتهج دراستنا منطق التحليل الوصفي المرتكز على حالة مؤسسية واحدة، وهي السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وهو توجه يتوافق مع المنهج المعتمد في الدراسات المُعمّقة للحالة الواحدة وفق ما اعتمده (Stake, 1995) (Yin, 2014) وتُشكل هذه الهيئة بخصائصها القانونية والتنظيمية والوظيفية سياقاً مؤسسياً فريداً يستوجب دراسة مُعمّقة تستوعب ديناميكياته الداخلية الخاصة بدلاً من الاكتفاء بمؤشرات عامة قابلة للتعميم. وتسعى المقاربة النوعية بالأخص إلى فهم الديناميكيات الداخلية المتعلقة بتبني نظام التصريح الرقمي بالامتلاكات وأثره على ثقافة النزاهة والممارسات

الرقابية داخل الهيئة، من خلال الاقتراب من وجهات نظر الفاعلين الميدانيين وتحليل خطاباتهم وتجاربهم. وهو بُعد لا يمكن بلوغه بالقياسات الكمية وحدها.

وخلاصة القول، تبدو المقاربة النوعية المعتمدة الأكثر ملاءمة لاستكشاف ظاهرة معقدة كدور الرقمنة في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، في بيئة مؤسسية تتسم بحدائث المرجعيات وشُح المصادر المتاحة وتعقيد العوامل المتداخلة

(Michael, 2015) (John W. C. & Poth, C. N, 2016)

4.1. أساليب جمع البيانات (Méthodes de Collecte de Données) :
من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، استندنا إلى تنوع أساليب جمع البيانات (Triangulation des Méthodes)، وهو توجه منهجي يُعزز مصداقية النتائج وعمقها بالجمع بين مصادر متعددة ومتكاملة. وقد اعتمدنا في هذا الإطار على ثلاثة أساليب رئيسية: التحليل الوثائقي، والمقابلات النصف موجهة، والملاحظة الميدانية.

1.4.1 التحليل الوثائقي (Analyse Documentaire) :

التحليل الوثائقي أسلوب بحثي نوعي يقوم على فحص الوثائق المكتوبة فحصاً دقيقاً ومنهجياً — كالكتب والتقارير والنصوص القانونية والمراسيم التنفيذية والمقالات العلمية — بهدف استخلاص بيانات ذات صلة بموضوع الدراسة. ويُعدّ هذا الأسلوب ركيزة أساسية في دراسات الحالة والتحليلات المقارنة على حدّ سواء (Kempf, Watkins, & Arlo, E, 2000).

وفي إطار دراستنا، أتاحت لنا السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته الاطلاع على جملة من الوثائق المرجعية الضرورية لإنجاز هذا العمل البحثي، ويُجملها الجدول التالي:

طبيعة الوثيقة	المحتوى والأهمية في الدراسة
الهيكل التنظيمي للسلطة	يُتيح استيعاب التوزيع الوظيفي والهرمي للمديرية، ولا سيما المديرية ذات الصلة المباشرة بنظام التصريح الرقمي بالامتلاكات
النصوص القانونية والتنظيمية	قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والمراسيم التطبيقية المنظمة لواجب التصريح بالامتلاكات وآليات تطبيقه
التقارير السنوية للسلطة	توفر بيانات كمية ونوعية حول حجم التصريحات المستقبلية ومدى الامتثال وتطور المنظومة عبر الزمن
الدليل الإجرائي لمنصة التصريح الرقمي	يكشف عن البنية التقنية للمنصة ومساراتها الإجرائية وشروط الاستخدام
وثائق التوعية والتحسيس	تعكس الجهود التثقيفية للهيئة في ترسيخ ثقافة النزاهة وتعزيز الامتثال

الجدول رقم 06: يمثل الوثائق المرجعية لإنجاز بحثنا

المصدر: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

وقد أدى التحليل الوثائقي وظيفته مزدوجة في بحثنا: وظيفة تأسيسية إذ أتاح بناء فهم أولي للإطار القانوني والمؤسسي لنظام التصريح الرقمي بالملكيات قبل النزول إلى الميدان؛ ووظيفة تكميلية إذ مكّن من صياغة محاور دليل المقابلة بصورة أكثر دقة وانسجاماً مع الواقع المؤسسي للهيئة، كما أسهم في إثراء عملية تحليل بيانات المقابلات ودعم نتائجها.

2.4.1. المقابلة (L'Entretien) :

تنوّع المقابلات في البحوث النوعية على ثلاثة أنماط رئيسية: المقابلة غير الموجهة (Non-Directive)، والمقابلة الموجهة (Directive)، والمقابلة النصف موجهة (Semi-Directive). (Thiéart, 2014).

وقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على المقابلة النصف موجهة، لما تجمعها من دليل مُنظّم حول محاور موضوعية كبرى من جهة، ومرونة التكيف مع ردود المبحوث وانفتاحه من جهة أخرى.

وتعرّف المقابلة النصف موجهة وفق (Kvale, 1996) بأنها أسلوب استقصائي يستند فيه الباحث إلى دليل مقابلة مهيكّل حول أسئلة موضوعية مُعدّة مسبقاً، مع إتاحة المرونة في ترتيبها أو إعادة صياغتها بحسب ردود المبحوث. ويرى الباحث ذاته أن هذا النوع من المقابلات يجمع بين الصرامة المنهجية والمرونة الديناميكية، إذ يُتيح للمبحوث التعبير بحرية نسبية، في حين يضمن إبقاء التبادل منصّباً على أهداف البحث ومحاوره.

وبهدف استجلاء تصورات الفاعلين الداخليين حول دور الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد، وفهم الكيفية التي يُدركون بها أثر نظام التصريح الرقمي بالملكيات على ممارساتهم المهنية ومستوى الشفافية داخل الهيئة، أجرينا مقابلات نصف موجهة مع عدد من الإطارات والموظفين المرتبطة مهامهم مباشرة بهذه المنظومة الرقمية، موزعين على مديريات متعددة، وذلك على أساس دليل مهيكّل يضمن تناسق التبادلات وتربطها مع إشكالية الدراسة.

أ. إعداد دليل المقابلة

بُنِيَ دليل المقابلة وفق منطق القمع (Logique en Entonnoir)، بالانتقال التدريجي من الأسئلة ذات الطابع العام نحو المسائل الأكثر تخصصاً وعمقاً. وقد تمحور حول ثلاثة محاور رئيسية متكاملة:

- **المحور الأول:** واقع نظام التصريح الرقمي بالملكيات وآليات اشتغاله داخل الهيئة.
 - **المحور الثاني:** أثر الرقمنة على مستوى الشفافية والنزاهة المؤسسية وتقليص مخاطر الفساد.
 - **المحور الثالث:** التحديات التقنية والتنظيمية والبشرية التي تواجه تطبيق هذه المنظومة الرقمية.
- وقد صيغت الأسئلة بأسلوب مفتوح وغير إيحائي، يدعو المبحوث إلى الوصف والتفسير وإبداء الرأي، مع الحرص على تجنّب كل سؤال يتضمّن توجيهاً ضمناً للإجابة.

ب. تنفيذ المقابلات وخصائص العينة

جرى اختيار المبحوثين وفق أسلوب العينة القصدية (Échantillonnage Raisonné)، استناداً إلى معيارين أساسيين: الارتباط الوظيفي المباشر بنظام التصريح الرقمي بالملكيات، والتنوع في التخصصات لضمان تعددية وجهات النظر وثراء البيانات. ويُجمل الجدول التالي خصائص المبحوثين:

ب. المستجوبون:

يعرض الجدول أدناه الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، إلى جانب مناصبهم ومدة مقابلاتهم :

المستجوب	الوظيفة	المدة	سنوات الخبرة
I1	المسؤولة عن المنصة الرقمية للتصريح بالملكيات	1h30	15 سنة
I2	مكلفة بالمنصة الرقمية على مستوى مديرية التسيير ومعالجة الملكيات والتصريحات	2h	5 سنوات
I3	متصرف مكلف بتسيير القوائم الإسمية للمناصب العليا والأعوان العموميين	1h	10 سنوات
I4	متصرف مكلف بتسيير القوائم الإسمية الخاصة بالوظائف العليا	1h45mi	10 سنوات
I5	مهندس دولة في الإحصاء مكلف بتسيير القوائم الإسمية الخاصة بالمنتخبين المحليين	1h10min	13 سنة
I6	مهندس دولة في الإعلام الآلي	1h	5 سنوات

الجدول رقم 07: يمثل الأشخاص الذين تم إجراء معهم المقابلات

المصدر: من اعدادنا نحن الطالبتين

5.1 أدوات جمع البيانات (Les outils de collecte de données) :

تمت في إطار هذه الدراسة عملية جمع البيانات على أساس دمج مجموعة من الطرق والأدوات المناسبة لأهداف البحث.

1.5.1 دليل المقابلة :

في إطار هذه الدراسة، قمنا بإعداد دليل مقابلة (انظر الملحق أ) من أجل ضمان حسن سير المقابلات النصف موجهة على نحو سليم. ويستند هذا الدليل إلى المنهجيات المعترف بها في الأدبيات العلمية (Bussi, 2022)

مُنظَّم بطريقة موضوعية، يضم هذا الدليل خمسة عشرة سؤالاً مفتوحاً، صيغت بشكل واضح لتشجيع المستجوبين على التعبير الحر والدقيق والمتدرج. وقد صُمِّم لضمان تماسك وملائمة البيانات المتحصل، ويتكوّن مما يلي:

- المقدمة الخاصة بالمقابلة: عرض سياق البحث، والأهداف، وضوابط السرية والخصوصية.

- المواضيع المتداولة: يتمحور الحوار حول أربعة محاور هي:

✓ **المحور الأول – الجاهزية التقنية والإجرائية للمنصة الرقمية:** يستكشف هذا المحور الدوافع الأساسية للانتقال من التصريح الورقي إلى الرقمي، والمعايير التقنية المعتمدة في بناء المنصة من حيث سهولة الاستخدام وأمن المعلومات، وآليات تسجيل المكلفين بالتصريح، وكيفية تفعيل مؤشر النزاهة رقمياً، فضلاً عن آليات الرقابة الآلية في مرحلة تعبئة البيانات. ويُنتج هذا المحور فهم البنية التقنية والإجرائية للمنصة وتقييم قدرتها على ضمان الاكتمال والدقة.

✓ **المحور الثاني – استشراف أثر الرقمنة في تعزيز النزاهة:** يتناول هذا المحور أبرز ثغرات نظام التصريح الورقي التي يتجاوزها التصريح الرقمي، ومدى المتوقع للتحويل الرقمي في رفع نسبة الامتثال، وكيفية إعادة تشكيل الرقابة من بشرية إلى

رقابة خوارزمية أكثر شمولاً، إضافة إلى مدى كفاية التصريح الرقمي وحده للحد من الفساد. يمنح هذا المحور رؤية استشرافية حول القيمة المضافة الفعلية للرقمنة في سياق مكافحة الفساد.

✓ **المحور الثالث – التحديات والربط البيئي والذكاء الاصطناعي:** يتناول هذا المحور أبرز التحديات البشرية المتعلقة بمقاومة التغيير، ومستوى التنسيق التقني للربط البيئي مع مصالح الضرائب وأمالك الدولة والبنوك، ودور الذكاء الاصطناعي مستقبلاً في الكشف عن مظاهر الإثراء غير المشروع، والضمانات القانونية والتقنية لحماية بيانات المصحّحين. يستجلي هذا المحور المعوقات الراهنة وآفاق التطوير المستقبلية.

✓ **المحور الرابع – الملاءمة مع النماذج الدولية والخصوصية الوطنية:** يستكشف هذا المحور مدى استنساخ التجارب الدولية في تصميم المنصة الجزائرية أو تطوير نموذج هجين خاص، ونقاط القوة التي يمتلكها النظام الجزائري مقارنةً بالنماذج الدولية، وسبل الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في الرقمنة لتجنّب الإخفاقات التقنية والإدارية. يُوفر هذا المحور منظوراً مقارناً يُثري التحليل ويُسهّم في تقييم مكانة النموذج الجزائري.

خاتمة المقابلة – شكر وتقدير: تُختتم كل مقابلة بتوجيه الشكر والتقدير للمبحوث على الوقت الذي أولاه والمعلومات القيمة التي شاركها، مع تذكيره بالطابع الأكاديمي للبحث لاستخدام البيانات والتزام السرية التامة في معالجتها وتحليلها.

وقد استُلهمت محاور الدليل وأسئلته من الأدبيات الأكاديمية المتخصصة في مجالي رقمنة الإدارة العامة ومكافحة الفساد، لا سيما أعمال (Bertot, 2010) التي تناولت دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وأعمال (Heald, 2006) المتعلقة بمفهوم الشفافية الحكومية وآلياتها، إضافة إلى الأطر الدولية التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) بشأن إلزامية التصريح بالامتلاكات ومعايير الإفصاح المؤسسي.

بلغت المدة المتوسطة لكل مقابلة ما بين 30 و60 دقيقة. ولضمان موثوقية البيانات المجمعة واستيفائها، جرى تسجيل جميع المقابلات بموافقة المبحوثين الصريحة ومُرفقةً بملاحظات مكتوبة؛ إذ يُتيح التسجيل إعادة نسخ الخطابات بأمانة وحرفية، في حين تُسهّم الملاحظات المكتوبة في رصد النقاط البارزة والعناصر غير اللفظية ذات الدلالة التي لا يُمكن استجلاؤها من التسجيل الصوتي وحده.

وقد جرى اختيار المبحوثين نظراً لموقعهم الاستراتيجي داخل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وارتباطهم المباشر بمنظومة التصريح الرقمي بالامتلاكات، سواء من حيث الجانب التقني — ممثلاً في خلية الرقمنة — أو القانوني — من خلال الخبراء القانونيين — أو الإداري التشغيلي — عبر إدارات مديرية التصريح بالامتلاكات ومديرية الوقاية والتوعية. وقد أتاح تنوع هذه الملفات المهنية تقاطع وجهات النظر واستيعاب ديناميكيات المنظومة الرقمية بشكل شامل ومتعمق، من مستوى اتخاذ القرار الاستراتيجي إلى المستوى الميداني التنفيذي، مما يُضفي على البيانات المجمعة ثراءً وعمقاً يخدمان أهداف الدراسة.

6.1. تحليل البيانات (Analyse des Données) :

في إطار دراستنا النوعية، يمكن توظيف منهجين رئيسيين لتحليل البيانات: التحليل الدلالي والتحليل الإحصائي. ونظراً لطبيعة البيانات المجمعة عبر المقابلات النصف موجهة — وهي بيانات خطابية ونوعية بامتياز — فقد آثرنا اعتماد المقاربة الدلالية القائمة على تحليل المحتوى، بوصفها الأنسب للإجابة على إشكالية الدراسة واستخلاص الدلالات العميقة من خطابات المبحوثين.

ويُعدّ تحليل المحتوى وفق (Bardin, 2007) منهجاً منظماً يرمي إلى وصف مضامين الاتصال وصفاً موضوعياً وكمياً وكيفياً في آن واحد، مما يُتيح تحويل الخطابات المفتوحة إلى وحدات قابلة للتفسير والمقارنة.

وقد سار تحليلنا وفق المراحل التالية:

أ. **مرحلة ما قبل التحليل:** تشمل إعادة نسخ تسجيلات المقابلات كتابياً بصورة حرفية، ومراجعة الملاحظات الميدانية، وقراءة أولية شاملة للمواد لاستيعاب مضامينها العامة قبل الشروع في الترميز.

ب. **مرحلة الترميز وبناء الفئات:** تقطيع الخطابات إلى وحدات دلالية، ثم ترميزها وتصنيفها في فئات موضوعاتية مستقاة من محاور دليل المقابلة الأربعة، مع إبقاء الانفتاح على فئات ناشئة لم تُحدّد مسبقاً، وذلك تماشياً مع المقاربة الاستقرائية التي تبناها البحث.

ج. **مرحلة التفسير والاستنتاج:** مقارنة الفئات بين مختلف المبحوثين، والبحث عن الأنماط المتكررة ونقاط التقاطع والاختلاف، ثم ربط النتائج بالأدبيات النظرية لإنتاج فهم معمّق لدور الرقمنة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وسيدعم هذا التحليل باستخدام برنامج NVivo، الذي يُيسّر معالجة البيانات النوعية وهيكلتها من خلال إنشاء العُقد الترميزية (Nodes) وإجراء المقارنات بين الخطابات وتوليد التقارير الدلالية، مما يُقلّص هامش الذاتية في التفسير ويُعزز الصرامة المنهجية للدراسة.

باختصار، يُشكّل هذا الفصل المنهجي الركيزة الإجرائية التي تقوم عليها سائر أجزاء الدراسة. فقد عرضنا في مراحله المتعاقبة موقعنا الإبيستيمولوجي البنائي الذي يُؤطر رؤيتنا لبناء المعرفة، ثم المقاربة الاستقرائية التي اعتمدناها وصولاً إلى اختيارنا المُبرّر للمنهج النوعي الوصفي التحليلي. كما استعرضنا أساليب جمع البيانات المعتمدة — لا سيما المقابلات النصف موجهة والوثائق المؤسسية — مع التفصيل في بنية دليل المقابلة الميدانية وخصائص عيّنة المستجوبين داخل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (HATPLC) وقد اختتم هذا الفصل بعرض أداة تحليل البيانات المعتمدة، وهي تحليل المحتوى مدعوماً ببرنامج NVivo. إن هذه المنهجية الرصينة والمتكاملة هي التي تُضفي على نتائج الدراسة مصداقيتها وقابليتها للتوظيف في النقاش الأكاديمي والسياسي حول رقمنة أنظمة التصريح بالامتلاكات بوصفها أداة لمكافحة الفساد وتكريس النزاهة المؤسسية.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي

1.2 مبررات اختيار الميدان:

وقع اختيار ميدان الدراسة على قطاع الحوكمة ومكافحة الفساد نظراً لحساسيته البالغة إزاء مسألة الرقمنة والنزاهة المؤسسية. فعلى صعيد الشفافية، باتت الهيئات العامة المعنية بمكافحة الفساد ملزمة بإرساء منظومات إفصاح آنية وقابلة للمراجعة بما يُعزز ثقة المواطن ويرسخ مبدأ المساءلة. وعلى صعيد النزاهة، يستلزم تفعيل واجب التصريح بالامتلاكات توفّر بنية رقمية متينة تحول دون التهرب والتحايل وتضمن شمولية الامتثال. أما على صعيد الحوكمة الرشيدة، فإن هذه الهيئات تخضع لمتطلبات صارمة في الإطار القانوني والتنظيمي والأخلاقي تجعلها نموذجاً بالغ الدلالة لدراسة أثر الرقمنة في تكريس النزاهة المؤسسية. إن هذه العناصر مجتمعة تجعل من هذا القطاع فضاءً خصباً لفحص الإشكالية المطروحة ميدانياً.

وفي هذا الإطار، تبرز السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (HATPLC) بوصفها حالة دراسية ذات أهمية استثنائية. فهذه الهيئة تحتل موقعاً محورياً في المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد، وتضطلع بصلاحيات دستورية وقانونية

واسعة في مجالي الوقاية من الفساد والتصريح بالامتلاكات. وقد انخرطت الهيئة في مسار تحوّل رقمي طموح تجلّى في إطلاق المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات، مما يجعلها الميدان الأمثل لاختبار الإشكالية المطروحة على أرض الواقع.

2.2 تقديم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته :

في هذا القسم، سنقدم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (HATPLC) من خلال تاريخها، أهدافها، وأنشطتها، وهيكلها التنظيمي.



1.2.2.1. النشأة والتطور التاريخي:

تُعدّ السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (HATPLC) هيئة دستورية جزائرية مستقلة، أُسِّست بموجب القانون العضوي رقم 08-22 المؤرخ في 05 مايو 2022، المعدّل والتميم للقانون العضوي المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، في إطار مسار الإصلاح المؤسسي الذي أطلقه دستور 2020. وقد جاء إنشاء هذه الهيئة استجابةً لمتطلبات بناء منظومة وطنية للنزاهة أكثر فاعلية وشمولية، ووفاءً بالتزامات الجزائر الدولية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) التي صادقت عليها سنة 2004.

وتستوعب HATPLC الرصيد المؤسسي والتجربة التراكمية للهيئات التي سبقتها في هذا المجال، إذ تمتد جذور المنظومة الجزائرية لمكافحة الفساد عبر محطات تأسيسية بارزة:

- 2006: صدور القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ANLC) بوصفها الجهاز المتخصص الأول في هذا المجال.
- 2011: الشروع الفعلي في تفعيل منظومة التصريح بالامتلاكات وبناء قاعدة بياناتها الأولى.
- 2016: توسيع قائمة المكلفين بالتصريح الإلزامي بالامتلاكات لتشمل فئات أوسع من الموظفين العموميين والمسؤولين، تعزيزاً لمبدأ شمولية الرقابة.
- 2020: انطلاق مسار التفكير في التحول الرقمي لمنظومة التصريح في ضوء الإصلاحات الدستورية الجديدة.

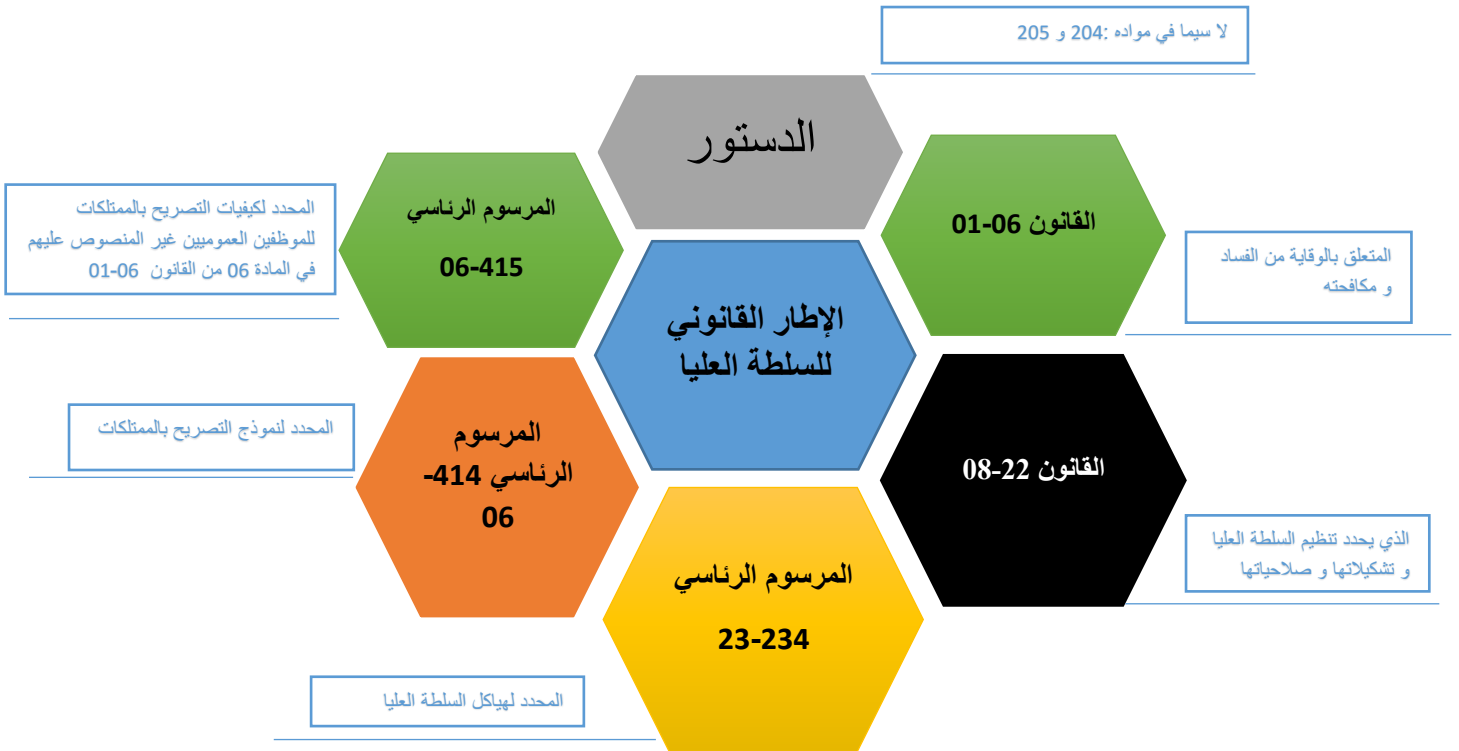
- 05 مايو 2022 : صدور القانون العضوي رقم 22-08 وإحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (HATPLC) ، التي ورثت صلاحيات الهيئة السابقة وجاءت بصلاحيات أوسع وهيكل مؤسسي أكثر استقلالية وفاعلية.

- 2023-2024: الشروع في تطوير وإطلاق المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات، في خطوة نوعية نحو رقمنة آليات الرقابة على الذمم المالية للمسؤولين العموميين.

وتعكس هذه المسيرة إرادة مؤسسية راسخة، تسترشد بقيم الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وتنتقل تدريجياً من الأطر النظرية إلى الآليات التشغيلية الفعلية الكفيلة بتكريس النزاهة في الحياة العامة.

يمثل هذا الشكل عرضاً مُبسّطاً للإطار القانوني الذي يحكم عمل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، حيث يجمع بين مختلف النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية التي تؤسس لاختصاصاتها وتنظم آليات عملها. ويُبرز تدرّج هذه المنظومة من الدستور إلى القوانين العضوية والعادية، وصولاً إلى المراسيم التنفيذية، بما يعكس تكاملاً قانونياً يهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

الإطار القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته



الشكل رقم 05: يمثل الإطار القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

المصدر: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

2.1.2 مهام السلطة وهيكلها التنظيمي :

تمارس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته نشاطها من خلال منظومة مهام متكاملة، توزعت على محورين رئيسيين:

أ. المحور الوقائي والرقابي:

يشكل هذا المحور جوهر عمل الهيئة، ويتضمن:

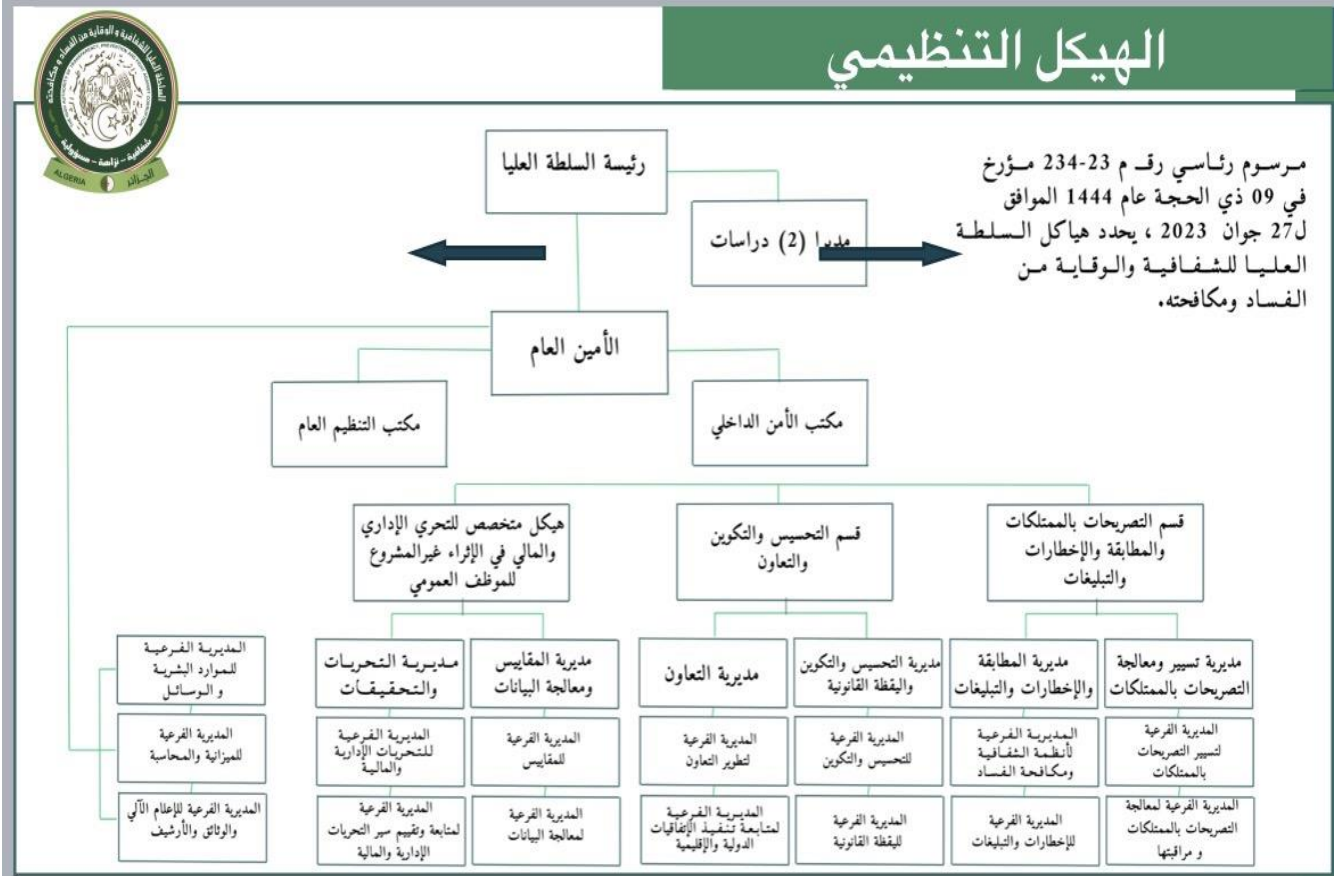
- **مديرية التصريح بالامتلاكات:** تضطلع بتلقي التصريحات بالامتلاكات من الموظفين والمسؤولين العموميين المشمولين بواجب التصريح، ومعالجتها والتحقق من مطابقتها، ومتابعة تطور الذمم المالية عبر المقارنة بين التصريحات المتعاقبة، فضلاً عن إدارة المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات التي تمثل الواجهة التقنية لهذه المنظومة.
- **خلية الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات:** تتولى قيادة مسار التحول الرقمي داخل السلطة، وتطوير المنصات الإلكترونية وضمان أمنها المعلوماتي، والتنسيق التقني مع الجهات المؤسسية الشريكة في إطار الربط البيئي لقواعد البيانات.

ب. المحور التوعوي والتنسيقي:

- **مديرية الوقاية والتوعية:** تُعنى بنشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في الأوساط المؤسسية والمجتمعية، وتطوير برامج التكوين والتحسيس الموجهة للموظفين العموميين، وإعداد التقارير الدورية حول وضع الشفافية في الجزائر.
- **الخبرة القانونية والتنظيمية:** تتكفل بمواكبة تطوير الإطار التشريعي المنظم للتصريح بالامتلاكات، وضمان انسجامه مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد، ومتابعة التزامات الجزائر في إطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

ج. الموقع في المنظومة المؤسسية الوطنية

تعمل السلطة بصلاحيات مستقلة مباشرة تحت سلطة رئيس الجمهورية، وتُنسق عملها مع طيف واسع من الهيئات الوطنية — كمصالح الضرائب وأمالك الدولة والجمارك والبنوك — والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد كمنظمة الشفافية الدولية و UNODC. ويُجسد هذا الموقع المؤسسي المستقل نموذجاً جوهرياً من نماذج الحوكمة الرشيدة، يجعل من السلطة فضاء خصبا لدراسة التفاعل بين الرقمنة والنزاهة المؤسسية في السياق الجزائري.



2.1.4 تقديم بعض المديريات الرئيسية

يُقدّم هذا الفرع نبذةً موجزة عن أبرز المديريات التي تُشكّل العمود الفقري التشغيلي للسلطة العليا، لا سيما تلك التي تتقاطع مباشرةً مع موضوع دراستنا المتمثل في التصريح بالمرتكبات:

أ. مديرية تسيير ومعالجة التصريحات بالمرتكبات:

تحتل هذه المديرية موقع الصدارة في المنظومة العملية للهيئة، وتُجسّد الواجهة التشغيلية المباشرة لمنظومة التصريح الرقمي بالمرتكبات. تتولى تلقّي التصريحات الواردة من الموظفين والمسؤولين العموميين المُلزّمين بالتصريح، ومعالجتها وتصنيفها وحفظها. وتنقسم إلى مديريّتين فرعيّتين: المديرية الفرعية لتسيير التصريحات بالمرتكبات المعنية باستقبال الملفات والتحقّق من اكتمالها واستيفائها للشروط القانونية، والمديرية الفرعية للتصريحات بالمرتكبات والمراقبة المختصة في رصد التطور الزمني للذمم المالية للمصرّحين والكشف عن الاختلالات.

ب. مديرية المطابقة والإخطارات والتبليغات:

تضطلع هذه المديرية بمهمة ضمان الامتثال الشامل لواجب التصريح، ورصد حالات التقصير أو التهرب ومعالجتها. وتُعنى كذلك بتلقّي التبليغات الواردة من المواطنين والمؤسسات بشأن حالات الفساد المشتبه بها، وإحالتها وفق الإجراءات القانونية المعمول بها. وتُغذّي أنظمة المطابقة التي تُديرها المديرية الفرعية لأنظمة الشفافية ومكافحة الفساد بيانات التصريح بمعطيات

مقارنة مستمدة من قواعد البيانات المؤسسية الأخرى، في حين تختص المديرية الفرعية للإخطارات والتبليغات بمعالجة ملفات الإخطار وتتبعها.

ج. هيكل التحري الإداري والمالي في الإثراء غير المشروع:

يُمثل هذا الهيكل المتخصص الذراع الاستقصائية للسلطة العليا، المعنية بالكشف الفعلي عن مظاهر الإثراء غير المشروع لدى الموظفين العموميين. ويُدعم بمديريتين متكاملتين: مديرية التحريات والتحقيقات التي تُجري التحقيقات الإدارية والمالية المعمّقة في الملفات المحالة إليها، ومديرية المقاييس ومعالجة البيانات التي تُطوّر الأدوات المنهجية والنماذج التحليلية لمقارنة التصريحات بمؤشرات الواقع المعيشي.

د. مديرية التحسيس والتكوين واليقظة القانونية:

تُعنى هذه المديرية بالبُعد الوقائي والتوعوي لعمل الهيئة، إذ تُصمّم وتنفذ برامج التكوين الموجّهة للموظفين العموميين حول واجب التصريح وأخلاقيات الوظيفة العامة. وتُشرف المديرية الفرعية لليقظة القانونية على متابعة التطورات التشريعية والقضائية في مجال مكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي، وتزوّد الهيئة بالمستجدات القانونية اللازمة لتكييف ممارساتها مع المعايير المتطورة.

هـ. مديرية التعاون:

تضطلع هذه المديرية بتطوير وتنسيق شبكة علاقات الهيئة مع نظيراتها في الخارج والمنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد. وتتولى المديرية الفرعية لمتابعة الاتفاقيات الدولية والإقليمية رصد تنفيذ التزامات الجزائر في إطار اتفاقية UNCAC وسائر الاتفاقيات ذات الصلة، في حين تعمل المديرية الفرعية لتطوير التعاون على توطيد شراكات تبادل الخبرات والمعلومات مع الهيئات الدولية المشابهة.

و. المديرية الفرعية الأفقية (تحت إشراف الأمين العام):

تؤمّن ثلاث مديريات فرعية أفقية الدعم المؤسسي المشترك لجميع هياكل الهيئة:

- المديرية الفرعية للموارد البشرية والرسائل: تُدير شؤون التوظيف والتكوين والمسارات المهنية للعاملين داخل الهيئة، وتضمن توفر الكفاءات البشرية اللازمة لأداء المهام المتخصصة.
- المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة: تتكفل بتنفيذ الميزانية ومراقبة النفقات وإعداد القوائم المالية، مؤمّنة الشفافية المالية الداخلية للهيئة.
- المديرية الفرعية للإعلام الآلي والوثائق والأرشيف: تُدير الأنظمة المعلوماتية الداخلية وتضمن حفظ الوثائق والأرشيف الرقمي، وهي بذلك الركيزة التقنية الداعمة للتحويل الرقمي الشامل داخل السلطة العليا.

خلاصة الفصل الثالث:

يندرج هذا الفصل ضمن الإطار المنهجي والتنظيمي للدراسة، إذ يُجسّد الجسرَ الرابط بين الإطار النظري المُرسى في الفصل الأول والتحليل الميداني المُنجز في الفصل الثالث. وقد اعتمد في هذه الدراسة المنهج النوعي الاستكشافي بوصفه الإطار المنهجي الأنسب لمقاربة إشكالية دور الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد، نظراً لقدرته على فهم الظواهر المؤسسية في سياقها الحقيقي من خلال التفاعل المباشر مع الواقع الميداني. وقد اعتمدت الدراسة على أداتين متكاملتين لجمع البيانات، هما المقابلة شبه الموجهة بوصفها وسيلة مرنة تُتيح الحصول على معطيات معمّقة من وجهة نظر الفاعلين الداخليين، وتحليل الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤسسة المضيفة بما يُوفّر أدلة موضوعية تُعزز مصداقية البيانات النوعية وتُغنيها. وقد جرى تحليل هذه البيانات المُجمّعة بتوظيف برنامج NVivo الذي أتاح استخراج الأشكال البيانية الأربعة المُعتمدة في الفصل الثالث، من صحائفي كلمات وخريطيني شبكة دلالية، والتي شكّلت المادة التحليلية الأساسية للدراسة.

أما على صعيد الإطار التنظيمي، فقد أُجريت الدراسة الميدانية بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (HATPLC)، التي أُنشئت بموجب القانون العضوي رقم 08-22 المؤرخ في 26 مايو 2022 خلفاً للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وتستمد مشروعيتها الدستورية من المادة 202 من دستور 2020. وتضطلع هذه المؤسسة بمهام محورية تشمل تلقّي التصريحات بالامتلاكات من الفئات الملزمة قانوناً والسهر على معالجتها، ونشر ثقافة النزاهة داخل المؤسسات العامة، والتنسيق مع الهيئات الرقابية الأخرى في منظومة مكافحة الفساد الوطنية. وتكتسب هذه المؤسسة أهمية بحثية بالغة كونها تُجسّد النموذج المؤسسي الوطني الأمثل لاختبار العلاقة بين الرقمنة والنزاهة المؤسسية، لا سيما أنها تمر بمرحلة تحول رقمي فعلي يتجلى في اعتماد منصة رقمية داخلية للتصريح بالامتلاكات في انتظار تعميمها على جميع الفئات الملزمة. وفي المحصلة، أتاح الإطار المنهجي والتنظيمي المُعتمد في هذا الفصل الجمع بين الصرامة المنهجية في جمع البيانات وتحليلها، والعمق الميداني في فهم الواقع المؤسسي للسلطة العليا، مما وفّر أرضية صلبة لاستخلاص النتائج المُقدّمة في الفصل الثالث وإجابةً موثقةً عن إشكالية الدراسة.

الفصل الثالث: تقديم وتحليل ومناقشة النتائج

تمهيد:

في هذا الفصل، سنعمل على عرض وتحليل النتائج المستخلصة من خلال الوثائق الرسمية والمقابلات التي أُجريت مع الفاعلين الداخليين بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته خلال فترة التربص الميداني.

المبحث الأول: عرض وتحليل النتائج

في هذا المبحث الأول، نحلل النتائج المتوصل إليها من خلال التركيز على تفسير المعطيات الميدانية المجمعة، والتي تُسلط الضوء على الأولويات التي تنتهجها السلطة العليا في مجال توظيف الأدوات الرقمية لتعزيز منظومة النزاهة، فضلاً عن العوائق التي يرصدها الفاعلون الداخليون في مسار التحول الرقمي لمكافحة الفساد.

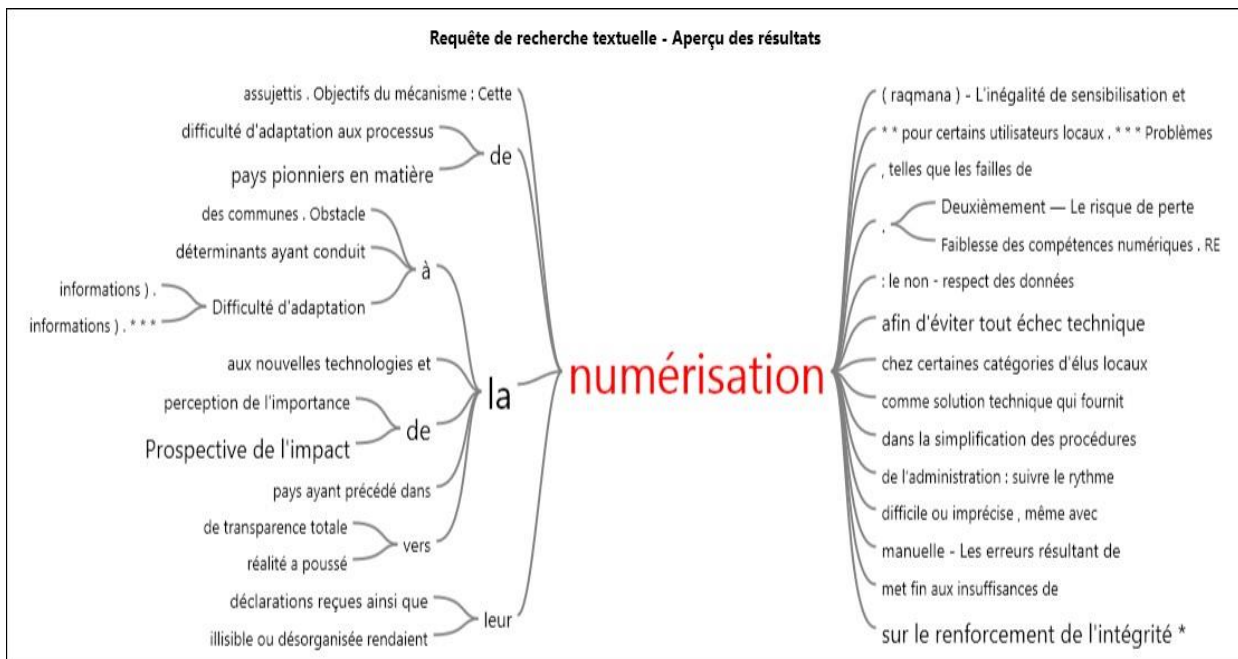
1.1 عرض تحليل الخرائط المعرفية وسحابة الكلمات

يُمثل تحليل الخرائط المعرفية خطوة جوهرية في استشراف الروابط البيئية والشبكية للمفاهيم الأساسية المكونة للدراسة ويهدف هذا المطالب إلى تفكيك الكتلة المعرفية المتعلقة بالنزاهة والرقمنة ومكافحة الفساد، من خلال رصد كثافة التداخل الدلالي بين الكلمات المفتاحية، مما يسمح بتحديد المحاور المهيمنة في الأدبيات البحثية الراهنة وتفسير تموضع كل مفهوم ضمن الشبكة الكلية لتعزيز الشفافية المؤسسية.

1.1.1 تحليل الخريطة المعرفية لمفهوم "الرقمنة"

يمثل الشكل التالي الخريطة المعرفية لمفهوم "الرقمنة"، والتي تستعرض الروابط الشبكية والتداخلات الدلالية بين الأدوات التكنولوجية وآليات النزاهة المؤسسية لتعزيز فاعلية مكافحة الفساد.

الشكل رقم 06: الخريطة المعرفية للرقمنة



المصدر: نتائج برنامج Nvivo

القراءة البنيوية للمخطط:

يُقدّم الشكل رقم 01 خريطة معرفية تتمحور حول مفهوم "الرقمنة" بوصفه العقدة المركزية، وتتفرع منها وإليها مسارات نصية متعددة تُجسّد السياقات التي وُظف فيها هذا المصطلح خلال المقابلات. والملاحظ بادئ ذي بدء أن المخطط يتوزع على ثلاثة محاور نصية رئيسية تتمايز في طبيعتها الدلالية وفي مستوى التجريد الذي تنتمي إليه.

تحليل الأثر الوظيفي المباشر:

تتصدر الجانب الأيمن من المخطط سلسلة من العبارات التي تُوطّر الرقمنة في سياق أثرها الوظيفي المباشر على منظومة العمل المؤسسي، ومن أبرزها:

- "تبسيط الإجراءات الإدارية"
- "توفير حلول تقنية لإخفاقات العمل اليدوي"
- "تعزيز النزاهة على مستوى التصريح بالامتلاكات"
- "تقليل الأخطاء الناجمة عن المعالجة اليدوية"

وتكشف هذه العبارات عن تصوّر وظيفي براغماتي للرقمنة لدى الفاعلين الداخليين، يرى فيها قبل كل شيء أداة كفاءة إجرائية تُحلّ إشكالات العمل اليدوي التقليدي. وهذا التأطير الوظيفي ذو دلالة بالغة، إذ يعني أن الفاعلين يُقيّمون الرقمنة انطلاقاً من قدرتها على حل مشكلات يومية ملموسة لا من منظور إصلاحي استراتيجي شامل. وبعبارة أخرى، الرقمنة في هذا المستوى هي تحديث للشكل لا إصلاح للجوهر.

والأهم في هذا المحور هو غياب الإشارة الصريحة إلى آليات التحقق الآلي من مضامين التصريحات، مما يُشير إلى أن الرقمنة في مرحلتها الراهنة لا تزال محدودة في رقمنة الاستقبال والأرشفة دون بلوغ المرحلة الأعمق المتمثلة في التحقق والتدقيق التلقائي.

العوائق والمقاومة المؤسسية

يُجسّد الجانب الأيسر من المخطط ما يمكن تسميته بـ"الضفة المقابلة للطموح"***، حيث تتجمع عبارات تكشف عن عوائق بنيوية حقيقية، أبرزها:

- "صعوبة التكيف مع العمليات الجديدة"
- "ضعف الكفاءات الرقمية لدى بعض الفئات"
- "عدم مواكبة بعض المسؤولين المحليين لتوتيرة التحول"
- "الحواجز التقنية أمام الاعتماد الكامل على المنصة"

وتكشف هذه العبارات عن ظاهرة معروفة في أدبيات التحول الرقمي المؤسسي، وهي ظاهرة "مقاومة التغيير"، التي لا تتبع دائماً من رفض مبدئي للتكنولوجيا، بل كثيراً ما تنجم عن الخوف من المجهول وعدم الاطمئنان إلى الكفاءة الذاتية في توظيف الأدوات الرقمية الجديدة.

والدلالة العميقة لهذا المحور أن العائق الأكبر أمام رقمنة منظومة النزاهة ليس تقنياً بالدرجة الأولى، بل هو عائق بشري وثقافي يستلزم استراتيجيات مصاحبة للتغيير تتجاوز مجرد توفير البنية التحتية الرقمية.

البُعد الاستشراقي والمقارن

يُميّز هذا المحور مخطط الرقمنة عن سائر الأشكال الأخرى بإضافة بُعد استشراقي يتجاوز الحاضر نحو المستقبل والمقارنة الدولية، وذلك من خلال عبارات من قبيل:

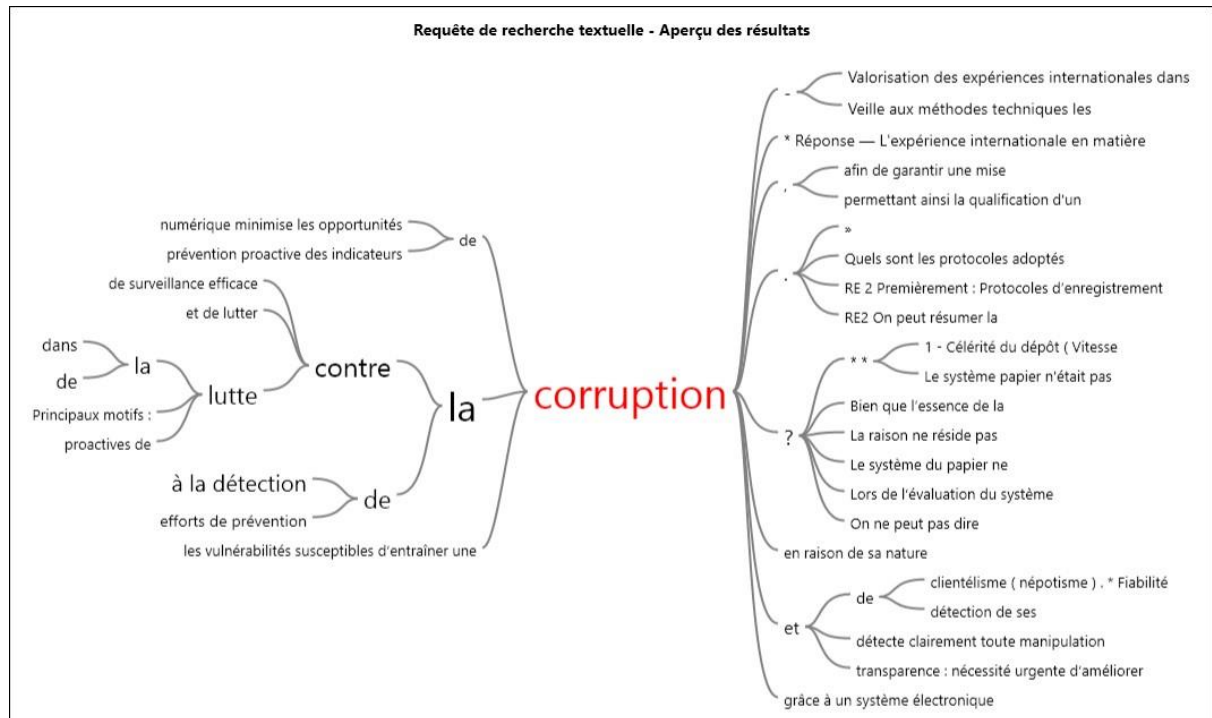
- "الدول الرائدة في مجال رقمنة التصريح بالملتمكات"
- "الأثر المستقبلي المتوقع للتحويل الرقمي"
- "إمكانية بلوغ الشفافية الكاملة"

وتؤشّر هذه العبارات على وجود وعي مقارن لدى بعض الفاعلين الداخليين بما أنجزته دول أخرى في هذا المجال، وهو وعي يُشكّل في حد ذاته رأسماً معرفياً يمكن توظيفه في دفع مسار الإصلاح الرقمي الداخلي. غير أن هذا الوعي يظل في مستوى التطلع دون أن يترجم بعد إلى خارطة طريق تنفيذية واضحة.

2.1 تحليل الخريطة المعرفية لمفهوم "الفساد"

يمثل الشكل التالي الخريطة المعرفية لمفهوم "الفساد"، والتي تستعرض الروابط الشبكية والتداخلات الدلالية بين الأدوات التكنولوجية وآليات النزاهة المؤسسية لتعزيز فاعلية مكافحة الفساد.

الشكل رقم 07: الخريطة المعرفية للفساد



المصدر: نتائج برنامج Nvivo

القراءة البنيوية للمخطط

يُقدّم الشكل رقم 02 خريطةً شبكيةً دلاليةً تتمحور حول مفهوم "الفساد" بوصفه العقدة المركزية، وما يستوقف المحلل بادئ ذي بدء هو الطبيعة الحولية للخطاب المرتبط بهذا المفهوم، إذ نادراً ما يُوظف مصطلح "الفساد" في المقابلات بمعزل عن الأدوات والآليات المقترحة لمكافحته، مما يُعكس وعياً مؤسسياً يتجاوز مجرد الإقرار بالظاهرة نحو البحث الفعلي عن حلول.

تحليل مسار "الوقاية الاستباقية"

يتصدر الجانب الأيسر من المخطط مساراً دلاليّاً يُوطّر مكافحة الفساد في سياق الوقاية الاستباقية لا العلاج اللاحق، وتتجلى هذه الفلسفة في عبارات من قبيل:

- "تقليص فرص الفساد عبر الرقمنة"
- "رصد مؤشرات الفساد بصورة استباقية"
- "كشف نقاط الضعف القابلة للاستغلال قبل وقوع المخالفة"
- "جهود الوقاية تسبق جهود الكشف"

وتتطوي هذه العبارات على تحول فلسفي جوهري في نهج مكافحة الفساد، ينتقل من المنطق التقليدي القائم على "الكشف والملاحقة بعد الوقوع" نحو منطق رقمي متقدم قائم على "الرصد والتنبؤ قبل الوقوع". وهذا التحول يستلزم بالضرورة توظيف أدوات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في رصد الأنماط الشاذة في التصريحات بالامتلاكات، وهو ما لا تزال منظومة السلطة العليا تسعى إلى بلوغه.

تحليل مسار "الفاعلية التقنية والكشف الآلي"

يُجسّد الجانب الأيمن من المخطط مساراً دلاليّاً يركّز على الفاعلية التقنية للأدوات الرقمية في كشف الفساد، وتبرز فيه عبارات دالة كـ:

- "النظام الرقمي يكشف التلاعب بوضوح لا يتيح النظام الورقي"
- "الشفافية تستدعي تحسيناً عاجلاً وآلياً"
- "كشف المحسوبة والزبونية من خلال تتبع المسار الرقمي للملفات"
- "النظام الإلكتروني يُثبت كل تفاعل ويمنع الإنكار اللاحق"

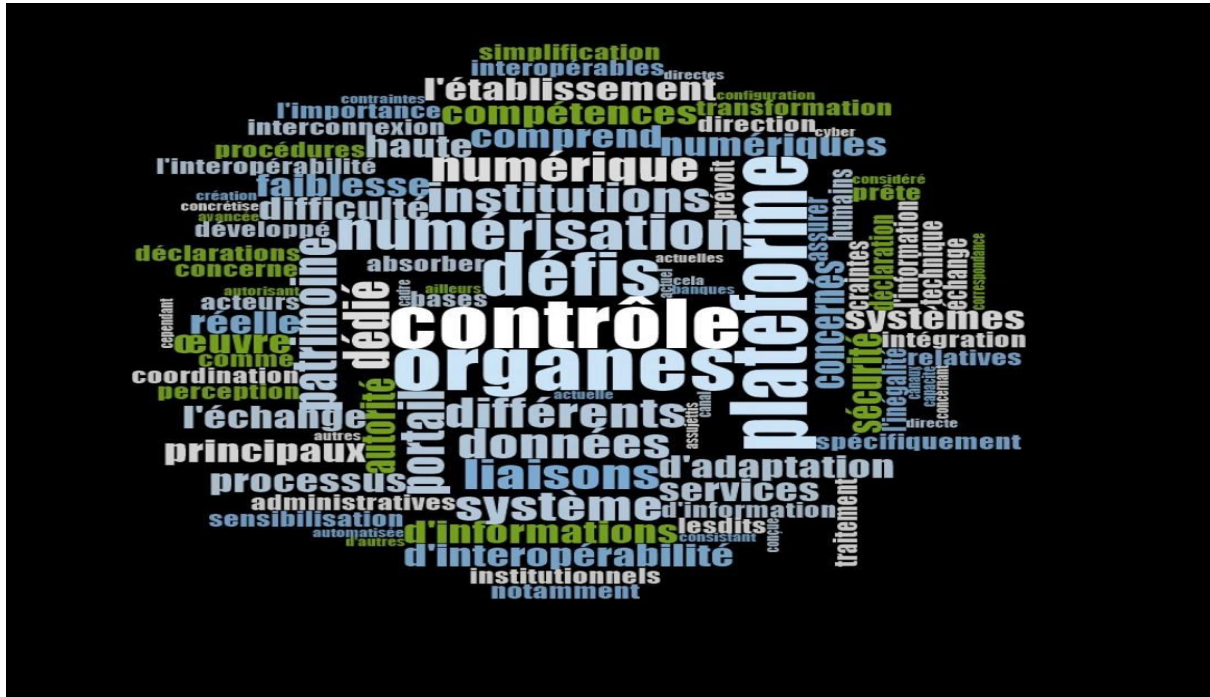
وتكشف هذه العبارات عن إدراك واضح لدى الفاعلين لما يُسميه المتخصصون "الأثر الرادع للرقمنة"، القائم على مبدأ أن مجرد العلم بأن كل تصرف مُسجّل رقمياً يكفي لردع السلوك الفاسد حتى قبل اكتشافه. وهذه دلالة بالغة الأهمية تؤكد أن الرقمنة لا تعمل فقط كأداة كشف بل كرادع سلوكي يُغيّر ديناميكيات اتخاذ القرار لدى الموظف العام.

يكشف التأمل العميق في مخطط الفساد عن تناقض دلالي كامن يستحق الوقوف عنده: فبينما يؤكد الفاعلون في سياقات متعددة الفاعلية التقنية للرقمنة في كشف الفساد، يُشيرون في سياقات أخرى إلى أن "النظام لا يزال قاصراً عن التحقق الكامل من صحة التصريحات". وهذا التناقض لا يُمثّل تناقضاً منطقياً بل يُعبّر عن فجوة التطبيق الكامنة بين الإمكانيات النظرية للرقمنة وما تحقق فعلياً على أرض الواقع المؤسسي.

3.1 تحليل سحابة الكلمات

يمثل تحليل سحابة الكلمات خطوة جوهرية في استكشاف الأوزان النسبية والمكانة المركزية للمفاهيم الأساسية المكونة للدراسة، ويهدف هذا المطلب إلى تفكيك الكتلة الدلالية المتعلقة بالنزاهة والرقمنة ومكافحة الفساد من خلال رصد كثافة تكرار المصطلحات المفتاحية. مما يسمح بتحديد المحاور المهيمنة في المادة العلمية المعالجة وتفسير تموضع كل مفهوم ضمن السياق الكلي، وبروز الأولويات البحثية كأدوات استراتيجية لتعزيز الشفافية المؤسسية في الجزائر.

الشكل رقم 08: سحابة الكلمات الأكثر تكرارا



المصدر: من اعدادنا بناءا على مخرجات برنامج Nvivo

تحليل الوثيقة:

يحتل مصطلح "الرقابة" المرتبة الأولى في التكرار والحجم، وهذه الهيمنة ليست اعتباطية. فهي تكشف أن الفاعلين الداخليين يُعرّفون الرقمنة من خلال غايتها لا من خلال أدواتها، أي أن الرقمنة في وعيهم المؤسسي هي قبل كل شيء آلية لتعزيز الرقابة لا مجرد تحديث تقني. وهذا التعريف الوظيفي له انعكاسات عملية بالغة الأهمية، إذ يعني أن قبول الرقمنة داخل المؤسسة مشروط بإثبات قدرتها على تحسين الرقابة الفعلية لا مجرد تسريع الإجراءات.

يبرز مصطلح "الهيئات" مقترناً دلاليّاً بمصطلح "الرقابة"، وهو ما يُشير إلى أن الفاعلين الداخليين يُدركون أن منظومة الرقابة على الذمة المالية للمسؤولين تستلزم تنسيقاً بين هيئات متعددة تتجاوز السلطة العليا وحدها، لتشمل النيابة العامة وهيئات التفتيش والرقابة المالية وغيرها. وهذا التعدد المؤسسي يجعل من التشغيل البيئي الرقمي ضرورةً وجودية لا ترفاً تقنياً.

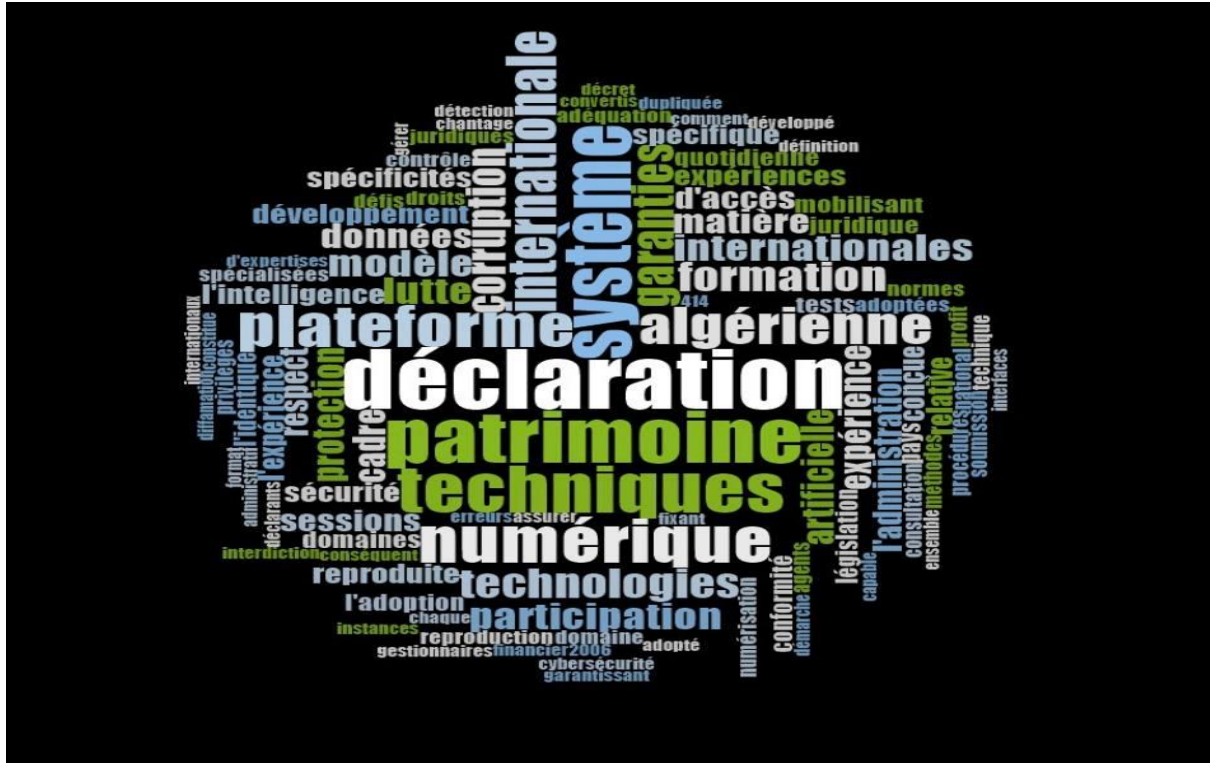
يستوقفنا بروز مصطلح "التحديات" في القلب الدلالي للسحابة بحجم كبير، وهو ما يُجسّد "التوتر الدلالي المركزي" في خطاب الفاعلين: فهم يُؤمنون بالرقمنة ويرون فيها حلاً، لكنهم في الوقت ذاته يُدركون حجم العقبات التي تحول دون تحقيق

هذا الحل. وبعبارة أخرى، الخطاب المؤسسي ليس خطاباً متفانلاً ساذجاً ولا تشاؤمياً عديمياً، بل هو خطاب واقعي نقدي يُقرّ بالإمكانات ويعترف بالعوائق في آنٍ واحد.

يحتل مصطلح "الكفاءات" مساحةً معتبرة في السحابة، وهو ما يؤكد أن الفاعلين الداخليين يُعيون جيداً أن الرأسمال البشري هو العامل الحاسم في نجاح أو إخفاق أي مشروع رقمي، وأن الاستثمار في التقنية دون الاستثمار المُوازٍ في بناء الكفاءات البشرية هو استثمار مبتور النتائج.

تكتسب المصطلحات المتوسطة الحجم في سحابة الكلمات أهميةً تفسيريةً خاصة، إذ تُحدد الشروط والسياقات التي يتحقق فيها المصطلحات الكبرى. فمصطلح "التشغيل البيئي" يُحدد الشرط التقني لنجاح "الرقابة"، ومصطلح "الأمن" يُحدد الشرط الذي يجعل "المنصة" موثوقة، في حين يُحدد مصطلح "الضعف" نقطة الهشاشة البنيوية التي تُهدد منجزات "الرقمنة".

الشكل رقم 09: يمثل سحابة الكلمات الأكثر تكراراً



المصدر: من اعدادنا بناء على مخرجات برنامج Nvivo

تحليل الوثيقة:

يتصدر ثنائي "التصريح" و"الممتلكات" السحابة بحجم لافت يؤكد أن هذه الآلية هي "قلب النزاهة المؤسسية النابض" في المؤسسة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التركيز المكثف على التصريح بالممتلكات ليس مجرد انعكاس لمهمة المؤسسة الرسمية، بل هو كاشف عن وعي الفاعلين بأن هذه الآلية هي نقطة تقاطع البُعد القانوني بالبُعد الرقمي في منظومة مكافحة الفساد.

ومن الناحية القانونية، يستمد هذا التركيز مشروعيته من القانون العضوي رقم 08-22 الذي يُلزم السلطة العليا بتلقي التصريحات بالممتلكات ومعالجتها والتحقق منها، مما يجعل رقمته هذه العملية أولوية استراتيجية لا خياراً اختيارياً.

يُستوَقَّ المحلل بحضور مصطلح "الجزائرية" في قلب سحابة الكلمات بحجم معتبر، وهو حضور دال يُشير إلى أن الفاعلين الداخليين يُؤكدون باستمرار على الخصوصية السياقية للتجربة الجزائرية ويرفضون ضمناً نقل النماذج الأجنبية دون تكييف. بعبارة أخرى، ثمة وعي بأن "ما نجح في إستونيا أو كوريا لن ينجح بالضرورة في الجزائر" دون مراعاة الخصوصيات القانونية والثقافية والمؤسسية المحلية.

يحتل مصطلح "التكوين" مكانة بارزة في السحابة بما يفوق ما قد يتوقعه المرء في سياق حديث عن التصريح بالممتلكات، وهذا البروز ذو دلالة عميقة: فهو يؤكد أن الفاعلين الداخليين يُدركون أن الأداة الرقمية لا تعمل من تلقاء نفسها، بل تستلزم كفاءات بشرية متخصصة قادرة على توظيفها، والتحقق من مضامينها، وتفسير نتائجها، وترجمتها إلى إجراءات قانونية.

حضور "الذكاء الاصطناعي" كأفق مستقبلي يبرز مصطلح "الذكاء الاصطناعي" في مساحة متوسطة الحجم، وهو حضور دال يُشير إلى أن الطموح التقني للفاعلين الداخليين يتجاوز المنصة الرقمية التقليدية نحو توظيف الخوارزميات في التحقق الآلي من التصريحات ورصد التناقضات المالية. غير أن حجمه المتوسط لا الكبير يعكس أن هذا الطموح لا يزال في مرحلة التطلع والاستشراف لا التطبيق الفعلي.

- **الضمانات:** تشير إلى أن الفاعلين لا يثقون بالأداة الرقمية ثقةً عمياء، بل يُطالبون بضمانات قانونية وتقنية تُعزز موثوقية المنظومة وحماية البيانات.
- **التجارب:** تُشير إلى الاستئناس بالتجارب الدولية المقارنة كمرجعية لتطوير النموذج الجزائري.
- **المشاركة:** تُشير إلى ضرورة إشراك المُصرِّحين أنفسهم في تطوير المنصة لضمان قبولها وسهولة استخدامها.

2. تفسير النتائج:

2.2 دراسة العلاقة بين الرقمنة والنزاهة المؤسسية بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته:
في إطار هذا التحليل، يُعَدُّ من الضروري مواجهة التصورات الداخلية للفاعلين بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالمعطيات الموضوعية المستخلصة من الوثائق الرسمية والإطار القانوني الناظم والإحصاءات المؤسسية المتاحة. إذ يُتيح هذا المنهج المزدوج تقييم الفجوة القائمة بين التطلعات المُعبَّر عنها في المقابلات وواقع التطبيق الميداني الفعلي لمنظومة الرقمنة في خدمة النزاهة المؤسسية. ومن خلال تقاطع المقطعات النصية للمقابلات مع المؤشرات الرقابية والتشريعية والإحصائية الموضوعية، يهدف هذا التحليل إلى تقديم رؤية واضحة ومتوازنة للإنجازات المُحققة، مع تحديد العوائق والتحديات التي تواجه المؤسسة في تطبيق منظومة الرقمنة لخدمة النزاهة.

الوعي بأهمية الرقمنة في السياق الجزائري لمكافحة الفساد

يُجمع مجموع المُستجوبين على امتلاكهم وعياً راسخاً بأهمية الرقمنة بوصفها إطاراً أساسياً لتعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد، لا سيما في ظل المعايير الدولية للحوكمة الرشيدة. ويؤكد المُستجوب الأول: "الرقمنة لم تعد خياراً، بل أصبحت ضرورة لسد الثغرات التي يستغلها الفساد في الأنظمة التقليدية"، فيما يُشير المُستجوب الرابع إلى أن "المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات خطوة جوهرية نحو الشفافية الفعلية لا الشكلية، شريطة أن تُستكمل مكوناتها التقنية والبشرية". "غير أن هذا الوعي يصطدم بواقع تطبيقي متباين، يتجلى بوضوح في تحليل الوثائق الرسمية والأطر التشريعية والإحصاءات المؤسسية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ورثت عن سلفتها الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته منظومة رقابية هشة تفتقر إلى آليات التحقق الفعّال، إذ كانت نسب الامتثال بالتصريح بالامتلاكات لدى المنتخبين المحليين لا تتجاوز 14.94% عام 2022، وهو رقم كاشف عن حجم الإخفاق المؤسسي الذي ورثته السلطة العليا وسعت إلى تجاوزه من خلال جملة من الإصلاحات الرقمية والتشريعية المترامية.

وتكشف الوثائق المؤسسية عن فجوة هيكلية بين الطموح الرقمي المُعلن والقدرة التطبيقية الفعلية، مما يُجسّد اختلالاً بنيوياً بين الإطار القانوني المُقرّر بموجب القانون العضوي رقم 08-22 ومتطلبات التنفيذ الرقمي الكامل. ويُضاف إلى ذلك ما أشار إليه المُستجوب الثاني من غياب "إطار تنظيمي تفصيلي يُلزم بمعايير التحقق الرقمي الآلي من التصريحات ويُحدد أجهزة التدقيق المخوّلة بالوصول إلى قواعد البيانات المشتركة"، فضلاً عن العجز في الكفاءات المتخصصة اللازمة لقيادة هذه المنظومة بكفاءة فعلية.

ويُجسّد هذا الواقع تناقضاً بين الإرادة المُعلنة للفاعلين والظروف الموضوعية للتنفيذ، مُبرزاً تعقيد السياق الجزائري حيث يسعى الالتزام الطوعي بالنزاهة الرقمية إلى الترسّخ في بيئة مؤسسية وتنظيمية لا تزال في طور البناء والتأسيس.

التطبيق الداخلي لمنصة التصريح الرقمي بالامتلاكات — الواقع والآفاق

أ. المرحلة الراهنة: منصة داخلية في طور التأسيس

على الصعيد التشغيلي، تعتمد السلطة العليا في مرحلتها الراهنة منصة رقمية للتصريح بالامتلاكات تعمل حالياً في نطاق داخلي مقتصر على موظفي السلطة العليا أنفسهم، في انتظار تعميمها على جميع الفئات الملزمة قانوناً بالتصريح. ويُشكّل هذا الواقع مرحلة انتقالية بالغة الدلالة، إذ تُتيح للمؤسسة اختبار المنصة وضبط إشكالياتها التقنية قبل فتحها للعموم المُلزم، غير أنها في الوقت ذاته تُبقي على الفجوة القائمة بين الطموح الرقمي الشامل وواقع التطبيق المحدود.

ويشهد المُستجوب الثالث على هذه المرحلة بقوله: "المنصة تعمل حالياً بيننا كموظفين في السلطة العليا، وهي تجربة أولية نستخلص منها الدروس قبل تعميمها على المُصرّحين من خارج المؤسسة". وتكشف هذه الشهادة عن منهجية تدريجية واعية تسعى إلى تجنب إشكاليات الانطلاق الفوضوي التي أفضلت تجارب رقمنة مماثلة في دول أخرى.

وتتجلى أبرز المنجزات التقنية المُحققة في هذه المرحلة في: تقليص وقت معالجة التصريحات، وأتمتة أرشفة الملفات، وتوفير سجل رقمي لا يمكن التلاعب به، وإتاحة تتبع مسار الملفات بصورة شفافة. غير أن هذه المنجزات تبقى في نطاق رقمنة الشكل الإجرائي دون بلوغ المرحلة الأعمق المتمثلة في رقمنة التحقق الجوهرية من مضامين التصريحات.

ب. المرحلة القادمة: تعميم المنصة على الملزمين بالتصريح

تُمثل المرحلة القادمة المتمثلة في تفعيل المنصة لجميع الفئات الملزمة قانوناً بالتصريح نقلةً نوعيةً في مسيرة الرقمنة المؤسسية، وهي نقلة تنطوي على فرص كبرى وتحديات جوهرية في آنٍ واحد. فمن جهة الفرص، ستتيح هذه المرحلة تجميع بيانات ضخمة قابلة للتحليل المقارن، وستُمكن من رصد التطور غير المُبرَّر في الذمة المالية للمسؤولين عبر الزمن، وستُفعّل بصورة حقيقية مبدأ الشفافية الذي يبقى في غياب التصريح الرقمي الشامل مجرد التزام نصي.

ومن جهة التحديات، تستلزم هذه المرحلة جملةً من الاستعدادات الجوهرية التي يُشير إليها المُستجوبون بوضوح: توفير بوابة رقمية سهلة الاستخدام تراعي التفاوت في الكفاءات الرقمية بين فئات المُصرِّحين المختلفة، وإنشاء آليات دعم وتوجيه للمستخدمين الجدد، وحل إشكاليات الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية قبل التوسع في الاستخدام. ويُلفت المُستجوب الخامس الانتباه إلى تحدٍّ جوهري يتمثل في أن "قاعدة المُصرِّحين من خارج المؤسسة تتضمن شرائح متباينة في مستوياتها التقنية، من منتخبيين محليين في مناطق نائية إلى مسؤولين تنفيذيين في المراكز الحضرية، وهو ما يستلزم تصميم واجهة مستخدم شاملة وبرامج تكوين مُكيّفة."

الأثر الكمي للرقمنة على نسب الامتثال بالتصريح — قراءة إحصائية

أ. التحليل التطوري لنسب الامتثال:

تُقدّم الإحصاءات المتعلقة بنسب امتثال المنتخبين المحليين لالتزام التصريح بالامتلاكات شاهداً كمياً بالغ الدلالة على الأثر التحويلي للإصلاحات المؤسسية والرقمية التي أطلقتها السلطة العليا منذ إنشائها عام 2022. ويمكن قراءة هذه الأرقام وفق الجدول التالي:

السنة	نسبة الامتثال	التغيير مقارنة بالسنة السابقة	السياق المؤسسي
2022	14.94%	—	بداية عمل السلطة العليا خلفاً للهيئة
2023	72%	57.06%+	مرحلة التفعيل والتعزيز الرقابي
2024	87.37%	15.37%+	مرحلة الترسّخ والتوسع
2025	94%	6.63%+	مرحلة النضج والاقتراب من الامتثال الكامل

الجدول رقم 08: يمثل التحليل التطوري لنسب الإمتثال

المصدر: من اعدادنا انطلاقا من احصائيات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

وتكشف قراءة هذه الأرقام عن ثلاث مراحل متميزة في مسيرة الامتثال:

المرحلة الأولى (2022) — مرحلة الإخفاق الهيكلي: تجسّد نسبة 14.94% حجم الإخفاق المؤسسي الذي كان سائداً في ظل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وهي نسبة كاشفة عن أن ما يزيد على 85% من المنتخبين المحليين كانوا يتهاونون في الوفاء بالتزاماتهم القانونية بالتصريح دون أن يواجهوا عواقب رادعة فعلية. ويُشير هذا الرقم إلى أن المنظومة التقليدية كانت في حقيقتها منظومة شكلية فاقدة للفاعلية، إذ إن التصريح الورقي كان يستلزم جهداً إدارياً كبيراً دون توفير آليات تحقق كافية، مما أفرز ثقافة تهاون واسعة الانتشار.

المرحلة الثانية (2023) — مرحلة القفزة النوعية: يُمثّل الارتفاع المذهل من 14.94% إلى 72% في عام واحد فريد، بزيادة قدرها 57.06%، أبرز الانعطاف في مسيرة الإصلاح. ويعكس هذا القفز النوعي تضافر ثلاثة عوامل متزامنة: أولها تفعيل آليات الإنفاذ القانوني التي منحها القانون العضوي رقم 08-22 للسلطة العليا من صلاحيات المتابعة والإحالة القضائية، وثانيها تنشيط حملات التوعية وإرسال الإشعارات الموجهة إلى المنتخبين المتخلفين، وثالثها التحسن التدريجي في سهولة الإيداع المرتبط بالبنية الرقمية الداخلية المتطورة.

المرحلة الثالثة (2024-2025) — مرحلة الترسّخ والنضج: يُجسّد الارتفاع التدريجي من 87.37% إلى 94% ديناميكيةً طبيعيةً للنضج المؤسسي، حيث تتصاعد النسب بوتيرة أبطأ كلما اقتربت من الامتثال الكامل. ويُشير هذا التطور إلى أن المكاسب السهلة قد تحققت، وأن تحقيق الامتثال الكامل يستلزم الآن جهوداً مضاعفة موجهة نحو الفئات المتبقية التي تُصرّ على التهاون، وهي في الغالب فئات تعاني من قصور في الوصول الرقمي أو من مقاومة ثقافية للرقابة.

ب. تفسير دلالات النسب:

يُقدّم المُستجوب الثاني تفسيراً ذا مصداقية لهذا التحول الإحصائي المذهل بقوله: "الارتفاع الحاد في نسب الامتثال لا يعكس فقط تحسّن الوعي بالالتزام القانوني، بل يعكس أيضاً تنامي الخوف من المتابعة القضائية التي باتت السلطة العليا تُشهر بها." وهذا التفسير يُضيف بُعداً تحليلياً جوهرياً، مفاده أن الارتفاع في الامتثال يجمع بين عاملين متكاملين: الامتثال الطوعي الناجم عن تعزيز ثقافة النزاهة، والامتثال القسري الناجم عن الردع القانوني الفعّال.

وتكشف الأرقام أيضاً عن دلالة مقلقة لا ينبغي إغفالها: فحتى مع بلوغ نسبة 94% عام 2025، لا يزال هناك 6% من المنتخبين المحليين يتهاونون في الامتثال. وإذا أسقط هذا الرقم على حجم الهيئة الانتخابية المحلية في الجزائر، فإنه يُمثّل عدداً معتبراً من المنتخبين الذين يُصرّون على التهرب من التزاماتهم القانونية. وهذا ما يؤكد ضرورة تفعيل المنصة الرقمية الشاملة، إذ إن الإيداع الرقمي الإلزامي يُصعّب التهرب أكثر بكثير من الإيداع الورقي الاختياري.

أثر الرقمنة على فاعلية النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد:

تعكس المقابلات تصوراً مشتركاً واسعاً لأثر إيجابي للرقمنة على فاعلية منظومة النزاهة المؤسسية، لا سيما من خلال تقليص فرص التلاعب الإجرائي وتعزيز الشفافية في تتبع مسار الملفات. ويُشير المُستجوب الأول: "المنصة الرقمية تُصعّب التلاعب بالتصريحات لأنها توثّق كل خطوة وتمنع التعديل اللاحق، خلافاً للنظام الورقي الذي كان يُتيح تدخلات يصعب إثباتها"، فيما يؤكد المُستجوبان الثاني والثالث أن الرقمنة أسهمت في تحسين ثقة المواطنين والشركاء المؤسسيين في منظومة مكافحة الفساد.

غير أن هذا التصور ينبغي تنسيبه في ضوء المؤشرات الموضوعية. فرغم الارتفاع الإيجابي في نسب الامتثال، يبقى السؤال الجوهرى معلقاً: هل يعكس الامتثال بالتصريح نزاهةً فعليةً أم مجرد امتثال شكلي لتجنّب العقوبة؟ إذ إن قيمة التصريح بالامتلاكات كأداة لمكافحة الفساد تتوقف في نهاية المطاف على جودة التحقق من مضامينه، لا على مجرد إيداعه. وهنا تبرز الإشكالية الجوهرية: ففي غياب التكامل الرقمي مع قواعد البيانات الوطنية الأخرى، يبقى التحقق الآلي الكامل من صحة التصريحات أمراً متعذراً، مما يفتح مجالاً لتصريحات ناقصة أو مضلّة لا تتكشف بسهولة.

وتُسهّم غياب أدوات قياس أثر الرقمنة على النزاهة، التي أشار إليها المُستجوب الرابع بقوله: "لا نملك حتى الآن مؤشرات دقيقة تقيس الأثر الحقيقي للمنصة على تقليص الإثراء غير المشروع، بل نقيس الامتثال الشكلي لا الجوهرى"، في تعقيد التقييم الدقيق للمنجزات المُحققة، مما يُقيّد القدرة على قيادة المنظومة الرقمية بمنهجية نتائج صارمة.

آفاق التطور والاستراتيجيات المستقبلية:

يُعبّر المُستجوبون عن إرادة راسخة في تعميق وإضفاء الطابع الرسمي على مسار الرقمنة على المدى المتوسط والبعيد. ويُجسّد المُستجوب الثالث هذا التوجه بقوله: "المرحلة القادمة هي الأصعب والأهم، إذ يجب أن تنتقل المنصة من أداة داخلية لإدارة الموظفين إلى منظومة شاملة تشمل عشرات الآلاف من المُصرّحين في كل ربوع الوطن"، وهو ما يُعرّزه المُستجوب السادس بالإشارة إلى أن "ثمة مساعٍ جارية لدمج الذكاء الاصطناعي في تحليل التصريحات ورصد التناقضات المالية بين الذمم المُصرّح بها والمؤشرات الخارجية المتاحة".

وتُبرز الشفافية والحوكمة الرقمية بوصفهما شرطاً محورياً لتعزيز ثقة المواطنين والشركاء المؤسسيين والهيئات الدولية، إذ يؤكد المُستجوب الرابع أن "الشفافية الرقمية هي المدخل الحقيقي لبناء الثقة مع مختلف أصحاب المصلحة، ولن تتحقق هذه الثقة ما لم يُصبح المواطن قادراً على الاطلاع على تصريحات المنتخبين الذين انتخبهم". وهذا الطموح نحو النشر العلني للتصريحات يُمثّل الأفق الاستراتيجي الأبعد الذي تسعى إليه المنصة الرقمية.

غير أن الهشاشة التقنية والبشرية القائمة تدعو إلى مقارنة تدريجية وعملية متدرجة. وعلى الرغم من الإنجاز الإحصائي المذهل المُتمثّل في الارتفاع من 14.94% إلى 94% في غضون ثلاث سنوات فقط، فإن هذا الإنجاز يبقى مرهوناً بمواصلة الاستثمار في ثلاثة محاور متزامنة: الإنفاذ القانوني الصارم، وتطوير المنصة الرقمية نحو التحقق الآلي الكامل، وبناء الكفاءات البشرية المتخصصة داخل السلطة العليا.

غير أن سحابة الكلمات الأولى (الشكل 03) تُذكّرنا بواقعية هذا الطموح من خلال استمرار هيمنة مصطلح "التحديات" الذي يُوازي في حجمه مصطلح "المنصة"، مما يُشير إلى أن تحقيق الطموح الرقمي الشامل يستلزم تجاوز ثلاثة عوائق بنيوية متزامنة تكشفها الأشكال الأربعة مجتمعة:

العائق الأول — التكامل التقني: الذي تُجسّده سحابة الكلمات الأولى من خلال مصطلح "التشغيل البيئي"، ويتمثل في ضرورة ربط منصة التصريح بقواعد البيانات الوطنية لتمكين التحقق الآلي الكامل.

العائق الثاني — الكفاءة البشرية: الذي تُجسّده سحابة الكلمات الثانية من خلال مصطلح "التكوين"، ويتمثل في ضرورة بناء كفاءات متخصصة في تحليل بيانات التصريحات وكشف التناقضات المالية.

العائق الثالث — الثقافة المؤسسية: الذي تُجسّده خريطة الشجرة الدلالية للرقمنة من خلال عبارات "صعوبة التكيف" و"مقاومة بعض الفئات"، ويتمثل في ضرورة مصاحبة التحول الرقمي بتغيير ثقافي حقيقي يُرسّخ قيمة النزاهة الرقمية لا مجرد الامتثال الشكلي لها.

وتكشف السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في مجمل مسارها الذي تُجسّده الأرقام والأشكال البيانية معاً عن نموذج إصلاحٍ متسارع ومتكامل يجمع بين الإنجاز الكمي المذهل المُتمثّل في الارتفاع التاريخي لنسب الامتثال من 14.94% إلى 94% في ثلاث سنوات فقط، والتحدي النوعي العميق المُتمثّل في الانتقال من الامتثال الشكلي إلى

النزاهة الجوهرية. وعلى المدى البعيد، يُمكن لهذا النموذج حين تكتمل مكوناته الرقمية والبشرية والمؤسسية أن يُشكّل مرجعاً إقليمياً رانداً في رقمنة منظومة مكافحة الفساد في الدول العربية والأفريقية.

المبحث الثاني: مناقشة النتائج

يُبرز تحليل العلاقة بين الرقمنة والنزاهة المؤسسية داخل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته علاقةً مُركّبة ومتعددة الأبعاد. فإذا كانت المقابلات والبيانات النوعية المُحلّلة تكشف عن تصور إيجابي واسع لأثر الرقمنة على تعزيز الامتثال بالتصريح بالامتلاكات وتقليل فرص الفساد الإجرائي، فإن المعطيات الموضوعية المُستخلصة من الإحصاءات المؤسسية والوثائق الرسمية تُقدّم صورةً أكثر تعقيداً وتنسبياً تستوجب مناقشةً نقديةً معمّقة.

1.2 الرقمنة رافعةً للامتثال — إنجاز موثّق في سياق مقيد

أثبتت التجربة الميدانية للسلطة العليا أن الرقمنة المقرونة بالإنفاد القانوني الصارم تُشكّل رافعةً حقيقيةً للامتثال المؤسسي. فالتحول النوعي الذي شهدته نسب التصريح بالامتلاكات على امتداد ثلاث سنوات يُجسّد بجلاء أن الجمع بين الإطار التشريعي المُعزّز والأداة الرقمية وآليات الإنفاذ الفعّال قادر على إحداث تحول سلوكي مؤسسي عميق في فترة زمنية وجيزة. وهذا الإنجاز لا يُقاس فقط بالأرقام، بل يتجلى أيضاً في تحوّل التصريح بالامتلاكات من إجراء هامشي مُتجاهل إلى التزام مؤسسي مركزي لا يمكن التهرب منه دون عواقب فعلية. ويتقاطع هذا المنجز مع ما أثبتته **Santiso (2022)** من أن الرقمنة تُفكّك "معادلة الفساد" من خلال تقليص السلطة التقديرية غير المراقبة، غير أن التجربة الجزائية تُضيف إليه بُعداً لم تُبرزه الأدبيات بالقدر الكافي، وهو أن سرعة الأثر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحدة الإنفاذ القانوني المصاحب للرقمنة لا بالرقمنة وحدها.

غير أن هذا الإنجاز ينبغي قراءته في إطاره المُقيد: فالمنصة الرقمية في مرحلتها الراهنة لا تزال مقتصرة على الاستخدام الداخلي، ولم تبلغ بعد مرحلة التعميم الشامل على جميع الفئات الملزمة بالتصريح. مما يعني أن المنجزات الإحصائية المُحققة تعكس أثر منظومة إصلاحية كلية تجمع بين التشريع والرقابة والتوعية، أكثر مما تعكس الأثر المباشر للأداة الرقمية منفردة. وهذا التمييز جوهري لتقييم موضوعي لحجم الإضافة الرقمية الفعلية في منظومة النزاهة المؤسسية.

2.2 من الامتثال الشكلي إلى النزاهة الجوهرية — الفجوة الكبرى

تكشف المعطيات مجتمعةً عن فجوة جوهرية تُمثّل التحدي الأعظم في مسيرة الرقمنة المؤسسية: الفجوة الفاصلة بين الامتثال الشكلي بالتصريح والنزاهة الجوهرية التي تعكسه. فالارتفاع في نسب إيداع التصريحات، رغم أهميته الإحصائية البالغة، لا يُجيب بذاته عن السؤال الجوهري المتعلق بصحة مضامين هذه التصريحات ودقتها وشموليتها. إذ تبقى قيمة التصريح بالامتلاكات كأداة لمكافحة الفساد مشروطةً في نهاية المطاف بجودة التحقق من مضامينه، لا بمجرد إيداعه.

وفي ظل غياب التكامل الرقمي الكامل مع قواعد البيانات الوطنية الأخرى، يظل التحقق الآلي الشامل من صحة التصريحات أمراً متعذراً، مما يُبقي هامشاً محتملاً للتصريحات الناقصة أو المضلّلة التي لا تنكشف بسهولة في غياب أنظمة المقارنة الآلية. وهذه الفجوة لا تُضعف المنجز المُحقّق بل تُحدد أفق المرحلة القادمة التي ينبغي أن تنصبّ جهودها على تحويل الامتثال الكمي إلى نزاهة نوعية فعلية. وتتقاطع هذه الإشكالية مع ما رصده تقرير البنك الدولي StAR

(2020) من أن أغلب أنظمة التصريح بالامتلاك عالمياً لم تبلغ إمكاناتها الكاملة بسبب غياب آليات التحقق الفعّال، وأن النشر العلني للتصريحات يُضاعف قيمتها رقابياً من خلال تمكين المجتمع المدني من المشاركة في الرصد.

3.2 ديناميكية الامتثال — بين الردع والافتناع

تكشف قراءة مسار نسب الامتثال عبر الزمن عن ديناميكية نفسية ومؤسسية دقيقة تستحق الوقوف عندها. فالقفزة النوعية المذهلة في مرحلتها الأولى كانت مدفوعةً في جزء كبير منها بعامل الردع الرقمي والقانوني الناجم عن الإدراك المتصاعد بأن السلطة العليا باتت تمتلك أدوات رقابية أكثر فاعلية وصلاحيات إنفاذ أشد إلزامية. في حين يُشير التصاعد التدريجي في المراحل اللاحقة إلى بداية تشكّل ثقافة الامتثال الطوعي التي تستغرق وقتاً أطول لكنها أكثر ديمومةً وأعمق أثراً في منظومة النزاهة المؤسسية.

وهذا التمييز بالغ الأهمية السياسية، إذ يُشير إلى أن استراتيجية مكافحة الفساد الفعّالة ينبغي أن تجمع في مرحلة أولى بين صرامة الإنفاذ وقوة الردع لكسر ثقافة التهاون الموروثة، ثم تنتقل تدريجياً في مرحلة ثانية نحو بناء ثقافة النزاهة الداخلية التي تجعل الامتثال دافعاً ذاتياً لا استجابةً خارجيةً للعقوبة. وتتسق هذه الرؤية مع ما أثبتته Kogueda & Manga Engama (2025) من أن العلاقة بين الحوكمة الرقمية والفساد ثنائية الاتجاه، وأن الفاعلين يستمرون في استخدام المنصات الرقمية حتى حين يرتفع الفساد، مما يُشير إلى أن الثقة في الأداة الرقمية تتشكّل بصورة مستقلة نسبياً عن مستوى الفساد السائد.

4.2 العائق البشري — الحلقة الأضعف في سلسلة الرقمنة

تتقاطع المعطيات النوعية والكمية مجتمعةً في تأكيد أن ضعف الكفاءات الرقمية المتخصصة يُشكّل الحلقة الأضعف في منظومة الرقمنة المؤسسية. فالأداة الرقمية مهما بلغ تطورها التقني تبقى رهينةً بجودة الكوادر البشرية القادرة على توظيفها والتحقق من مضامينها وترجمة نتائجها إلى إجراءات قانونية فعّالة. وهذا العائق البشري لا يقتصر على موظفي السلطة العليا، بل يمتد إلى الفئات الملزمة بالتصريح التي تتباين مستوياتها الرقمية تبايناً حاداً، مما يستلزم تصميم المنصة وفق معايير الشمول الرقمي لا وفق معايير التطور التقني وحده.

وتتسق هذه الملاحظة مع ما أثبتته Adam (2020) من أن الحكومة الإلكترونية لا تُؤثّر فعلياً في خفض الفساد إلا حين يرتفع مستوى تطور الكفاءات الرقمية ويتوفر رأس مال بشري مُؤهّل، وأن العلاقة بين الرقمنة والنزاهة ليست مباشرةً بل تتوسطها عوامل بشرية ومؤسسية جوهرية لا يمكن إغفالها في أي استراتيجية إصلاحية رقمية.

5.2 آفاق التحول الرقمي الشامل — نحو نموذج جزائري راند

تتضافر المعطيات المُستخلصة في رسم صورة مستقبلية واعدة لمسار الرقمنة المؤسسية في منظومة مكافحة الفساد الجزائرية، شريطة أن تُعالج الفجوات البنيوية المُشخصة بمقاربة استراتيجية متكاملة. فتعميم المنصة الرقمية على جميع الفئات الملزمة بالتصريح يُمثّل نقلةً نوعيةً ستُفضي إلى تراكم بيانات ضخمة قابلة للتحليل المقارن، وستُمكن من توظيف الذكاء الاصطناعي في رصد التناقضات المالية بصورة استباقية تتجاوز القدرات البشرية المحدودة.

غير أن تحقيق هذا الأفق يستلزم تجاوز ثلاثة عوائق مترامنة: أولها التكامل التقني مع قواعد البيانات الوطنية لتمكين التحقق الآلي الكامل من التصريحات، وثانيها بناء الكفاءات البشرية المتخصصة في تحليل بيانات النزاهة وكشف التناقضات المالية، وثالثها سدّ الفجوة التشريعية من خلال إصدار مراسيم تنظيمية تفصيلية تُحدد معايير التحقق الرقمي وتُلزم الجهات المعنية بتبادل البيانات. وتتسجم هذه الأولويات مع ما أوصت به منظمة OECD (2024) من ضرورة تبني الرقمنة أداةً لتعزيز فاعلية منظومات النزاهة وتحسين قياسها وتتبعها بصفة منتظمة.

في المحصلة، تكشف الدراسة عن أن العلاقة بين الرقمنة والنزاهة المؤسسية في السياق الجزائري علاقةً إيجابية مُثبتة لكنها مشروطة ومندرجة في آنٍ واحد. فالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تُجسّد نموذجاً إصلاحياً متسارعاً يجمع بين إنجاز كمي ملموس يتجلى في الارتفاع التاريخي لنسب الامتثال، وتحذٍ نوعي عميق يتمثل في الانتقال من الامتثال الشكلي إلى النزاهة الجوهرية.

والإشكاليات المُشخّصة من قصور في التكامل الرقمي وضعف في آليات التحقق الآلي وهشاشة في الكفاءات البشرية لا تطعن في أهمية مسار الرقمنة، بل تُحدد أجندة المرحلة القادمة التي ينبغي أن تنصبّ فيها الجهود على تحويل الطموح الرقمي الاستراتيجي إلى رقمنة جوهرية شاملة تُفعّل مبدأ الشفافية فعلياً وتُحوّل التصريح بالامتلاكات من إجراء إداري إلى أداة كشف فعّالة للإثراء غير المشروع. وعلى المدى البعيد، يُمكن لهذا المسار حين تكتمل مكوناته المؤسسية والتقنية والبشرية أن يُشكّل مرجعاً إقليمياً رائداً في رقمنة منظومة مكافحة الفساد على المستويين العربي والأفريقي

خلاصة الفصل الثالث:

يُمثل هذا الفصل الثمرة التطبيقية الكاملة للدراسة، إذ أتاح التحليل النوعي المعمق المُنجَز بأدوات برنامج NVivo مقروناً بالإحصاءات المؤسسية استخلاصَ جملة من الحقائق الجوهرية التي تُجيب عن إشكالية الدراسة وتُغني إطارها النظري بمعطيات ميدانية موثقة.

وقد كشفت نتائج التحليل أن الرقمنة تُمثل في وعي الفاعلين الداخليين بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أداةً استراتيجيةً محوريةً لتعزيز منظومة النزاهة المؤسسية وتضييق الهوامش التي يستغلها الفساد الإداري. غير أن توظيفها الفعلي لا يزال في طور التأسيس، إذ يُجسد الخطاب الميداني للفاعلين توتراً واضحاً بين الإيمان بإمكانات الرقمنة من جهة، والإقرار بعوائق بنيوية تقنية وبشرية ومؤسسية تُبطئ تحقيق هذا الإيمان على أرض الواقع من جهة أخرى.

وقد أثبت التحليل أن العلاقة بين الرقمنة والنزاهة المؤسسية علاقةً إيجابية حقيقية، تتجلى آثارها في تحوّل سلوكي مؤسسي ملموس نحو الامتثال بالتصريح بالامتلاكات. غير أن هذه العلاقة ليست تلقائيةً ولا خطيةً، بل هي مشروطة بتضافر عوامل مؤسسية وتشريعية وبشرية لا يمكن إغفالها، وفي غيابها تتحول الرقمنة من أداة نزاهة جوهرية إلى مجرد تحديث شكلي للإجراءات التقليدية.

وتبقى الفجوة الكبرى المُشخّصة في هذا الفصل هي الفجوة الفاصلة بين الامتثال الشكلي والنزاهة الجوهرية الفعلية، وهي فجوة لا يمكن سدّها إلا بمواصلة الاستثمار في تطوير المنصة الرقمية نحو التحقق الآلي الكامل من مضامين التصريحات، وبناء الكفاءات البشرية المتخصصة، وتعزيز التكامل المؤسسي بين مختلف الهيئات الرقابية. وفي المحصلة، تُجسد السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته نموذجاً إصلاحياً واعداً يحمل في طياته إمكانات كبرى لم تُستنفذ بعد، وستتجلى كاملةً حين تكتمل مكوناته الرقمية والبشرية والمؤسسية في المراحل القادمة.

خاتمة عامة

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية محورية تتمحور حول دور الرقمنة في تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد في الجزائر، متخذة من السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته نموذجاً ميدانياً للاختبار والتحليل. وقد سعت إلى تجاوز التأطير النظري المجرد نحو فهم عميق للعلاقة الفعلية بين المتغير المستقل المتمثل في الرقمنة والمتغير التابع المتمثل في النزاهة المؤسسية، من خلال منهج وصفي تحليلي يجمع بين المقابلة وتحليل الوثائق وأدوات التحليل النوعي المتقدمة.

وقد أسفر البناء النظري في الفصل الأول عن تأسيس إطار مفاهيمي متكامل يُجَلِّي طبيعة الرقمنة بوصفها رافعةً استراتيجيةً لتعزيز الشفافية والمساءلة، ويحدد أبعاد النزاهة المؤسسية بوصفها منظومةً قيمية وإجرائية تتشكّل في تفاعل دائم مع البيئة التشريعية والمؤسسية المحيطة. كما أتاحت مراجعة الأدبيات رسمَ خريطة معرفية واضحة للدراسات السابقة، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها في السياق الجزائري الغائب تقريباً عن الأدبيات الدولية.

وعلى الصعيد الميداني، أتاح التحليل النوعي المُنَجَز بأدوات منهجية استخلاص صورة دقيقة ومركّبة لواقع التحول الرقمي في منظومة النزاهة المؤسسية بالسلطة العليا، وقد تجلّت أبرز النتائج في أن الرقمنة تُمثّل في وعي الفاعلين الداخليين أداةً استراتيجيةً محوريةً لتضيق هوامش الفساد وتعزيز الشفافية، وأن المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات أسهمت فعلياً في إحداث تحول سلوكي مؤسسي عميق تجلّى في الارتفاع التاريخي لنسب الامتثال عبر الزمن. غير أن هذه النتائج الإيجابية تُقابلها فجوة جوهرية تفصل بين الامتثال الشكلي بإيداع التصريحات والنزاهة الجوهرية المرتبطة بالتحقق الفعلي من مضامينها، وهي فجوة تكشف أن الرقمنة في مرحلتها الراهنة لا تزال في طور رقمنة الشكل الإجرائي دون بلوغ مرحلة رقمنة التحقق الجوهرية الكامل.

وقد أثبتت الدراسة أن العلاقة بين الرقمنة والنزاهة المؤسسية ليست علاقةً تلقائيةً ولا خطيةً، بل هي علاقة مشروطة بتضافر ثلاثة متغيرات وسيطة جوهرية: الإطار التشريعي التفصيلي الذي يُنظّم آليات التحقق الرقمي، والكفاءات البشرية المتخصصة القادرة على توظيف الأداة الرقمية وترجمة نتائجها إلى إجراءات قانونية فعّالة، والتكامل التقني بين المنصة وقواعد البيانات الوطنية الذي يُمكن من التحقق الآلي الشامل. وفي غياب هذه المتغيرات الثلاثة أو أي منها، تتحول الرقمنة من أداة نزاهة جوهرية إلى مجرد تحديث شكلي للإجراءات التقليدية، يُحسّن الكفاءة الإدارية دون أن يُحدث أثراً حقيقياً في تقليص الفساد.

توصيات الدراسة

- تعميم المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات على جميع الفئات الملزمة قانوناً، بما يُفضي إلى تراكم بيانات ضخمة قابلة للتحليل المقارن والاستباقي
- تطوير منظومة التكامل الرقمي بين المنصة وقواعد البيانات الوطنية الأخرى لتمكين التحقق الآلي الشامل من صحة التصريحات
- إطلاق برامج تكوين متخصصة في تحليل بيانات النزاهة وكشف التناقضات المالية لإطارات السلطة العليا
- إصدار مراسيم تنظيمية تفصيلية تُحدد معايير التحقق الرقمي وتُلزم الجهات المعنية بتبادل البيانات
- السعي نحو النشر العلني للتصريحات بما يُتيح للمجتمع المدني والصحافة الاستقصائية المشاركة في منظومة الرقابة الشعبية

قائمة المراجع: أولا: المراجع باللغة العربية

- الكتب:

1. ياسين سعد غالب، مقدمة في الادارة الالكترونية، العراق: دار اليازوري العلمية. (2022).

-المقالات :

1. مجلة المسار للدراسات الإنسانية، "الحوكمة ومكافحة الفساد مفاهيم اطارية وإسقاطات على العالم العربي"، 2023.
2. آمال بوهنتالة. الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (2021).
3. امل بن الشيخ. دور الشفافية في الوقاية من الفساد الإداري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (2022).
4. إيمان محفوظ مصطفى إبراهيم منصور. آليات تفعيل النزاهة المؤسسية بالجامعات المصرية. مجلة التربية في القرن 21 (2024).
5. بشير العلاق. الأثر الاستراتيجي للانترنت على ادارة المزيج التسويقي. مجلة أفاق جديدة (2004).
6. بن أحمد نادية، وبن أحمد فاطمة الزهراء. التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات. المجلة الجزائرية للمالية العامة (2025).
7. بواب رضوان، وبواب فيصل. آلية التصريح بالامتلاكات ودورها في الحد من ظاهرة الفساد. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور.
8. بومدان زازة. الرقمنة ودورها في مكافحة الفساد الاداري والمالي. المجلة الجزائرية للمالية العامة (2025).
9. خالد بعاشي. أهمية الرقمنة في ترشيد النفقات العامة للجماعات المحلية. المجلة الجزائرية للمالية العامة (2025).
10. رمزي حوحو، ولبنى دنش. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. مجلة الاجتهاد القضائي (2007).
11. روميسة طاجين. رقمنة التعليم العالي في الجزائر. مجلة جامعة الزيتونة الدولية (2023).
12. سامية بولافة، والطاهر غيلاني. التوقيع الالكتروني في ظل القانون 15_04. المجلة الجزائرية للأمن الانساني(2020).
13. سحنون بولعراس، وحمزة بلحسيني. دور الرقمنة في تحسين الخدمات العمومية. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن(2024).
14. سفيان بوزيد. توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التسويق الالكتروني. مجلة الاقتصاد الصناعي (2022).
15. سهيلة بوخميس. دور التصريح بالامتلاكات في الوقاية من الفساد. مجلة النبراس للدراسات القانونية (2019).
16. صليحة بن عامية. أبعاد التحول الرقمي كآلية لتفعيل الإدارة الإلكترونية. مجلة الدراسات الحقوقية والسياسية (2023).
17. عامر قادة. مستويات رقمنة الحالة المدنية في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية (2025).
18. عبد الحميد رولامي. تعزيز التحول الرقمي كمدخل استراتيجي للوقاية من الفساد. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (2022).
19. عبد الرحمان بوعمامة. التحول الرقمي لمنظمات الاعمال الجزائرية. مجلة دراسات اقتصادية (2023).
20. عبد الغني صالح، وعبد الكريم جده. إدارة مشاريع الرقمنة في المؤسسات العمومية الجزائرية (2024).
21. عماد بوروح، وبلقاسم بوقرة. الفساد الإداري (أنواعه، أسبابه، مظاهره). مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (2018).

22. غزلان بوعديلي. دور الإدارة الإلكترونية في تيسير الحصول على المعلومات. مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية (2024).
 23. فضيلة بوطورة. الفساد الإداري في المغرب والجزائر. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (2021).
 24. لمين زايدي. رقمنة العملية التعليمية التعلمية. مجلة العدوي للسانيات العرفية (2021).
 25. ليندة بودراهم. النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني (2023).
 26. ليندة بوعزيز. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية (2025).
 27. محمد قوادي. رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية (2022).
 28. محمد ناصر باصم. دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية (2019).
 29. مداني حروفوش، ونيل كريبش. المنصات الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات. حوليات جامعة الجزائر 1 (2023).
 30. منيرة لعال. دور آلية التصريح بالامتلاكات في الوقاية من الفساد (2025).
 31. نادية تياب، وهنية احمد. نظام التصريح بالامتلاكات في التشريع الجزائري. مجلة كلية الحقوق (2021).
 32. وردة خلاف. دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري. المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية (2022).
 33. لعياشي زرار، وحمزة بن وريدة. الحوسبة السحابية: المفهوم والخصائص. مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والادارية (2019).
 34. الدويك، عبد الغفار عفيفي. الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة. (2013).
- رسائل الدكتوراه:

- رسائل الماجستير:

1. بوزينة أمحمدي. دور التصريح بالامتلاكات في الوقاية من جرائم الفساد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، غرداية (2022).
 2. فضيلة ضويو، وبسمة شخمة. دور الرقمنة في تحسين أداء الموارد البشرية جامعة محمد بوضياف، المسيلة (2022).
 3. نبيلة حمودة. أثر رقمنة النظام الضريبي في تحسين التحصيل الضريبي جامعة 02 أوت 1955، سكيكدة. (2024).
- القوانين والمواثيق الدولية:

- 1 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC، الديباجة والمادتان 5 و7. نيويورك، 2003.
2. القانون رقم 08-22 المؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق لـ 5 ماي 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته، تشكيلها و صلاحياتها (الجريدة الرسمية العدد 32، ص 11).
3. القانون رقم 01-06، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم (الجريدة الرسمية العدد 74، ص 71).

4. الأمر رقم 05-10، ممضى في 26 غشت 2010، يتم القانون رقم 01-06، المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. (الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 01 سبتمبر 2010، ص 16).

5. قانون رقم 15-11، ممضى في 02 غشت 2011، يعدل ويتم القانون رقم 01-06، المؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. (الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 10 غشت 2011، ص 4).

6. المرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ في 25 رمضان 1435 الموافق 23 جويلية 2014، يعدل المرسوم الرئاسي رقم 11-426 الموافق 08 ديسمبر 2011 الذي يحدد تشكيلة الديوان الوطني لقمع الفساد وتنظيمه وكيفية سيره. (الجريدة الرسمية لـ 31 جويلية 2014، العدد 46، ص 8).

7. المرسوم الرئاسي رقم 04-128، مؤرخ في 29 صفر عام 1425، الموافق 19 أبريل سنة 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003.

8. المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 4 محرم عام 1423 الموافق 7 أبريل سنة 2002 والمتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها (الجريدة الرسمية رقم 23 الموافق لـ 07 أبريل سنة 2002 ص 16).

9. المرسوم التنفيذي رقم 22-36 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1443 الموافق 04 جانفي 2022 (الجريدة الرسمية، العدد 3 ليوم 9 جانفي 2022، ص 12).

10. التعليمية رقم 01 لسنة 2023 المؤرخة في 11 ربيع الثاني 1445 الموافق لـ 26 أكتوبر 2023 المتعلقة بالتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات والمهن غير المالية المحددة والصادرة عن وزارة المالية (وزارة المالية الجزائرية - خلية معالجة الاستعلام المالي، التعليمية رقم 01 لسنة 2023).

11. نظام رقم 24-03 مؤرخ في 18 محرم عام 1446 الموافق 24 يوليو سنة 2024، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

12. نظام بنك الجزائر رقم 12-03 الموافق 28 نوفمبر 2012 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

13. اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية: اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 ودخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فيفري 2002.

14. اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد اعتمدت خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد بمابوتو في 15 جويلية 2003 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 05 أوت 2006 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أبريل 2006؛

16. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد: اعتمدت بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 08 سبتمبر 2014؛

17. نظام بنك الجزائر رقم 12-03 الموافق 28 نوفمبر 2012 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، (السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته).

18. المرسوم الرئاسي رقم 24-215 الصادر سنة 2024 (المادة 3 مكرر، والمادة 23 مكرر 1) المتعلق بالتصريح الإلكتروني بالامتلاكات. |

19. المرسوم الرئاسي رقم 24-216 الصادر سنة 2024 (المادة 2 مكرر) المتعلق بالتصريح الإلكتروني بالامتلاكات.

20. الأمر رقم 06-03 المتعلق بالوظيفة العمومية (تعريف المناصب والوظائف العليا). |

21. قانون الوقاية من الفساد السنغافوري (Prevention of Corruption Act — PCA)، الصادر في 17 يونيو 1960.

22. قانون الفساد والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال السنغافوري (CDSA).

-التقارير :

1. التكنولوجيات الرقمية في برامج مكافحة الفساد. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. Semaan

2. منظمة رشيد للنزاهة والشفافية، منهاج النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، الأردن، 2019.

-المصادر الرسمية والبوابات الحكومية:

1 . المحافظة السامية للرقمنة. (2024).

2 . البوابة الجزائرية للخدمات الرقمية. (2025).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bovens, M. A. (2007). Analysing and Assessing Accountability: A Conceptual Framework. European Law Journal, 447–468 .

2. Guillermo O'Donnell. (1998). Horizontal Accountability in New Democracies. Journal of Democracy, 112–126 .

3 .Hood, C. (2010). Accountability and Transparency: Siamese Twins, Matching Parts, Awkward Couple? West European Politics, 989–1009.

4. SOUKI, H. (2023). Le déploiement du numérique au profit du service public. Journal d'études en économie et Management.

5. Douglass C North. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge & New York: Cambridge University Press| .

6. B Z Tamanaha. (2004). On the Rule of Law: History, Politics, Theory CambridgeNew York .

7. Grimmelikhuijsen, S. (2013). Transparency and Trust: An Experimental Study of Online Disclosure and Trust in Government Utrecht University.

8. Transparency International. (2020). Corruption Perceptions Index. Berlin.
9. Transparency International. (2023). Corruption Perceptions Index 2023 – Tunisia.
10. Transparency International. (2024). Corruption Perceptions Index 2023: Singapore.
11. Transparency International Rwanda. (2024). 2024 Corruption Perceptions Index: Rwanda achieves its highest ever score.
12. Corrupt Practices Investigation Bureau (CPIB). Roles and functions. Prime Minister's Office, Singapore| .
13. Corrupt Practices Investigation Bureau. (2024). Singapore ranked 5th in Transparency International's CPI 2023 .
14. Council of Europe. (2019). Anti-Corruption Digest – Tunisia .
15. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ). Fighting corruption in Tunisia .
16. GlobalSecurity.org. Tunisia – Corruption.
17. KT Press. (2024). Rwanda makes slight improvements in Corruption Perception Index.
18. Ministry of Finance and Economic Planning (MINECOFIN), Rwanda. (2020). Vision 2050 .
19. National Library Board Singapore. History of CPIB .
20. Office of the Ombudsman Rwanda. Official Website .
21. Open Government Partnership. Tunisia Commitment TN0043 .
22. Public Service Division, Singapore. (2024). Written Parliamentary Reply .
23. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Thematic compilation – Singapore: Article 7(4) UNCAC .
24. Heald, D. (2006). Transparency as an instrumental value. Public Administration.
25. Bardin, L. (2007). L'analyse de contenu. Presses Universitaires de France.
26. Berger, P. L., & Luckmann, T. (1966). The social construction of reality. Doubleday.
27. Creswell, J. W. (2018). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (5th ed.). SAGE Publications.
28. Crotty, M. (1998). The foundations of social research. SAGE Publications.
29. Glaser, B. G., & Strauss, A. L. (1967). The discovery of grounded theory. Aldine.
30. Kvale, S. (1996). InterViews: An introduction to qualitative research interviewing. SAGE Publications.
31. Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). Research methods for business students (8th ed.). Pearson.

32. Stake, R. E. (1995). *The art of case study research*. SAGE Publications.
33. Thiéart, R. A. (2014). *Méthodes de recherche en management* (4e éd.). Dunod.
34. Yin, R. K. (2014). *Case study research: Design and methods* (5th ed.). SAGE Publications.
35. Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2016). *Qualitative inquiry and research design* (4th ed.). SAGE Publications.
36. United Nations Office on Drugs and Crime. (2003). *United Nations Convention Against Corruption (UNCAC)*. United Nations.
37. Abousaid. (2023). [Titre non précisé]. [Université non précisée].
38. BENDARKAWI. (2022). [Titre non précisé]. [Université non précisée].
39. Bussi. (2022). [Titre non précisé]. [Université non précisée].
40. Guelmami. (2021). [Titre non précisé]. [Université non précisée].
41. Eccles, R., & George, J. (2013). [Titre non précisé]. [Éditeur non précisé].
- Kempf, W., Watkins, H., & Arlo, E. (2000). [Titre non précisé]. [Éditeur non précisé].
- 42- Adam, I., & Fazekas, M. (2021). *Government Information Quarterly*, 38(4).
- 43- Bertot, J. C., Jaeger, P. T., & Grimes, J. M. (2010). *Government Information Quarterly*, 27(3).
- 45- Becker, G. S. (1968). *Journal of Political Economy*, 76(2).
- 46 Cucciniello, M., Porumbescu, G. A., & Grimmelikhuijsen, S. (2017). *Public Administration Review*, 77(1).
- 47- Eisenhardt, K. M. (1989). *Academy of Management Review*, 14(1).
- 48- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). *Journal of Financial Economics*, 3(4).
- 49- Khan, G. F., Krishnan, S., & Dhir, A. (2021). *Government Information Quarterly*, 38(3).
- 50- Kugler, M., & Zenou, Y. (2009). *Journal of Public Economics*, 93(7–8).
- 51- Matheus, R., Janssen, M., & Janowski, T. (2021). *Government Information Quarterly*, 38(1).
- 52- Parenti, A., Noori, N., & Janssen, M. (2022). *Government Information Quarterly*, 39(2).
- 53- Schnell, S. (2023). *Annual Review of Political Science*, 26.
- 54- Al-Faryan, M. A. S. (2024). *Journal of Public Administration Research and Theory*.
- 55- Gulumba, B. (2023). *Public Integrity*, 25(3).
- 56- Siam, M., & Salman, A. (2024). *Electronic Government, an International Journal*, 20 (1).

- 57- Mungiu-Pippidi, A. (2022). The anticorruption frontier: Transparency, accountability, and e-government. Cambridge University Press.
- 58- Santiso, C. (2022). The political economy of government auditing. Routledge.
- 59- Kossow, N. (2020). Technology and anti-corruption: How digitalization can support integrity in public administration. German Institute of Development and Sustainability (IDOS).
- 60- Transparency International. (2023). Corruption perceptions index 2023.
- 61- Transparency International. (2023). Corruption perceptions index 2023.
<https://www.transparency.org>

قائمة الملاحق

	دليل المقابلة الميدانية	
---	--------------------------------	---

		مقابلة مع:
التاريخ:	المكان:	المدة:

السيد/ة المحترم/ة،

نحن الطالبتان أنفال بن حميدة ومنال منيس، طالبتان في مرحلة الماستر 2 ، تخصص حوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته، بالمدرسة الوطنية العليا للمناجنت. نشكركم على قبول هذه المقابلة وعلى الوقت الثمين الذي تمنحانه إيانا.

تندرج هذه المقابلة في إطار إعداد مذكرة تخرجنا الموسومة بـ : "دور الرقمنة في تعزيز نزاهة المؤسسات ومكافحة الفساد – دراسة تطبيقية لدور التصريح الرقمي بالامتلاكات"

يهدف هذا اللقاء إلى فهم الآليات التقنية والقانونية لمنصة التصريح الرقمي بالامتلاكات، واستشراف دورها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، من خلال الاستفادة من خبرتكم الميدانية في هذا المجال.

قبل البدء، نودّ توضيح شروط هذا اللقاء:

- **السرية :** سنستخدم إجاباتكم لأغراض أكاديمية بحثية فقط وسنُعالج بسرية تامة.
- **حرية الإجابة :** لا توجد إجابات صحيحة أو خاطئة؛ نحن مهتمتان بتجربتكم المهنية ووجهة نظركم.
- **التسجيل :** بموافقتكم، نودّ تسجيل هذه المقابلة لتسهيل عملية التحليل. هل تسمحون بذلك؟

الأسئلة:

المؤسسة المستهدفة : السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته / (HATPLC) خلية الرقمنة / خبير قانوني

الصفة الوظيفية للمبحوث.....

تاريخ ومكان المقابلة.....

المحور الأول: الجاهزية التقنية والإجرائية للمنصة الرقمية

(يركّز على كيفية عمل المنصة وآليات الإطلاق – المبحث الأول)

ما هي الدوافع الأساسية التي عجّلت بالانتقال من التصريح الورقي التقليدي إلى "المنصة الرقمية" وهل كان النظام القديم يشكل عائقاً أمام كشف الفساد؟

ما هي المعايير التقنية التي تم الاعتماد عليها في بناء منصة التصريح بالملكيات، لضمان سهولة الاستخدام من جهة، وأمن المعلومات من جهة أخرى؟

ما هي البروتوكولات المعتمدة لتسجيل المكلفين بالتصريح، مع تقديم شرح أكاديمي لآلية عمل المنصة الرقمية في هذه المرحلة

كيف سيتم تفعيل مؤشر "النزاهة" رقمياً؟ هل سيعتمد على سرعة الامتثال للتصريح أم على دقة البيانات المدلى بها ؟

ما هي آليات الرقابة الآلية التي يقرّها النظام في مرحلة "التعبئة" لمنع إدخال بيانات متناقضة أو ناقصة؟

المحور الثاني: استشراف أثر الرقمنة في تعزيز النزاهة

(يركّز على التحول من الورقي إلى الرقمي – المبحث الثاني)

بناءً على الدراسات التحضيرية، ما هي أبرز الثغرات التي كان يعاني منها نظام التصريح الورقي والتي يمكن أن يتجاوزها نظام التصريح الرقمي بشكل جذري. هل يُتوقع أن يُسهم التحول الرقمي في رفع نسبة الامتثال لدى المكلفين بالتصريح، وما هي العوامل التي قد تدعم أو تعيق هذا الارتفاع؟

كيف سيؤدي اعتماد النظام الرقمي إلى إعادة تشكيل مفهوم الرقابة، وهل سننتقل من الرقابة البشرية التقليدية إلى رقابة رقمية/خوارزمية أكثر شمولاً وفعالية؟

في رأيكم، هل يُعدّ التصريح الرقمي كافياً وحده للحد من الفساد، أم أنه يحتاج إلى منظومة قانونية ومؤسسية موازية لضمان فعاليته؟

المحور الثالث: التحديات، الربط البيئي والذكاء الاصطناعي

(يركّز على المعوقات والآفاق المستقبلية – المبحث الثالث)

بما أن النظام في بداياته، ما هي أبرز التحديات البشرية (مقاومة التغيير) التي تتوقعون مواجهتها عند التعميم الشامل؟

إلى أين وصل التنسيق التقني بشأن "الربط البيئي" مع مصالح الضرائب، أملاك الدولة، والبنوك؟ وهل هناك عوائق قانونية تمنع هذا الربط حالياً؟

كيف يمكن للذكاء الاصطناعي مستقبلاً أن يكتشف "مظاهر الثراء غير المشروع" عبر المقارنة التلقائية بين التصريحات والواقع المعيشي؟

ما هي الضمانات القانونية والتقنية لحماية بيانات المصالح من أي تسريب قد يستخدم للابتزاز أو التشهير؟

المحور الرابع: الملاءمة مع النماذج الدولية والخصوصية الوطنية

(يركز على البعد المقارن والتطوير – المبحث الرابع)

هل تم استنساخ تجربة دولية معينة في تصميم المنصة الجزائية، أم تم تطوير نموذج هجين يتوافق مع خصوصية الإدارة الجزائية؟

ما هي "نقطة القوة" التي يمتلكها النظام الجزائي (قيد الإطلاق) والتي قد تفتقدها نماذج دولية أخرى؟ كيف

يمكن الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في الرقمنة لتفادي الفشل التقني أو الإداري في منظومة التصريح؟

أنفال بن حميدة | منال منيس

ماستر – 2 حوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته

المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت

الملحق 2 :يمثل استمارة التصريح بالامتلاكات

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

تصريح بالامتلاكات

DÉCLARATION DE PATRIMOINE

DESTINATAIRE : Haute Autorité de Transparence , de Prevention et de Lutte contre la Corruption .

المرسل إليه : السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته

(المادة 5 من القانون رقم 06 - 01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته)

(Article 5 de la loi n° 06-01 du 21 Moharram 1427 correspondant au 20 février 2006 relative à la prévention et à la lutte contre la corruption)

رمز الولاية (بالنسبة لأعضاء المجالس الولائية) Code Wilaya (pour les élus à l'APW)
رمز البلدية (بالنسبة لأعضاء المجالس البلدية) Code de la commune (pour les élus à l'APC)

- | | | |
|--|-------|--|
| ☐ Déclaration de début de fonction ou de mandat | | ☐ تصريح في بداية تولي الوظيفة أو العهدة |
| Date de nomination ou d'entrée en fonction | | تاريخ التعيين أو تولي الوظيفة |
| ☐ Déclaration de renouvellement | | ☐ تجديد التصريح |
| Date | | التاريخ |
| ☐ Déclaration de fin de fonction ou de mandat | | ☐ تصريح عند نهاية الوظيفة أو العهدة |
| Date de fin de fonction ou de mandat | | تاريخ إنهاء المهام |

I - Identification

أولاً : الهوية

Je soussigné (e)		- أنا الموقع (ة) أتعهد:
Fils (fille) de		- ابن (ة) :
Et de		- وابن (ة) :
Date et lieu de naissance		- تاريخ ومكان الميلاد:
Fonction ou mandat électoral		- الوظيفة أو العهدة الانتخابية:
Demeurant à		- الساكن (ة) :

أصرح بشرفي بأن ممتلكاتي وممتلكات أولادي القصير تكون، عند تاريخ تحرير هذا التصريح ، من العناصر الآتية

Déclare sur l'honneur que mon patrimoine et celui de mes enfants mineurs est composé des éléments ci-après à la date de la présente déclaration

يكتب التصريح خلال الشهر الذي يلي تاريخ تنصيب الموظف العمومي أو تاريخ بداية جهته الانتخابية (المادة 4 من القانون رقم 06 - 01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته).

La déclaration est soucrite dans le mois qui suit la date d'installation de l'agent public ou celle du début de son mandat électif (article 4 de la loi n° 06-01 du 21 Moharram 1427 correspondant au 20 février 2006 relative à la prévention et à la lutte contre la corruption)

ثانيا - الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية : II. - Biens immobiliers bâtis et non bâtis :

يشمل التصريح تحديد موقع الشقق والعمارات أو المنازل أو اللدبة أو أية أراضٍ سواء كانت زراعية أو معدة للبناء أو محلات تجارية التي يملكها المكتتب وأولاده أو القصر في الجزائر و/أو في الخارج وفقا للجدول الآتي :

La déclaration de patrimoine consiste en la désignation du lieu des appartements, immeubles, maisons individuelles, terrains à bâtir, ou terres agricoles ou locaux commerciaux, appartenant au souscripteur, ainsi que ceux de ses enfants mineurs en Algérie et/ou à l'étranger, selon le tableau suivant :

وصف الأملاك (موقع العقار، طبيعته ، مساحته) Description des biens (lieu de situation, nature du bien, superficie)	أصل الملكية وتاريخ إكتناء الممتلكات Origine de la propriété et date d'acquisition des biens	النظام القانوني للأملاك (أملاك خاصة ، أملاك في الشيوع) Régime juridique des biens (biens propres, biens indivis)

ثالثا - الأملاك المنقولة

III - Biens mobiliers :

يشمل التصريح بالملكيات تحديد الأثاث ذي قيمة مالية معتبرة أو كل تحفة أو أشياء ثمينة أو سيارات أو سفن أو طائرات أو أية ملكية فنية أو أدبية أو صناعية أو كل قيم منقولة مسعرة (*) أو غير مسعرة في البورصة يملكها المكتب وأولاده القصر في الجزائر و/أو في الخارج، وفقا للجدول الآتي :

La déclaration de patrimoine consiste à désigner tous les meubles ayant une valeur importante ou toute collection, objets de valeur ou véhicules à moteur, bateaux, aéronefs ou toute propriété artistique ou littéraire ou industrielle, ou toutes valeurs mobilières cotées (*) ou non cotées en bourse, appartenant au souscripteur et à ses enfants mineurs en Algérie et/ou à l'étranger, selon le tableau suivant

طبيعة لأمالك المنقولة مادية أو معنوية Nature des biens mobiliers (matériels ou immatériels)	أصل الملكية وتاريخ الاقتناء Origine de la propriété et date d'acquisition	النظام القانوني لأمالك () أمالك خاصة ، أمالك هي (الشيوع) Régime juridique des biens (biens propres, biens indivis)

(*) المبلغ في أول يناير من السنة الجارية

(*) Le montant au 1er janvier de l'année en cours.

رابعاً - السيولة النقدية والاستثمارات

IV - Liquidités et placements:

يشمل التصريح بالامتلاكات تحديد وضعيتها لخدمة المالية من حيث أصولها وخصومها وكذا تحديد طبيعة الاستثمار وقيمة الأموال المخصصة، التي يملكها المكتب وأولاده لتقصر في الجزائر وأو في الخارج، وفقاً للجدول الآتي:

La déclaration de patrimoine consiste en la désignation de la position du patrimoine, passif et actif, la nature du placement et la valeur de ces apports, qui appartient au souscripteur et à ses enfants mineurs, en Algérie et/ou à l'étranger, selon le tableau suivant

مبلغ السيولة Montant des liquidités	الجهة المودع لديها Lieu de dépôt	قيمة السيولة النقدية الموجهة للاستثمار (*) Valeur des liquidités destinées à l'investissement (*)	مبلغ السيولة النقدية Montant des liquidités monétaires
الجهة الدائنة Partie créancière Montant	المبلغ		

(*) قيمة الحافظة في 31 ديسمبر من السنة المنصرمة (إرفاق الجدول الإجمالي لحساب السندات الذي يقدمه البنك أو الهيئة المرسلة لم).

Valeur du portefeuille au 31 décembre de l'année écoulée (joindre le récapitulatif fourni par la banque ou l'organisme gestionnaire du compte - titre)

خامسا - الأملك الأخرى

يملكها ~ وأولاده ~ تقتصر في الحق اثر و/أو في الخارج :

The image displays a 10x10 grid of 100 small squares. Each small square contains a 3x3 sub-grid of colored dots. The dots are colored red, green, and blue, arranged in a repeating pattern across the grid. The pattern of dots in each 3x3 sub-grid is as follows:

- Top row: Red, Green, Blue
- Middle row: Red, Green, Blue
- Bottom row: Red, Green, Blue

The dots are arranged in a repeating pattern across the grid, with the colors of the dots in each 3x3 sub-grid corresponding to the colors of the dots in the sub-grid directly above it.

سلامنا - تصريحات أخرى

A 10x10 grid of colored squares representing a 100-year timeline from 1900 to 2000. The colors represent different decades: 1900s (dark blue), 1910s (medium blue), 1920s (light blue), 1930s (teal), 1940s (green), 1950s (light green), 1960s (yellow-green), 1970s (yellow), 1980s (orange), 1990s (red-orange), and 2000s (red). The grid is divided into four 5x5 quadrants by a central vertical and horizontal line.

..... في حرب

Signature التوقيع